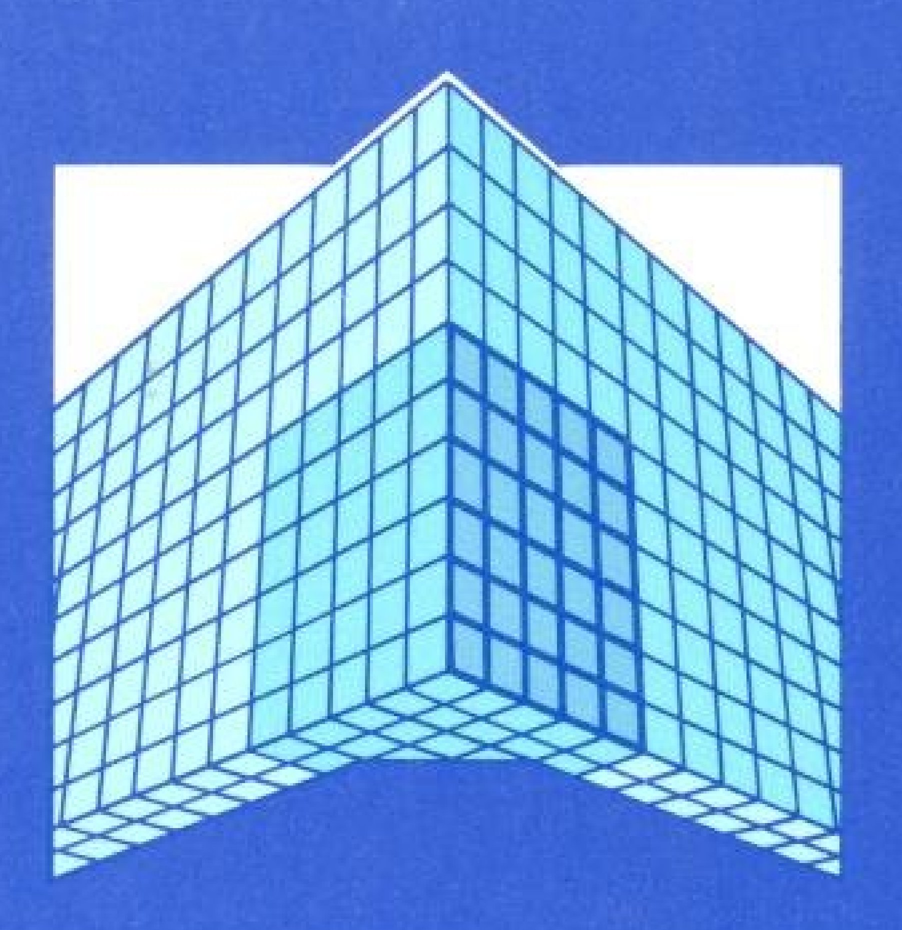
د. أحمد المتوكل

من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية

الوظيفة المفعول في اللغة العربية





دار الثقافة
للنشر والتوزيع
الدار البيضاء

من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية

الوظيفة المفعول في اللغة العربية

د. أحمد المتوكل

من البنية الحملية إلى البنية المكوِّنية

الوظيفة المفعول في اللغة العربية



دار الثقافة
للنشر والتوزيع
34-32 شارع فيكتور هيكو — ص.ب. 4038
الهاتف 30.70.44 - 30.33.25
157 شارع لاجيروند — الهاتف 24.79.32
تيلكس 22002 — الدار البيضاء



الطبعة الأولى 1407-1987

تقـــديم

تشكل المباحث الأربعة التي يتضمنها هذا الكتاب محاولة لرصد خصائص مجموعة من التراكيب العربية في إطار نموذج لغوي معين : «النحو الوظيفي» (Functional Grammar) الذي اقترحه سيمون ديك في أواخر السنوات السبعين والذي تعتمده منذ بضع سنوات إطارا نظريا لأبحاثنا في اللغة العربية.

وقد قمنا بتقديم النحو الوظيفي للقارىء العربي في مدخل بكتابينا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» (1) و«دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» (2) عرضنا فيه للمبادىء المنهجية المعتمدة في هذا النحو ولبنية الجهاز الواصف فيه ونكتفي هنا، على سبيل التذكير، بتلخيص مضمون ذلك المدخل :

يندرج النحو الوظيفي من حيث أهدافه ومبادئه المنهجية في زمرة الانحاء «المؤسسة تداوليا» (Pragmatically based grammars) التي تتخذ موضوعا لها دراسة خصائص اللسان الطبيعي البنيوية (الصورية) في ارتباطها بوظيفته التواصلية.

لهذا يَعْتَبِر النحو الوظيفي أن الوصف اللغوي الكافي هو الوصف الذي يسعى إلى تحقيق «الكفاية التداولية» (Pragmatic Adequacy) بالاضافة إلى الكفايتين «النفسية» و«النمطية». وتتحقق الكفاية التداولية حين يستطيع الوصف اللغوي أن يرصُدَ التفاعل القائم بين بنية اللغات الطبيعية ووظيفتها التواصلية، أي حين يستطيع أن يربط بين الخصائص البنيوية للعبارات اللغوية والأغراض التواصلية التي تستعمل هذه العبارات وسيلة لبلوغها. ولئن كان النحو الوظيفي يخالف من هذه الناحية، الأنحاء «الصورية» (الأنحاء التي تروم وصف خصائص اللغات الطبيعية في استقلال عن وظيفة التواصل) فإنه يؤالف بعضها كالنحو العلاقي (Relational Grammar) ونحو الأحوال (Case Grammar) والنحو المعجمي — الوظيفي (Lexical-Functional Grammar) من حيث إنه يَعُد العلاقاتِ النحوية (أو الوظائف النحوية) مفاهيم «أولى» (primitives) أي مفاهيم غير مشتقة من بنيات مركبية معينة كما دُرِجَ على اعتبارها في الانحاء التوليدية التحويلية الكلاسيكية.

---

(1) انظر الوظائف التداولية في اللغة العربية. دار الثقافة البيضاء 1985.

(2) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة البيضاء 1986.

يتم اشتقاق الجملة، حسب النحو الوظيفي، عن طريق بناء ثلاث بنيات : «البنية الحملية» و«البنية الوظيفية» و«البنية المكونية».

ويضطلع ببناء هذه البنيات الثلاث ثلاثة أنساق من القواعد (أو ثلاثة مكونات) **«الأساس»** و**«قواعد إسناد الوظائف»** و**«قواعد التعبير»**.

يَمُدُّ الأساس مكونات النحو الأخرى بأطر حملية ممثل فيها لمحمول الجملة ومقولته التركيبية (فعل، اسم، صفة ...) ومحلات موضوعاته والوظائف الدلالية التي تحملها هذه المحلات بالنظر إلى الأدوار التي تلعبها بالنسبة للواقعة الدال عليها المحمول وقيود الانتقاء المفروضة عليها.

وهذا، على سبيل المثال، الاطار الحملي للفعل «شرب» :

1) شرب ف (س^1 : حي (س^1)) منف (س^2 : سائل (س^2)) متق.

بعد ادماج الحدود في محلاتها طبقا لقيود الانتقاء، تُنقَل البنية الناتجة عن هذا الادماج، البنية الحملية، إلى بنية وظيفية عن طريق إسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول ثم الوظائف التداولية («المحور» «بؤرة الجديد»، «بؤرة المقابلة»)، باسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول ثم الوظيفتين التداوليتين المحور وبؤرة الجديد إلى الموضوع الأول والموضوع الثاني في البنية الحملية (2) يُحصَل على البنية الوظيفية (3) التي تتحقق في شكل الجملة (4 ب) باعتبارها جوابا للجملة (4 أ) :

(2) مض شرب ف (س^1 : طفل (س^1)) منف (س^2 : لبن (س^2)) متق

(3) [خب [مض شرب ف (س^1 : طفل (س^1)) منف فا مح
(س^2 : لبن (س^2)) متق مف بؤجد]]

(4) أ ـــ ماذا شرب الطفل ؟

ب ـــ شرب الطفل لبنا (بنبر «لبنا»).

تُشكِّل البنية الوظيفية دَخْلًا لقواعد التعبير التي تشمل قواعد إسْنَادِ الحالات الاعرابية وقواعد الموقعة وقواعد إسناد النبر والتنغيم.

تُسنَد الحالاتُ الاعرابية إلى حدود الحمل بمقتضى الوظائف الدلالية أو الوظائف التركيبية أو الوظائف التداولية التي تحملها هذه الحدود، حسب سلمية تقضي بأسبقية الوظائف التركيبية في تحديد الحالات الاعرابية على الوظائف الدلالية والوظائف التداولية، كما يتبين من البنية الوظيفية المحددة إعرابيا (5) :

(5) [خب [مض شرب ف (س^{1} : الطفل (س^{1})) منف ـ فل مح
رفع

(س^{2} : لبن (س^{2})) متق ـ مف ـ بؤجد]]
نصب

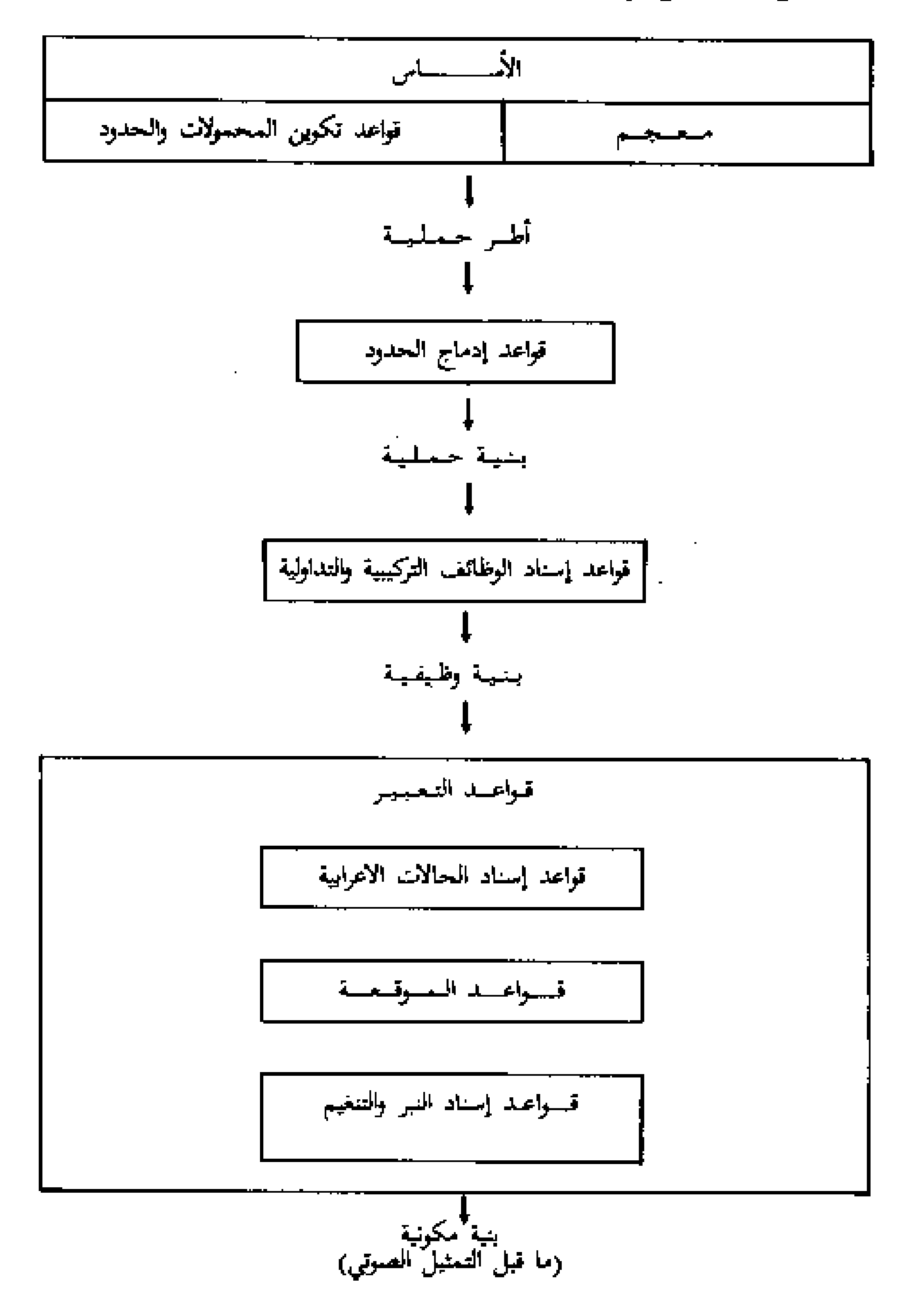
تُرتِّبُ «قواعد المَوْقَعة» المكوناتِ داخل الجملة طبقا لوظائفها التركيبية أو وظائفها التداولية. فمكونات البنية الحملية (5) غير المرتبة تحتل بمقتضى قواعد الموقعة (7) المواقع ف وفا ومف طبقا للبنية الموقعية (6) التي نفترضها بالنسبة للجملة الفعلية في اللغة العربية :

(6) م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\phi}$ ف (م^{ت}) فا (مف) (ص)، م^{3}

(7) أ ـ فعل ⟵ ف
ب ـ فاعل ⟵ فا
ج ـ مفعول ⟵ مف

بإسناد النبر والتنغيم إلى المكون المبأر والحمل، بالتوالي، يتم الحصول على بنية مكونية تُشَكِّل ما قبل التمثيل الصوتي للجملة.

ونوضح بنية النموذج في النحو الوظيفي بالرسم الآتي :



في إطار مشروع وضع نحو وظيفي للغة العربية، حاولنا في أبحاثنا السابقة أن نقدم أوصافا وظيفية ــ تداولية لمجموعة من الظواهر اعتبرناها مركزية بالنسبة لتركيبيات ودلاليات وتداوليات هذه اللغة مع ربطها بما يماثلها لا في اللغات العربية الدوارج فحسب بل كذلك في لغات طبيعية أخرى.

ويمكن إرجاع مجموعة الظواهر التي حاولنا وصفها في إطار هذا المشروع إلى القضايا الأساسية الآتية :

1 ــ الوظائف التداولية الخمس («المبتدأ» و«الذيل» و«المنادى» و«المحور» و«البؤرة») في اللغة العربية،

2 ــ رتبة المكونات داخل الجملة العربية، الجملة الفعلية خاصة،

3 ــ مفهوم «القوة الانجازية» وإشكال التمثيل له في النحو الوظيفي،

4 ــ تفاعل القوة الانجازية والوظائف التداولية في تحديد خصائص البنيات الاستفهامية والبنيات العطفية.

تمكّنّا، من خلال دراسة الوظائف التداولية الخمس، أن نصنف البنيات الجمليةَ في اللغة العربية تصنيفا متعدد الأبعاد يقوم على الخصائص التركيبية والدلالية والتداولية معا لجمل هذه اللغة، فميزنا بين أنماط بنيوية أساسية أربعة : البنيات المبتدئية والبنيات الذيلية والبنيات المحورية والبنيات البؤرية. كما تمكنا، من خلال نفس الدراسة، أن نرصد خصائص هذه التراكيب في مستوى كل من البنية الحملية والبنية الوظيفية والبنية المكونية والبنية الربطية. وفي إطار دراسة قضايا الرتبة في الجملة العربية، بيَّنا ورود الوظيفة التركيبية «الفاعل» في الربط بين البنية الحملية ــ الدلالية والبنية المكونية ودورها في تحديد إعراب المكون المسندة إليه وموقعه داخل كل من «الجملة الفعلية» و«الجملة الاسمية» و«الجملة الرابطية». كما بينا أن المكون الفاعل يمكن أن يتوسط بينه وبين فعله مكون آخر (المكون المفعول أو غيره) إذا ورد هذا المكون مسندة إليه الوظيفةُ التداوليةُ المحورُ كما هو الشأن بالنسبة للجمل (ب) في الأزواج الجملية الآتية :

(8) أ ــ من عشق عزة ؟

ب ــ عشق عزة كثيِّر (بنبر «كثير»)

(9) أ ــ من جاء في الصباح ؟

ب ــ جاء في الصباح خالد (بنبر «خالد»)

(10) أ ــ من خرج من المكتب ؟

ب ــ خرج من المكتب عمرو (بنبر «عمرو»)

أثبتت دراسات متعددة قيم بها في أطر نظرية مختلفة أن للقوة الانجازية بشقيها (القوة الانجازية «الحرفية» والقوة الانجازية «المستلزمة حواريا») دورا في تحديد الخصائص التركيبية والدلالية والتنغيمية لجمل اللغات الطبيعية وأنه يتحتم، بالتالي، التمثيلُ داخل النحو لا للقوة الانجازية الحرفية فحسب بل كذلك للقوة الانجازية المستلزمة حوارياً. في هذا الاطار، قدمنا اقتراحا يمتاز بأنه يُمَكِّنُ من التمثيل للقوتين الانجازيتين معا دون افتراض بنيات تستلزم إواليات تحويلية يرفضها النحو الوظيفي وكل نحو ساع إلى تحقيق «الكفاية النفسية».

فيما يتعلق بالبنيات الاستفهامية، درسنا هذا النمط من البنيات في إطار إسناد الوظيفة التداولية «البؤرة» فميزنا بين «استفهام المكون» و«استفهام الحمل» كما ميزنا داخل كل من هذين الصنفين بين الجمل الاستفهامية المبأرة تبئير جديد والجمل الاستفهامية المبأرة تبئير مقابلة. ومَكَّنَنا هذا التمييز من وضع قاعدتين تضبطان استعمال كل من أداتي الاستفهام «هل» و«الهمزة» ووضع تعميمات كفيلة برصد الارتباط القائم بين موقع مؤشر الاستفهام (الاداة أو العلامة التنغيمية) وموقع المكون المستفهم عنه. كما تُمَكِّنّا، بفضل التمثيل للقوتين الانجازيتين الحرفية والمستلزمة حواريا في مستوى البنية الوظيفية، من رصد الترابط بين هاتين القوتين الانجازيتين وخصائص الجمل الاستفهامية الدلالية والتركيبية والتنغيمية. أما فيما يخص البنيات العطفية، فقد اقترحنا تحليلا وظيفيا حاولنا فيه أن نوسع قاعدة عطف الحدود التي اقترحها ديك (1980) بحيث تصبح كفيلة بوصف تكوين جميع ضروب البنيات العطفية وأن نضع صياغة تتلاءم ومبادىء النحو الوظيفي للقيود الدلالية والتركيبية والتداولية التي تضبط تطبيق قاعدة تكوين البنيات العطفية بصفة عامة.

بالاضافة إلى ما توصلنا إليه من نتائج تتعلق بخصائص هذه الأنماط من البنيات في اللغة العربية، مكنتنا هذه الأبحاث من إعادة النظر في مجموعة من المفاهيم والتحليلات الواردة في النحو الوظيفي فاستدللنا على ورود إضافة الوظيفة التداولية «المنادى» والتمييز بين بؤرتين اثنتين : «بؤرة جديد» و«بؤرة مقابلة» وعلى ورود إغناء البنية الموقعية التي ترتب المكونات طبقا لها في الجمل الفعلية بإضافة موقعين، الموقع الصدر م* المخصص لاسماء الاستفهام والمكونات المسندة إليها إحدى الوظيفتين التداوليتين المحور وبؤرة المقابلة والموقع م٢ المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل والذي يحتله المكون المحور.

كما اقترحنا تمثيلا ملائما للقوتين الانجازيتين الحرفية والمستلزمة حواريا وإضافة قواعد إدماجية تُفي بإدماج الأدوات العاطفة في مستوى البنية المكونية حين يتعلق الأمر بضروب التراكيب العطفية.

تنتظم المباحث الأربعة التي يتضمنها هذا الكتاب قضية أساسية واحدة، قضية «المفعولية» في اللغة العربية وما يرتبط بها من إشكالات. في المبحث الأول، نقابل بين «الحدود الوجهية»،

الحدود المسندة إليها الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول، و«الحدود غير الوجهية»، الحدود التي لا وظيفة تركيبية لها، ونحاول، بالاساس أن نسهم في الاجابة على السؤال الآتي : اذا كانت خصائص الحدود الوجهية راجعة إلى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول فكيف تحدد الخصائص المكونية (الخصائص الاعرابية والخصائص الرتبية) للحدود غير الوجهية التي لا تحمل وظيفة تركيبية ؟

وقد استدللنا، في إطار الاجابة على هذا السؤال، على أن إعراب هذا الصنف من الحدود آيل إلى وظائفها الدلالية وأن ترتيبها داخل الجملة تتفاعل في تحديده عوامل ثلاثة : الوظائف الدلالية والوظائف التداولية والتعقيد المقولي.

في المبحث الثاني، بعد الاستدلال على أنّ الوظيفة التركيبية المفعول واردة بالنسبة لوصف اللغة العربية، نبين دور هذه الوظيفة في الربط بين البنية الحملية ــ الدلالية والبنية المكونية ودورها في تحديد خصائص المكون المسندة إليه، خصائصه الدلالية والاعرابية والرُّتبيَّة.

أما في المبحث الثالث والمبحث الرابع فاننا نقدم تحليلين وظيفيين لنمطين اثنين من التراكيب في اللغة العربية، التراكيب «التصعيدية» والتراكيب «التعليلية»، مخصصين الجزئين الهامين من المبحثين لقضايا إسناد الوظيفة التركيبية المفعول في هذين النمطين من التراكيب. من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسات الأربع :

1 ــ أننا بينا، فيما يتعلق بعدد المفعولات الممكن تَوَارُدها في الحمل الواحد، أن الفرضية الواردة، بالنسبة للغة العربية على الأقل، هي فرضية «المفعول الواحد» القائمة على فكرة أن الوظيفة التركيبية المفعول وظيفة واحدة تُسْنَد، في نفس الحمل، إلى مكون واحد وأن المكون المدروج على اعتباره «مفعولاً ثانيا» مكون غير وجهي (لا وظيفة تركيبية له) تتفاعل في تحديد خصائصه الاعرابية والرُّتبيَّة وظيفتاه الدلالية والتداولية.

2 ــ وأننا استدللنا على ان لسلمية الوظائف الدلالية دورا لا في إسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول فحسب، بل كذلك في ترتيب المكونات داخل الجملة.

والله ولي التوفيق
الرباط 5 دجنبر 1985

الفصل الأول

المكونات غير «الوجهية»
في اللغة العربية

المكونات «غير الوجهية»
في اللغة العربية

مـــدخـــل :

تنقسم حدود الحمل، في جمل اللغات الطبيعية، قسمين : حدودا تدخل في مجال الوجهة (Perspective) المنطلق في تقديم الواقعة الدّال عليها المحمول وحدودا خارجة عن مجال الوجهة. وتسند إلى الحدين «الوجهيين» الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول على اعتبار أن الحد الأوّل «منظور الوجهة الرئيسي» وأن الثاني «منظورها الثانوي».

إذا اعتمدنا الفرضية المُدافَع عنها في النحو الوظيفي والقائمة على فكرة أن الحدود الوجهية حدان اثنان فحسب (الحد ــ الفاعل والحد ــ المفعول) أصبح من المتحتم الاجابة على السؤال الآتي :

إذا كان الربط بين البنية الحملية ــ الدلالية والبنية المكونية (البنية التركيبية الصرفية) يتم، بالنسبة للحدين الوجهيين، عن طريق الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول، فكيف يتم الربط بين هاتين البنيتين حين يتعلق الأمر بالحدود غير الوجهية التي لا وظيفة تركيبية لها ؟

بعبارة أخرى، اذا كانت خصائص الحدين الوجهيين الاعرابية والرتبية تتحدد انطلاقا من الوظيفتين التركيبيتين المسندتين إليهما، فعلى أي أساس تتحدد هذه الخصائص اذا تعلق الأمر بالحدود غير الوجهية ؟ في هذا البحث، نحاول الاسهام في الاجابة على هذا السؤال بالدفاع عن الفرضيات الثلاث الآتية :

1 ــ تأخذ الحدود غير الوجهية حالاتها الاعرابية بمقتضى وظائفها الدلالية («الزمان»، «المكان»، «الحال»، «العلة»...)،

2 ــ تحتل الحدود غير الوجهية الحيز الموقعي ص اذا لم تخولها وظائفُها التداولية («البؤرة»، «المحور») احتلالَ احد الموقعين «الموسومين»، الموقع صدر الحمل والموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل،

3 ــ تترتب الحدودُ غير الوجهيةُ في الحيز الموقعي ص طبقا لسلمية الوظائف الدلالية الا إذا

كانت حاملة للوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» أو كانت معقدة مقوليا حيث تنزع إلى احتلال الموقع الأخير في هذا الحيز أيا كانت وظيفتها الدلالية.

1 ــ «الوجهة» وإسناد الوظائف التركيبية :

1.1 ــ من الاطار الحملي إلى البنية الحملية :

يُمَثَّل، في النحو الوظيفي، للمحمولات، سواء منها ما كان «أصليا» أم كان «مشتقاً»، في شكل أطر حملية. ويحدِّد الاطارُ الحملي :

1 ــ المحمولَ ومقولته التركيبية (فعل، اسم، صفة...)،

2 ــ ومحلاتِ موضوعات المحمول،

3 ــ والقيودَ الانتقائية (أو قيود التوارد) التي يفرضها المحمول على موضوعاته،

4 ــ والوظائف الدلالية (الأدوار الدلالية) التي يأخذها كل محل من محلات الموضوعات بالنسبة للواقعة التي يدل عليها المحمول.

ولنمثل لبنية الاطار الحملي بالاطارين الحمليين للفعل «شرب» والفعل «شرَّب» باعتبار الأول محمولا أصليا ممثلا له، بالتالي، في «المعجم» والثاني محمولًا مشتقا ناتجا عن تطبيق قاعدة تكوين المحمولات العلية [1] :

(1) شرب ف (س^1 : حي (س^1)) منف (س^1 : سائل (س^1)) متق.

(2) شرَّب ف (س^1 : حي (س^1)) منف (س^2 : حي (س^2)) مستق
(س^3 : سائل (س^3)) متق

ويُنقَل الاطار الحملي إلى بنية حملية تامة التحديد عبر المرحلتين الآتيتين :

1 ــ يُوَسَّع الاطار الحملي «النووي» (الاطار الحملي الذي لا يتضمن إلا الحدود ــ الموضوعات) بإضافة محلات الحدود اللواحق في حالة الجمل التي تشتمل على حدود لواحق كالحد ــ الزمان والحد ــ المكان والحد ــ الحال وغيرها.

2 ــ يتم إدماج المفردات الحدود في محلات الحدود بمراعاة استجابتها لقيود الانتقاء بالنسبة للمفردات الموضوعات. وتضطلع بتوسيع الأطر الحملية النووية وإدماج المفردات الحدود مجموعتان من القواعد : «قواعد توسيع الأطر الحملية» (Predicate-frame

---

(1) نعني بالمحمولات العلية (causatives predicates) المحمولات المصوغة على وزني «أفْعَلَ» و«فعَّل» الدالة على معنى أن شخصا ما (أو شيئا ما) يتسبب في تحقق الواقعة الدال عليها المحمول. انظر دراستنا لهذا الضرب من المحمولات في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(extension rules و«قواعد إدماج الحدود» (Terms Insertion rules) بالتوالي. ولنمثل لهاتين المرحلتين ببناء البنية الحملية للجملة (3) :

(3) شرب خالد شايا اليوم.

يُنقَل الاطار الحملي النووي (1) للفعل شرب إلى الاطار الحملي المُوسع (4) بإضافة محل الحد اللاحق الزمان :

(4) شرب ف (س^1 : حي (س^1)) منف (س^2 : سائل (س^2)) متق (س^3) زم

ثم تُدمَج المفردات الحدود في محلات الحدود، محلي الموضوعين (س^1) و(س^2) ومحل اللاحق (س^3) فنحصل على البنية الحملية التامة التحديد (5) :

(5) مض شرب ف (ع س^1 : خالد (س^1)) منف (س^2 : شاي (س^2)) متق (ع س^3 : يوم (س^3)) زم

2.1 ـــ مفهوم «الوجهة» :

أ ـــ يدل محمول الحمل على «واقعة» (State of affairs) تكون إما «عملا» (Action) أو «حدثا» (Process) أو «وضعا» (Position) أو «حالة» (State) كما يتبين من مدلول محمولات الجمل (6أ ـــ د) :

(6) أ ـــ لطم خالد هندا
ب ـــ حطمت العاصفة السفينة
ج ـــ وقف خالد بباب الحجرة
د ـــ فرح خالد لنجاح هند

وتأخذ حدود الحمل وظائف دلالية («أدوارا دلالية») تختلف باختلاف الدور الذي يلعبه كل حد بالنسبة للواقعة الدال عليها المحمول كما يتبين من البنية الحملية (4) حيث يأخذ الحدان الموضوعان (س^1) و(س^2) الوظيفتين الدلاليتين «المنفذ» و«المتقبل»، بالتوالي، والحد اللاحق (س^2)، الوظيفة الدّلالية «الزمان».

ب ـــ تُقَدَّمُ الواقعةُ التي يدل عليها محمول الحمل حسب «وجهة» (Perspective) معينة، أي حسب وجهة أحد حدود الحمل.

فالواقعتان المدلول عليهما في الجملتين (7أ) و(7ب) مُقدَّمَتان من وجهة الحد ـــ المنفذ والحد ـــ المتقبل بالتوالي :

(7) أ ــ كسر الطفل الكأس
ب ــ كسر الكأس.

3.1 ــ مجال «الوجهة» :

تنقسم الحدود التي يتضمنها الحمل قسمين : حدودا تدخل في مجال الوجهة وحدودا لا تدخل في مجال الوجهة. وَنَقْتَرِحُ إطلاق مصطلحي **«الحدود الوجهية»** و**«الحدود غير الوجهية»** على الحدود الداخلة في مجال الوجهة والحدود الخارجة عن مجال الوجهة، بالتوالي.

يُمَيِّزُ ديك (ديك 1978) بين منظورين للوجهة التي تقدم انطلاقا منها الواقعة الدال عليها محمول الحمل : **«المنظور الرئيسي»** و**«المنظور الثانوي»**. فالوجهة المقدمةُ انطلاقا منها الواقعةُ (الكسر) في الجملة (7أ) تنقسم إلى منظورين اثنين : منظور رئيسي ومنظور ثانوي. يشكل «المنظور الرئيسي» للوجهة في هذه الجملة الحد ــ المنفذ (الطفل) ويشكل «المنظور الثانوي» الحد ــ المتقبل (الكأس).

4.1 ــ الحدود الاجبارية / الحدود الوجهية :

حدود الحمل، بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للواقعة الدال عليها المحمول، صنفان : حدود موضوعات وحدود لواحق.

تُعَدُّ موضوعاتٍ الحدودُ التي تُسهِم في تحديد الواقعة أي الحدود التي يقتضيها المحمول إجباريا وتعد لواحقَ الحدود التي ينحصر دورها في تعيين أو تخصيص الظروف المحيطة بالواقعة. بصفة عامة، تعد موضوعاتٍ الحدودُ الحاملة للوظائف الدلالية «المنفذ» و«المتقبل» و«المستقبل» وتعد لواحقَ الحدودُ الحاملة للوظائف الدلالية الأخرى كالحد ــ المكان والحد ــ الزمان والحد ــ الاداة والحد ــ الحال وغير هذه الحدود.

وتمتاز الحدود التي يقتضيها المحمول إجباريا (الحدود الموضوعات) بخاصيتين :

1 ــ خضوعها لقيود التوارد كما يتبين من المقارنة بين طرفي الازواج الجملية الاتية :

(8) أ ــ نامت هند
ب* ــ نام الكرسي

(9) أ ــ شرب خالد لبنا
ب* ــ شرب خالد خبزا

(10) أ ــ وهب خالد هندا داره
ب* ــ وهب خالد السيارة داره

2 ــ وامتناع حذفها كما يدل على ذلك لحن الجمل الآتية :

(11) أ* ــ نامت

ب* ــ شرب خالد

ج* ــ أعطى خالد هندا

د* ــ أعطى خالد كتابا

إذا قارنا بين الثنائيتين : «الحدود الوجهية» / «الحدود غير الوجهية» و«الحدود ــ الموضوعات» / «الحدود اللواحق»، نجد أنهما غير متطابقتين بحيث لا يمكن أن نماثل بين الحدود الوجهية والحدود الاجبارية من جهة وبين الحدود غير الوجهية والحدود الاختيارية (أو اللواحق) من جهة أخرى [2]. فالحد ــ المستقبل، مثلا، في الجملة (10) حد إجباري (حد موضوع) كما يدل على ذلك امتناع حذفه بيد أنه لا يشمله مجال الوجهة الذي ينحصر في الحدين المنفذ والمستقبل (الحدين (خالد) و(هند)).

5.1 ــ الوظائف التركيبية :

أ ــ الوظائف التركيبية، في النحو الوظيفي، وظيفتان اثنتان : الوظيفة «الفاعل» (Subject) والوظيفة «المفعول» (Object). وتُعرَّف هاتان الوظيفتان التركيبيتان انطلاقا من «الوجهة» إذ تُسنَدان إلى الحدين الوجهيين اللذين يشكلان المنظور الرئيسي والمنظور الثانوي بالتوالي. تُسْنَد الوظيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي وتسند الوظيفة المفعول إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي. على هذا الأساس، يمكن صوغ تعريفي الفاعل والمفعول كما يلي :

12) تعريف الفاعل :

«تُسنَد الوظيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة التي تُقَدَّمُ انطلاقا منها الواقعةُ الدالُّ عليها محمول الحمل».

13) تعريف المفعول :

«تُسنَد الوظيفة المفعول إلى الحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة التي تُقَدَّمُ انطلاقا

---

(2) يصطلح فيلمور (فيلمور 1977 ص: 75) على تسمية الحدود التي تدخل في مجال الوجهة «العناصر النووية» (nuclear elements) وينبه إلى ان الحدود النووية تختلف عن العناصر الاجبارية (obligatory elements)، فالمركب الحرفي في الجملة الانجليزية الآتية عنصر إجباري على أنه لا يشكل جزءا من «النواة» (Nucleus)

I hit the stick **against the fence**

منها الواقعةُ الدالُّ عليها محمول الحمل»

ب ــ يُستخلَص من التعريفين (12) و(13) أن الحدود الوجهية حدان اثنان : الحد المسندة إليه الوظيفة التركيبية الفاعل والحد المسندة إليه الوظيفة التركيبية المفعول.

ويثير عدد الحدود الوجهية السؤالَ الآتي : لِمَ حَصْرُ هذه الحدود في حدين اثنين ؟ أو بعبارة أخرى، لِمَ الاقتصار على الوظيفة الفاعل والوظيفة المفعول في حين أنه بالامكان، كما هو الشأن بالنسبة لنماذج لغوية أخرى، إضافة وظائف تركيبية أخرى كالوظيفة «المفعول غير المباشر» (Indirect object) ؟

ويمكن الإسهام في الاجابة على هذا السؤال كما يلي [3] :

1 ــ يذهب فيلمور (فيلمور 1977 ص : 72 ــ 80) إلى أن من وظائف جمل اللغات الطبيعية وصف «مشاهد معرفية» (cognitive scenes). فالمتكلم، حين يستعمل فعلا من الأفعال الدالة على «الواقعة التجارية» (commercial event) يستحضر «المشهد التجاري» برمته (بجميع أطرافه) لكن الفعل المستعمل يفرض «وجهة» خاصة على هذا المشهد فينتقي، من بين المشاركين في الواقعة، مشاركين اثنين ليجعلهما منظوري الوجهة، وبالتالي فاعلا ومفعولا، كما يتبين من المقارنة بين الجمل الآتية :

(14) أ ــ اشترى خالد عشر وردات

ب ــ دفع خالد خمسين درهما ثمنا لعشر وردات

ج ــ اشترى خالد عشر وردات من بائع الورود بخمسين درهما

بالرغم من أن «المشهد التجاري» يقتضي بائعا ومشتريا ومبيعا أو مشترًى وواجب البيع أو الشراء كما في الجملة (14 ج) فان مشاركين اثنين فقط يدخلان في مجال «الوجهة» المفروضة على «المشهد» :
المشتري والمشترَى كما في الجملتين (14 أ) و(14 ج) أو المشتري وواجب الشراء كما في الجملة (14 ب) أو البائع والمبيع كما في الجملتين (15 أ ــ ب)

(15) أ ــ باع خالد عشر وردات

ب ــ باع خالد عشر وردات لهند بخمسين درهما

المشاركان المُنْتقَيان مجالا للوجهة، يأخذان الوظيفتين التركيبيتين «الفاعل» و«المفعول» دون غيرهما.

ويستخلص فيلمور من هذا أن ثمة فرقا بين البنية الدلالية للجملة وبنيتها النحوية (التركيبية)

---

(3) انظر للمزيد من التفصيل حول مبررات اعتماد فرضية المفعول الواحد الفصل الثاني من هذا الكتاب.

بحيث لا ضرورة في أن تتضمن البنية الثانية جميع عناصر البنية الأولى.

2 ــ ثمة بنيات تتضمن، بالاضافة إلى المكون الفاعل، مكونين منصوبين دُرِج على اعتبارهما مفعولين. ويمكن إدخال هذه البنيات في زُمَرٍ أربع : البنيات الدالة على «انتقال الملكية» التي نمثل لها بالجمل (16 أ ــ ج) :

(16) أ ــ أعطى خالد عمرا مالا
ب ــ وهب عمرو ابنه دارا
ج ــ أهدى خالد هندا سيارة

والبنيات «التصعيدية» (4) التي من قبيل الجملتين (17أ ــ ب) :

(17) أ ــ ظن خالد عليا مسافرا
ب ــ حسب خالد هندا لغوية

والبنيات «العلية» التي من قبيل الجملتين (18 أ ــ ب) :

(18) أ ــ أشربت هند الطفل لبنا.
ب ــ شرّبت هند الطفل لبنا.

والبنيات «الطلبية» (5) التي نمثل لها بالجملتين (19 أ ــ ب) :

(19) أ ــ استعطى عمرو خالدا الكتاب.
ب ــ استوهبت هند خالدا داره.

من شأن البنيات المنتمية إلى هذه الزمر الأربع أن تعد «أمثلة مضادة» لفرضية «المفعول الواحد» المُدافَع عنها في النحو الوظيفي، أي الفرضية القائمة على فكرة أن مجال الوجهة يشمل حدين اثنين فحسب : الحد ــ الفاعل والحد ــ المفعول.

استدللنا، في مكان آخر (6)، على أن الوظيفة التركيبية «المفعول» تسند إلى حد واحد

---

(4) نقصد بالبنيات «التصعيدية» البنيات التي اعتيد على تحليلها، في الأنحاء التوليدية ــ التحويلية، على أساس أنها ناتجة عن تحويل «تصعيد» (Raising). انظر التحليل الوظيفي الذي نقترحه لهذا الضرب من التراكيب في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(5) ثمة إمكانية لادخال هذا الضرب من التراكيب في زمرة التراكيب العلية على أساس توسيع مفهوم «التعليل» وتقسيم التراكيب العلية قسمين : تراكيب عِلّية «مباشرة» (direct causatives) وتراكيب علية «غير مباشرة» (indirect causatives) بحيث تعد «البنيات الطلبية» بنيات عِلّية «غير مباشرة». انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(6) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

داخل نفس الحمل، إلى الحد ــ المتقبل في التراكيب التي يأخذ محمولُها موضوعين اثنين كما في الجملة (20) مثلا :

(20) دَحْرَجَ الطفل الكرة.

والى الحد ــ المستقبل في التراكيب الممثل لها بالجمل (16) و(17) و(18) و(19). ويتلخَّص هذا الاستدلال في ما يلي :

أ ــ انتهت دراسات متعددة في إطار نظريات لغوية مختلفة [7] إلى ان الوظيفة التركيبية «المفعول غير المباشر» لا يَحْتَجُّ لوجودها في اللغات الطبيعية، بصفة عامة، مبرراتٌ كافية. وهي في اللغة العربية أقل ورودا منها في لغات أخرى اذ ان التراكيب [8] التي من قبيل (21)، حيث يسبق المكونَ ــ المستقبِلَ حرفُ جر، ذات مقبولية دنيا إن لم تكن لاحنة :

(21) أ ــ ؟؟؟ أعطى خالد مالا لعمر
ب ــ ؟؟؟ وهب عمرو الدار لابنه
ج ــ ؟؟؟ أهدى خالد سيارة لابنه

ب ــ إذا أقصينا [9] «المفعول غير المباشر» من اللغة العربية باعتباره لا يشكل وظيفة تركيبية واردة بالنسبة لوصف خصائص هذه اللغة، يظل المكونان المنصوبان، في التراكيب الانف التمثيل لها، قابلين لأنْ يؤولا على أساس أنهما آخذان كلاهما نفس الوظيفة التركيبية «المفعول المباشر»، أي على أساس أن هذه الوظيفة مُسنَدةٌ مرتين في نفس التركيب.

ويعترض على هذه الفرضية، «فرضية المفعول المزدوج»، أن المكون الحامل للوظيفة الدلالية «المستقبل» أكثر استقطابا، في هذا الضرب من التراكيب من المكون ــ المتقبل، لخصائص «المفعول» إذ يحتل الموقع المُوالي لموقع الفاعل ويصلح ان ينوب عن الفاعل (أي أن يكون فاعلا للتراكيب المبنية للمجهول) دون قيود كما يتبين من المقارنة بين الجمل الآتية:

(22) أ ــ أهدت هند خالدا معطفا
ب ــ أُهْدِي خالدٌ معطفا.

---

(7) انظر كمري (1981)، مثلا.

(8) من المميزات الاساسية لما يسمى بالمفعول غير المباشر إمكان وروده مركبا حرفيا كما في الجملتين الانجليزية والفرنسية الآتيتين :

I gave the book to Mary

J'ai donné le livre à Marie

وهذه الامكانية غير موجودة في اللغة العربية.

(9) انظر التبريرات الاخرى التي قدمناها لاقصاء هذه الوظيفة في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(23) أ ــ ؟ أهدت هند المعطف خالداً.
ب ــ ؟ أهدي المعطفُ خالداً.

(24) أ ــ ؟ أهدت هند معطفا خالداً.
ب ــ ؟؟؟ أهدي معطف خالداً.

يتضح من المقارنة بين الأزواج الجملية (22) و(23) و(24) أن المكون المتقبل (المعطف) لا يكتسب خاصيتي المفعول الاساسيتين (احتلال الموقع الموالي لموقع الفاعل والنيابة عن الفاعل) الا اذا ورد «عبارة محيلة» [10].

نستخلص، إذن، أن الوجهة تشمل حدين اثنين، فحسب : الحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة والحد الذي يشكل المنظور الثانوي وأن هذين الحدين يأخذان، لذلك، الوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التركيبية المفعول، بالتوالي.

6.1 ــ إسناد الوظيفتين : الفاعل والمفعول :

يرتبط إسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول بنوع الوظائف الدلالية التي تحملها حدود البنية الحملية.

وقد استدللنا، في مكان آخر، [11] على ان سلميتي إسناد الفاعل والمفعول هما السلميتان (25) و(26) بالنسبة للغة العربية :

(25) سلمية إسناد الفاعل

{منف، قو، متض، حا} > مستق > متق > {ملك، زم، حد}

فا + + + +

(10) تنقسم العبارات اللغوية، بالنظر إلى إحالتها، إلى «عبارات مُحيلة» و«عبارات غير مُحيلة». وتُحَدُّ العباراتُ المحيلة بأنها العبارات التي تحمل من المعلومات ما يجعل المخاطب قادرا على التعرف على ما تحيل عليه. ويطلق كذلك على العبارات المحيلة، بهذا المعنى، مصطلح «العبارات المعينة» (Specific expressions)

(11) انظر الفصل الأول من الجزء الأول «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» والفصل الثاني من هذا الكتاب.

(26) سلمية إسناد المفعول

	مستق	>	متق	>	ملك / زم / حد
مف	+		+		+

يفاد من السلمية (25) أن الحدود التي يمكن أن تسند إليها الوظيفة التركيبية الفاعل هي الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «المنفذ» (أو «القوة» أو «المتموضع» أو «الحائل») و«المستقبل» و«المتقبل» و«المكان» و«الزمان» و«الحدث»، وأن هذه الوظيفة يمتنع إسنادها إلى غير هذه الحدود كما يدل على ذلك لحن الجمل (27) :

(27) أ* — وُقِفَ احترامٌ لدخول الأب.

ب* — جيء راكبٌ

ج * — سِيرَ والنيلُ

في مقابل الجمل (28) :

(28) أ — عاد خالد

ب — أعطي خالدٌ قلما

ج — كُتِبَت الرسالة

د — صُلّي في المسجد

هـ — صيم يوم الجمعة

و — سِيرَ سيرٌ حَثيثٌ

كما تفيد نفس السلمية أن إسناد الوظيفة الفاعل يخضع لسلمية معينة تقضي بأن هذه الوظيفة تُسند، حسب درجات الأولوية، إلى الحد — المنفذ (وما يحاقله) ثم إلى الحد المستقبل ثم إلى الحد — المتقبل فأحد الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «المكان» و«الزمان» و«الحدث».

أما السلمية (26) فتفيد أن الوظيفة «المفعول» يجوز إسنادها، حسب درجات الأولوية، إلى الحد — المستقبل والحد — المتقبل وأحد الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «المكان» و«الزمان» و«الحدث» كما يتبين من الجمل (29) :

(29) أ — أعطيت خالدا باقة ورد

ب — قابلت هندا

ج ــ سار القوم فرسخين

د ــ صام عَمْرٌو يومَ الاثنين

هـ ــ سِرْتُ سيراً حثيثاً.

7.1 ــ خصائص المكونين الفاعل والمفعول :

تسهم الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول في الربط بين البنية الحملية (بنية الوظائف الدلالية) والبنية المكونية (البنية الصرفية ــ التركيبية)، إذ تحددان إعراب وموقع المكونين اللذين تسندان إليهما.

أ ــ يأخذ المكون المسندة إليه الوظيفة التركيبية الفاعل الحالة الاعرابية «الرفع» كما يتضح من البنية الوظيفية المحددة إعرابيا (30) للجملة (29 أ) :

(30) [مض عاد ف (س^{1} : خالد (س^{1})) منف فا/رفع مح] بؤجد

ويأخذ المكون المفعول الحالة الاعرابية «النصب» كما في الجملة (29 ب)، مثلا، التي تفترض أن بنيتها الوظيفية المحددة إعرابيا هي البنية (31) :

(31) [مض قابل ف (س^{1} : ت (س^{1})) منف فا/رفع مح

(س^{2} : هند (س^{2})) متق مف/نصب] بؤجد

ب ــ أثبتنا، في مكان آخر (12)، أن البنيات الموقعية التي تترتب المكونات طبقا لها في الجملة الفعلية، والجملة الاسمية والجملة الرابطية، بالنسبة للغة العربية الفصحى، هي البنيات (32) و(33) و(34) بالتوالي :

(32) م^{4}، م^{2}، م^{1} م* ف (م) فا (مف) (ص)، م^{3}.

(33) م^{4}، م^{2}، م^{1} م* فا {م س / م ص / م ح / م ظ} (مف) (ص)، م^{3}.

---

(12) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية» والفصل الثاني من الجزء الأوّل من «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي».

(34) م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\emptyset}$ ط فا { م س / م ص / م ح / م ظ } (مف) (ص)، م^{3}.

يحتل المواقعَ «الخارجة» م^{4} وم^{2} وم^{3}، في البنيات الموقعية الثلاث المكونات الخارجية عن الحمل [13] : «المنادى» و«المبتدأ» و«الذيل»، كما يتبين من الجمل الآتية :

(35) يا خالد، انتبه

(36) يا خالد، الأطفال، ألم يحن وقت رجوعهم بعد ؟

(37) ساءني البارحة سلوكه، خالد.

ويحتل الموقعين صدري الحمل م^{1} وم$^{\emptyset}$ الأدوات «الصدور» (أو «المصدريات») [14] وأحد المكونات المسندة إليها إحدى الوظيفتين التداوليتين المحور وبؤرة المقابلة أو اسم استفهام، بالتوالي، كما في الجمل (38) :

(38) أ — أعمرا قابلت اليوم ؟

ب — في المقهى قابلت خالدا

ج — متى سألقاك ؟

ويحتل الموقعين فا ومف المكوناتِ المسندةُ إليهما الوظيفتان التركيبيتان «الفاعل» و«المفعول» بالتوالي.

ويحتل محمولُ الجملة الفعلية الموقعَ المخصَّص للفعل، الموقع ف، في حين أن محمول الجملة الإسمية أو الجملة الرابطية يحتل الموقع المرموز إليه بين حاضنتين في البنيتين الموقعيتين (33) و(34)، حين يرد مركبا اسميا أو مركبا وصفيا أو مركبا حرفيا أو مركبا ظرفيا :

(39) أ — خالد سيد قومه

ب — عمرو لغوي

---

(13) تنقسم الجملة إلى حمل ومكونات «خارجية» كالمكونات الثلاثة «المبتدأ» و«الذيل» و«المنادى». ويشمل الحمل المحمولَ والحدود الموضوعات واللواحق. اما المكونات «الخارجية» الثلاثة فلا تنتمي إلى الحمل رغم ارتباطها به. انظر للمزيد من التفصيل حول «خارجية» هذه المكونات «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

(14) يقترح د.الفاسي الفهري مصطلح «المصدري» في مقابل المصطلح الغربي «Complementizer».

ج ــ هند في دارها
د ــ السفر غدا

(40) أ ــ كان خالد سيد قومه
ب ــ أصبح عمرو لغويا
ج ــ ظلت هند في دارها
د ــ سيكون السفر غدا

أما الرابط فانه يحتل الموقع ط طبقا للبنية (34) كما يتضح من الجمل (40 أ ــ د).

ويخصّص الموقعُ المتوسطُ بين موقعي الفعل والفاعل [15]، الموقع م' للمكون المسندة إليه الوظيفة التداولية المحور حين يتعذر احتلال هذا المكون للموقع الصدر م°. فيما يخص المكون الفاعل، فانه يحتل الموقع فا الوارد متأخرا عن موقع المحمول في الجمل الفعلية ومتقدما عليه في الجمل الاسمية والجمل الرابطية كما يتبين من المقارنة بين الجمل (28) من جهة والجمل (39) و(40) من جهة ثانية [16].

---

(15) استدللنا في الفصل الثاني من الجزء الأول من «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» على ان من البنيات الرتبية الواردة في اللغة العربية البنية الرتبية : ف س فا، حيث يحتل الموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل مكونٌ آخر كالمفعول وغيره وان الداعي لاحتلال هذا الموقع ان يرد المكون المعني بالأمر حاملا للوظيفة التداولية المحور كما في الجمل الآتية :

عشق عزة كثيِّر (بنبر «كثير»)
جاء في الصباح خالد (بنبر «خالد»)
خرج من البيت خالد (بنبر «خالد»)
سافر وهندا خالد (بنبر «خالد»)

على اعتبارها اجوبة للجمل :

من عشق عزة ؟
من جاء في الصباح ؟
من خرج من البيت ؟
من سافر وهندا ؟

وقد اثبتنا، من خلال استدلالنا لهذه الفرضية، ان «فرضية الذيل» التي يقوم عليها تحليل ديك (ديك 1980) للتراكيب التي يرد فيها المفعول متقدما على الفاعل غير واردة بالنسبة للغة العربية.

(16) يرد المحمول غير الفعلي متقدما على فاعله اذا اسندت إليه الوظيفة التداولية «بؤرة المقابلة».

في البيت خالد (لا في المكتب)
في البيت كان خالد (لا في المكتب)

أو الوظيفة التداولية «المحور» كما في الجملة الآتية :

في البيت خالد (بنبر) «خالد» =

ومن خصائص المكون فاعل الجملة الفعلية، في اللغة العربية، أنه لا يتقدم على فعله إذ ان الجُمل التي من قبيل (41) لا يمكن أن تُفهَم الا على أساس انها جمل معقَّدة تتكون من «مبتدأ» ومن حمل يتضمن فعلا ولاصقةً فاعلًا يربطها إحاليا المكون المبتدأ كما يتضح من التمثيل (42) :

(41) الطالبات، نجحن.

(42) الطالبات ا [مض نجح ف (س¹ : نَ (س¹)) ا منف فامح] بؤجد

أما المكون المفعول فإنه يحتل الموقعَ الموالي لموقع الفاعل في الجمل الفعلية والموقعَ الموالي لموقع المحمول غير الفعلي في الجمل الاسمية والرابطية كما يتبين من الجمل (29) المكررة هنا للتذكير والجمل (43) بالتوالي :

(29) أ ـــ أعطيت خالدا باقة ورد
ب ـــ قابلت هندا
ج ـــ سار القوم فرسخين
د ـــ صام عمرو يوم الاثنين
هـ ـــ سرت سيرا حثيثا

(43) أ ـــ خالد عاشق هندا
ب ـــ كان خالد عاشقا هندا
ج ـــ مازال خالد عاشقاً هندا

ويحتل المكون المفعول موقعَه العادي الذي تتنبأ به البنيات الموقعية (32) و(33) و(34) في حالتين اثنتين : اذا لم تسند إليه أية وظيفة تداولية واذا ورد بؤرة جديد في جملة خبرية. أما اذا

= باعتبارها جوابا للجملة :
من في البيت ؟
ويتقدم المحمول غير الفعلي على فاعله حين يرد «بؤرة جديد» في الجمل الاستخبارية (حين يرد اسم استفهام) :
أين خالد ؟
أين كان خالد ؟
في هذه الحالات الثلاث، يحتل المحمول الموقع الصدر م° بمقتضى قاعدة الموقعة الآتية :

$$\left\{\begin{array}{l}\text{اسم استفهام}\\ \text{بؤرة مقابلة}\\ \text{محـــــور}\end{array}\right\} \rightarrow م^{\Phi}$$

حيث يقرا السهم (←) : «يتموقع في».

كان مسندة إليه احدى الوظيفتين التداوليتين المحور وبؤرة المقابلة أو كان بؤرة جديد في جملة استخبارية (اذا كان اسم استفهام) فإنه يحتل الموقع الصدر م* كما في الجمل الآتية :

(44) أ ــ أَلَيْلى عشق كُثير ؟

ب ــ عَزَّة عشق كُثَيِّر

ج ــ الكتابَ قرأته البارحة (بنصب «الكتاب»)

د ــ من أعطيت باقة الورد ؟

هـ ــ ماذا شربت في المقهى ؟

ويغلب أن يحتل المكون المفعول الموقع المتوسط بين موقعي الفاعل والفعل، الموقع م² إذا أسندت إليه الوظيفة التداولية المحور كما في الجملة (45 ب) الواردة جوابا للجملة (45 أ) :

(45) أ ــ من ألف هذا الكتاب ؟

ب ــ ألف هذا الكتاب خالدٌ (بنبر «خالد»)

ولا يسوغ احتلاله الموقعَ الصدر م* اذا كان محورا إلا اذا ربط إحاليا ضميرا في موقعه العادي بعد الفاعل كما يتضح من التمثيل (46) للبنية الربطية للجملة (44 ج) :

(46) الكتاب $_1$ قرأت ــ ي $_1$

2 ــ خصائص المكونات غير الوجهية :

نستخلص من الفقرتين السابقتين 1 و2 مايلي :

1 ــ تنقسم حدود الحمل بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للواقعة الدّال عليها المحمول إلى حدود إجبارية أو حدود ــ موضوعات وحدود اختيارية أو حدود ــ لواحق كما تنقسم بالنظر إلى الوجهة التي تقدم الواقعة انطلاقا منها إلى حدود وجهية وحدود غير وجهية.

2 ــ يشكل الوجهةَ منظوران اثنان : «المنظور الرئيسي» و«المنظور الثانوي».

3 ــ تُسنَدُ إلى الحدين اللذين يُشكّلان «المنظور الرئيسي» و«المنظور الثانوي» للوجهة الوظيفتان التركيبيتان «الفاعل» و«المفعول».

4 ــ تنحصر الحدود الوجهية، بالنسبة للغة العربية على الأقل، في حدين اثنين : الحد ــ الفاعل والحد ــ المفعول وتعد باقي الحدود «حدودا غير وجهية».

5 ــ تُحَدِّدُ الوظيفتان التركيبيتان الفاعلُ والمفعولُ الخصائصَ المكونية للحدين المسندين إليهما : اعرابيهما وموقعيهما.

ويثير هذا الاستخلاص الأخير السؤال الآتي : اذا كانت الوظيفتان التركيبيتان هما اللتان

تحددان الخصائص المكونية للحدين الوجهيين (الحد ــ الفاعل والحد ــ المفعول)، فكيف تُحَدَّدُ خصائصُ هذا المستوى اذا تعلق الأمر بالحدود غير الوجهية، أي الحدود التي لم تسند إليها الوظيفة الفاعل ولا الوظيفة المفعول ؟ بعبارة أخرى، إذا كان الربط بين البنية الحملية والبنية المكونية يتم عبر الوظيفتين التركيبيتين بالنسبة للحدين الوجهيين (المسندتين إليهما هاتان الوظيفتان) فكيف يتم هذا الربط اذا تعلق الأمر بالحدود غير الوجهية ؟

1.2 ــ «التوجيه» الثابت و«التوجيه» المتغير :

نقترح إطلاق مصطلح «التوجيه» (Perspectivization) على العملية التي يتم بها إدخال حد من حدود الحمل في مجال الوجهة. ونقترح التمييز بين صنفين من «التوجيه» : التوجيه «الثابت» والتوجيه «المتغير». ونقابل بين هذين الصنفين من التوجيه كما يلي :

أ ــ ثمة حدود لا يمكن أن ترد في الجملة الا وهي «موجهة» أي داخلة في مجال الوجهة المقدمة انطلاقا منها الواقعة الدَّال عليها المحمول.

فيما يخص اللغة العربية، يَطَّرِد ورودُ الحد الحامل للوظيفة الدلالية «المنفذ» أو إحدى الوظائف الدلالية الثلاث التي تحاقلها («القوة» و«المتموضع» و«الحائل») فاعلا اذا استثنينا التراكيب النادرة التي يأخذ فيها الوظيفةَ الفاعلَ حدٌ آخر بينما يعبر عن «المنفذ» بمركب حرفي كما في الجمل (47 أ ــ ج) :

(47) أ ــ ؟؟ كُتِبَت الرسالة من قبل زيد
ب ــ ؟؟ كُتِبَت الرسالة من لدن زيد
ج ــ ؟؟؟ كُتِبَت الرسالة من طرف زيد

ويطرد ورود الحد الحامل للوظيفة الدلالية «المستقبِل» مفعولا أو فاعلا كما تدل على ذلك المقبولية الدنيا التي تتسم بها الجمل التي من قبيل (23 أ ــ ب) و(24 أ ــ ب) حيث أُسندت الوظيفة المفعول والوظيفة الفاعل، بالتوالي، إلى حد آخر غير الحد ــ المستقبِل :

(23) أ ــ ؟ أهدت هند المعطف خالدا
ب ــ ؟ أُهْدِي المعطفُ خالدا

(24) أ ــ ؟؟؟ أهدت هند معطفا خالدا
ب ــ ؟؟؟ أهدي معطف خالدا

ب ــ في مقابل الحد ــ المنفذ والحد ــ المستقبل، ثمة حدود يمتنع توجيهها بحيث يتعذر اسناد إحدى الوظيفتين التركيبيتين إليها. هذه الحدود هي، بالنسبة للغة العربية، الحدود

الحاملة للوظائف الدلالية «الحال» و«العلة» و«المصاحب» كما يدل على ذلك لحن الجمل (27 أ ـــ ج) المكررة هنا للتذكير :

(27) * أ ـــ وُقِفَ احترامٌ لدخول الأب

* ب ـــ سير راكبٌ

* ج ـــ سير والنيلُ

ج ـــ بين هاتين الزمرتين من الحدود، نجد، في اللغة العربية، الزمرة التي تشمَل الحدودَ الحاملةَ للوظائف الدلالية «المتقبل» و«الحدث» و«الزمان» و«المكان» والتي تتميز بإمكان ورودها موجهة وغير موجهة.

1 ـــ ترد الحدود المتقبل والمكان والزمان والحدث مسندة إليها الوظيفة «المفعول» كما في الجمل (29 ب ـــ هـ) المكررة هنا للتذكير :

(29) ب ـــ قابلت هندا

ج ـــ سار القوم فرسخين

د ـــ صام عمرو يوم الاثنين

هـ ـــ سرت سيرا حثيثا

أو الوظيفة «الفاعل» في التراكيب المبنية للمجهول التي من قبيل (28 ج ـــ و) :

(28) ج ـــ كُتِبَت الرسالة

د ـــ صُلِّي في المسجد

هـ ـــ صِيمَ يومُ الجمعة

و ـــ سير سيرٌ حثيث

2 ـــ وترد نفس الحدود، خارجةً عن مجال الوجهة، في الحالات التي تكون فيها الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول مسندتين إلى غيرها. يرد الحد ـــ المتقبل خارج مجال الوجهة حين تسند الوظيفة الفاعل إلى الحد ـــ المنفذ والوظيفة المفعول إلى الحد ـــ المستقبل كما في الجملة (29 أ) مثلا، التي نعيد سوقها للتذكير :

(29 أ) أعطيت خالدا باقة ورد.

وترد الحدود الحدث والمكان والزمان خارج مجال الوجهة في التراكيب التي أسندت فيها الوظيفة المفعول إلى الحد المستقبل :

(48) أ ـــ سلمت خالدا الرسالة تسليما

ب ـــ سلمت خالدا الرسالة في بيته

ج ـــ سلمت خالدا الرسالة البارحة

وفي التراكيب المسندة فيها هذه الوظيفة إلى الحد ـــ المتقبل :

(49) أ ـــ ضرب خالد ابنه ضربا شديدا

ب ـــ اشترى خالد السيارة البارحة

ج ـــ استقبل المدير الزوار في مكتبه

وفي حالة ورود أحد هذه الحدود الثلاثة فاعلا أو مفعولاً يظل الحدان الاخران خارج الوجهة كما يتبين من الجمل الآتية :

(50) أ ـــ سير فرسخان سيرا حثيثا

ب ـــ سير فرسخان اليومَ

ج ـــ سير سير حثيث فرسخين

د ـــ سير سير حثيث ساعة

هـ ـــ سيرت ساعةٌ سيراً حثيثا

و ـــ سيرت ساعةٌ فرسخين

(51) أ ـــ سرت فرسخين سيراً حثيثا

ب ـــ سرت فرسخين اليوم

ج ـــ سرت سيراً حثيثاً فرسخين.

د ـــ سرت سيراً حثيثا اليوم

هـ ـــ سرت ساعةً سيراً حثيثا

نستنتج مما سبق ان حدود الحمل، بالنظر إلى الوجهة المنظور منها إلى الواقعة الدال عليها المحمول، أصناف ثلاثة : حدود موجهة وجوبا وحدود غير موجهة وجوبا وحدود موجهة جوازا.

ونحاول في ما يلي رصد أهم الخصائص المكونية للحدود المنتمية إلى الزمرتين الأخيرتين.

2.2 ـــ إعراب المكونات غير الوجهية :

1.2.2 ـــ أنواع الاعراب :

يمكن تقسيم الحالات الاعرابية (cases) أقساما ثلاثة : الحالات الاعرابية «اللازمة» (Inherent cases) والحالات الاعرابية «البنيوية» (structural cases) والحالات الاعرابية «الوظيفية» (Functional cases).

أ ـــ تُعَدُّ حالةً اعرابيةً «لازمةً» الحالةُ الاعرابية التي تلازم المكون في مختلف السياقات

البنيوية والوظيفية التي يرد فيها.

وتعتبر الضمائر، بصفة عامة، من المكونات التي تحمل حالات إعرابية لازمة لا تتغير بتغير الوظائف المسندة إلى هذه المكونات ولا بتغير السياقات التي ترد فيها [17].

ب ــ وتُعَدُّ حالاتٍ إعرابيةً «وظيفية» الحالاتُ الاعرابية التي تسند إلى المكونات بمقتضى وظائفها الدلالية أو التركيبية أو التداولية.

ج ــ أما الحالات الاعرابية «البنيوية» فإنها الحالات الاعرابية التي تسند إلى المكونات حسب السياق البنيوي الذي ترد فيه هذه المكونات. فيما يخص اللغة العربية الفصحى تعد حالة اعرابية «بنيوية» الحالة الاعرابية «الجر» التي يأخذها المكون فضلة المركب الاضافي :

(52) نجحت اخت هند

والمكون الداخل عليه حرف من حروف الجر [18] :

(53) أ ــ زارني خالد في البيت

ب ــ سافر خالد إلى الخارج

ج ــ جلست على الكرسي

هـ ــ فتح الباب بالمفتاح

2.2.2 ــ الحالات الاعرابية في اللغة العربية :

أ ــ الحالات الاعرابية الواردة، بالنسبة للغة العربية الفصحى، ثلاث حالات : حالتان إعرابيتان «وظيفيتان» وحالة اعرابية «بنيوية». الحالتان الاعرابيتان الوظيفيتان هما حالتا «الرفع» و«النصب» أما الحالة الاعرابية «البنيوية» فهي الحالة الاعرابية «الجر» التي مثلنا لها بالجمل (52) و(53).

ب ــ يجدر التنبيه، حين الحديث عن الاعراب بصفة عامة، إلى أن الاعراب إعرابان : اعراب «مجرد» («عميق») وإعراب «محقق» («سطحي»). ونقترح إطلاق مصطلحي «الحالة الاعرابية» و«العلامة الاعرابية» على الاعراب «المجرد» والاعراب «المتحقق» بالتوالي.

تُسندُ الحالاتُ الاعرابيةُ إلى المكونات انطلاقا من المعلومات المتوافرة في البنية الوظيفية

---

(17) الحالات الاعرابية اللازمة هي الحالات التي تسم ما كان يسميه النحاة العرب القدماء «المبني» في مقابل «المعرب».

(18) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

للجملة في حين أن العلامات الاعرابية تلصق، في شكل لواحق (suffixes) في مرحلة متأخرة، عن طريق تطبيق قواعد صرفية ـــ صوتية.

ونشير، بهذا الصدد، إلى أن الحالات الاعرابية يمكن أن تتحقق في شكل علامات إعرابية كما يمكن ألا تتحقق كما يحصل، مثلا، فيما أسماه النحاة العرب القدماء «الاعراب المقدر».

3.2.2 ـــ اسناد الحالات الاعرابية :

أ ـــ تحكم إسنادَ الحالات الإعرابية المبادىءُ الآتية :

1 ـــ بما أن المكونات ذات الحالات الاعرابية اللازمة لا تتغير، بالنظر إلى إعرابها، بتغير أسيقتها الوظيفية ولا بتغير أسيقتها البنيوية فإنه يمثل لها كما هي داخل المعجم ذاته،

2 ـــ تتفاعل الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية في تحديد الاعراب «الوظيفي» أي في تحديد الحالات الاعرابية التي تأخذها المكونات بمقتضى وظائفها.

فيما يخص اللغة العربية، أثبتنا، في مكان آخر [19]، أن تفاعل الوظائف المنتمية إلى المستويات الوظيفية الثلاثة في تحديد الحالات الاعرابية يتم بالشكل الآتي :

تأخذ المكونات غير المنتمية إلى الحمل ذاته حالاتها الاعرابية بمقتضى وظيفتها التداولية ذاتها اذ ان هذه المكونات، بحكم خارجيتها بالنسبة للحمل، لا تحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية. فالمكون المبتدأ، مثلا، يأخذ الحالة الاعرابية «الرفع» بمقتضى وظيفته التداولية نفسها، وظيفة «المبتدأ».

أما المكونات المنتمية إلى الحمل، أي المكونات التي تشكل حدودا للمحمول إما باعتبارها موضوعات أو باعتبارها لواحق، فإنها تأخذ الحالة الاعرابية التي تقتضيها وظيفتها الدلالية ان لم تكن لها وظيفة تركيبية (ان لم تكن فاعلا ولا مفعولا) والحالة الاعرابية التي تخولها إياها وظيفتها التركيبية (الفاعل والمفعول) ان كانت مسندة إليها وظيفة تركيبية بالاضافة إلى وظيفتها الدلالية.

مفاد هذا أمران : (أ) أن الوظائف التداولية لا ورود لها في تحديد الحالات الاعرابية اذا تعلق الأمر بالمكونات المنتمية إلى الحمل و(ب) أن الحالة الاعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية «تَحْجُب» الحالة الاعرابية التي تخول المكونَ إياها وظيفتُه الدلالية.

تحكم إذن، التفاعل القائم بين الوظائف المنتمية إلى المستويات الوظيفية الثلاثة سلمية

(19) انظر المرجع السابق.

تعلو فيها الوظائف التركيبية الوظائف الدلالية التي تعلو الوظائف التداولية. وقد اقترحنا صوغ هذه السلمية كما يلي :

(54) سلمية تحديد الحالات الاعرابية :

الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية.

3 ـــ اذا ورد مكون ما في احد السياقين البنيويين الانفي الذكر كأن يكون فضلة لمركب إضافي أو مدخولا لحرف جر فإنه يأخذ الحالة الاعرابية البنيوية التي يقتضيها هذان السياقان أيا كانت الوظيفة الدلالية التي يحملها وأيا كانت الوظيفتان التركيبية والتداولية المسندتان إليه. بهذا المعنى، يمكن القول بأن الحالة الاعرابية البنيوية «الجر» «تحجب» الحالة الاعرابية «الوظيفية» سواء أكانت الوظيفة المقتضية لهذه الحالة الاعرابية الوظيفية وظيفةً دلالية أم وظيفةً تركيبية أم وظيفةً تداولية. ويمكن، بالتالي، ان نضع المبدأ الاتي :

(55) «اذا توارد على المكون الواحد حالة إعرابية وظيفية وحالة اعرابية بنيوية فإن الحالة الاعرابية التي يأخذها المكون هي الحالة الاعرابية البنيوية».

ب ـــ يُمثَّل للمكونات ذات الحالات الاعرابية اللازمة، كما أسلفنا، في المعجم. أما المكونات التي تأخذ حالاتها الاعرابية بمقتضى السياق الوظيفي أو السياق البنيوي فإن اسناد الحالات الاعرابية إليها يتم عن طريق إحدى مجموعات القواعد التي تشكل «قواعد التعبير» التي يتم بواسطتها نقل البنية الوظيفية إلى بنية مكونية.

تُسْنِدُ هذه المجموعةُ من القواعد، «قواعد إسناد الحالات الاعرابية»، حالاتٍ إعرابية «مجردة» إلى المكونات طبقا للمعلومات التي تتوافر في البنية الوظيفية. وهذا مثال لتطبيق مسطرة إسناد الحالات الاعرابية : البنية الوظيفية للجملة (20)، المكررة هنا للتذكير، هي البنية (56) :

(20) دحرج الطفل الكرة

(56) [تحب مض دحرج ف (س^1 : طفل (س^1)) منف فا مح
(س^2 : كرة (س^2)) متق مف] بؤجد

تشكل البنية الوظيفية (56) دخلا لقواعد إسناد الحالات الاعرابية التي تُسنَد بمقتضاها الحالة الاعرابية «الرفع» والحالة الاعرابية «النصب» إلى الموضوع (س^1) والموضوع (س^2) بالتوالي طبقا لوظيفتيهما التركيبيتين الفاعل والمفعول، فينتج عن ذلك البنية الوظيفية المحددة إعرابيا (57) :

(57) [خب مض دحرج ف (س^{1} : طفل (س^{1})) منف فا مح
رفع
(س^{2} : كرة (س^{2})) متق مف] بؤجد
نصب

4.2.2 — اعراب الحدود الوجهية :

تَقَدَّم أن الحدود التي تدخل في مجال وجهة الواقعة حدان :

الحد — المنظور الرئيسي والحد — المنظور الثانوي، كما تقدم أن هذين الحدين يستأثران بأخذ الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول.

تسند إلى الحد المسندة إليه الوظيفة التركيبية الفاعل الحالة الاعرابية الرفع كما يتبين من البنية الوظيفية المحددة إعرابيا (57). ويأخذ الحد الفاعل الحالة الاعرابية الرفع بِغَضِّ النظر عن وظيفته الدلالية ووظيفته التداولية إذ إن الحالة الاعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية «تحجب» كما تقدم، الحالة الاعرابية التي تخول المكون إياها وظيفته الدلالية أو وظيفته التداولية فالحد — الفاعل، في الجمل (28)، مثلًا، مرفوع على اختلاف وظائفه الدلالية اذ ورد، بالتوالي «منفذا» و«مستقبلا» و«متقبلا» و«مكانا» و«زمانا» و«حدثا» باستثناء الجملة (28 د) التي يأخذ فيها الحالة الاعرابية «البنيوية» الجر كما يتنبأ بذلك المبدأ (55) :

(28) أ — عاد خالد.
ب — أُعطِي خالد قلما.
ج — كُتِبت الرسالة
د — صُلِّي في المسجد
هـ — صِيم يومُ الجمعة
و — سِير سير حثيث

وتسند إلى الحد المسندة إليه الوظيفة التركيبية المفعول الحالة الاعرابية النصب كما يتضح من البنية الوظيفية المحددة إعرابيا (57). وتَحْجُبُ الحالةُ الاعرابية التي تخولها المكونَ الوظيفة التركيبية المفعول الحالةَ الاعرابية التي تقتضيها الوظيفة الدلالية أو الوظيفة التداولية المسندتان إليه. فالحد — المفعول منصوب في الجمل (29) على أنه حامل لوظائف دلالية مختلفة اذ إنه «مستقبل» و«متقبل» و«زمان» و«حدث» بالتوالي :

(29) أ — أعطيت خالدا باقة ورد
ب — قابلت هندا
ج — صام عمرو يوم الاثنين
د — سرت سيرا حثيثا

5.2.2 ـــ إعراب الحدود غير الوجهية :

أ ـــ سبق أن بينا أن الحدود غير الوجهية صنفان : الحدود القابلة لأن «تُوَجَّه» (أن ترد فاعلا أو مفعولا) والحدود غير القابلة لأن تُوَجَّه. وبينا أن الحدود التي تنتمي إلى الصنف الأول، في اللغة العربية، هي الحد ـــ المتقبل والحد ـــ الحدث والحد ـــ الزمان والحد ـــ المكان وأن الحدود المنتمية إلى الصنف الثاني هي الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «الحال» و«العلة» و«الزمان» و«المكان». تأخذ الحدود الأولى، حين ترد داخل مجال الوجهة، الحالة الاعرابية الرفع اذا كانت فاعلا والحالة الاعرابية النصب اذا كانت مفعولا، كما رأينا في الفقرة السابقة.

أما حين ترد خارج مجال الوجهة فإنها تأخذ الحالة الاعرابية التي تقتضيها الوظيفة الدلالية التي تحملها. هذه الحالة الاعرابية هي «النصب» كما يتبين من البنيتين الوظيفيتين المحددتين اعرابيا (58) و(59) للجملتين (48 أ) و(48 ج) المكررتين هنا للتذكير.

(48 أ) سلمت خالدا الرسالة تسليما

(48 ج) سلمت خالدا الرسالة البارحة

(58) [خب مض سلم ف (س^{1} : ت (س^{1})) منف رفا/رفع (س^{2} : خالد (س^{2})) مستق مف/نصب مح
(س^{3} : رسالة (س^{3})) متق/نصب مح (س^{4} : تسليم (س^{4})) حد/نصب يؤجد]

(59) [خب مض سلم ف (س^{1} : ث (س^{1})) منف رفا/رفع (س^{2} : خالد (س^{2})) مستق مف/نصب مح
(س^{3} : رسالة (س^{3})) متق/نصب مح (س^{4} : بارحة (س^{4})) زم/نصب يؤجد]

في البنية الوظيفية المحددة إعرابيا (58)، أُسنِدت، بمقتضى الوظائف الدلالية، الحالةُ الاعرابية «النصب» إلى الحدين غير الوجهيين المتقبل والحدث. واسندت نفس الحالة الاعرابية، في البنية الوظيفية المحددة إعرابيا (59)، إلى الحدين غير الوجهيين المتقبل والزمان.

وتأخذ الحدود غير الوجهية الحالة الاعرابية «البنيوية» الجر، بمقتضى المبدأ (55)، اذا كان داخلا عليها حرف جر كما هوالشأن بالنسبة للحد المكان في الجملة (48 ب) المكررة هنا للتذكير :

(48 ب) سلمت خالدا الرسالة في بيته

ب ـــ فيما يتعلق بالحدود التي ترد دائما خارج الوجهة، الحال والعلة والمصاحب، يتحدد إعرابها بمقتضى وظائفها الدلالية «الحال» و«العلة» و«المصاحب». بصفة عامة،

تأخذ الحدود الحال والعلة والمصاحب الحالة الاعْرابية النصب كما يتبين من البنيات الوظيفية (63) و(64) و(65) للجمل (60) و(61) و(62) :

(60) عاد خالد ضاحكا

(61) تراجع خالد خوفا

(62) سافر خالد وهندا

(63) [خب مض عاد ف (س^{1} : خالد (س^{1})) منف فا مع (س^{2} : ضاحك (س^{2})) حل يؤجد]
رفع نصب

(64) [خب مض تراجع ف (س^{1} : خالد (س^{1})) منف فا مع (س^{2}: خوف (س^{2})) عل يؤجد]
رفع نصب

(65) [خب مض سافر ف (س^{1} : خالد (س^{1})) منف فا مع (س^{2} : هند (س^{2})) مصا يؤجد]
رفع نصب

وقد تأخذ الحدود الثلاثة الحالةَ الاعرابية البنوية الجر. يرد الحال مركبا حرفيا اذا كان مصدرا داخلا عليه حرف الجر «الباء» كما في الجمل (66) :

(66) أ ــ حطم الجنود المدينة بسرعة

ب ــ أغلقت الباب بشدة

ج ــ يعامل خالد هندا برفق

ويأخذ الحدُّ ــ العلةِ الحالةَ الاعرابية البنيوية الجر كما في الجملتين (67) :

(67) أ ــ تراجع خالد من الخوف

ب ــ عاقب عمرو ابنه لتأديبه

ويتعين أن يأخذ هذه الحالة اذا لم يكن مصدرا كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (68) والجملتين (69) :

(68) أ ــ جئتك للماء

ب ــ أتيتك للنار

(69) أ* ــ جئتك ماء

ب* ــ أتيتك نارا

أما الحد ــ المصاحب فإنه يأخذ الحالة الاعرابية الجر اذا دخل عليه حرف الجر «مع» :

(70) سافر خالد مع هند

3.2 ــ مواقع الحدود غير الوجهية

أ ــ تقدم أن الحدين الوجهيين الفاعل والمفعول يحتلان، بمقتضى وظيفتيهما التركيبيتين الموقعين فا ومف «بالتوالي» طبقا للبنيات الموقعية (32) و(33) و(34). فيما يتعلق بالحدود الأخرى، غير الحدين الفاعل والمفعول. يذهب ديك إلى أنها تحتل الموقع ص في كل من هذه البنيات الموقعية الثلاث، أي الموقع الذي يلي موقعي الفاعل والمفعول.

إلا أن موقعة الحدود غير الوجهية تثير إشكالات ثلاثة نصوغها في شكل الأسئلة الثلاثة الآتية :

1 ــ ما هي المواقع، غير الموقع ص، التي يمكن أن تحتلها الحدود التي لم تسند إليها الوظيفة التركيبية الفاعل ولا الوظيفة التركيبية المفعول ؟.

2 ــ متى تحتل هذه الحدود مواقع أخرى غير الموقع ص ؟

3 ــ في حالة توارد حدين غير وجهيين أو أكثر في نفس الجملة، كيف تترتب هذه الحدود ؟

ب ــ تحتل الحدود غير الوجهية الموقع الذي يلي موقعي الفاعل والمفعول أي الموقع ص، كما في الجمل (29 أ) و(49 أ ــ ج) و(60) و(61) و(62) المكررة هنا للتذكير :

(29 أ) أعطيت خالدا باقة ورد

(49) أ ــ ضرب خالد ابنه ضربا شديدا

ب ــ اشترى خالد السيارة البارحة

ج ــ استقبل المدير الزوار في مكتبه

(60) عاد خالد ضاحكا

(61) تراجع خالد خوفا

(62) سافر خالد وهندا

وتحتل الحدود غير الوجهية الموقع ص في ورودها مسندة إليها الوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» في الجمل الخبرية كما في الجمل (29 أ) و(49 أ ــ ج) و(60) و(61) باعتبارها أجوبة للجمل (70) و(71 أ ــ ج) و(72) و(73) :

(70) ماذا أعطيت خالدا ؟

(71) أ ــ كيف ضرب خالد ابنه ؟

ب ــ متى اشترى خالد السيارة ؟

ج ــ أين استقبل المدير الزوار ؟

(72) كيف عاد خالد ؟

(73) لماذا تراجع خالد ؟

إلا ان الحدود غير الوجهية يمكن أن تحتل، بالاضافة إلى الموقع ص، الموقعين م° و م².

تحتل الحدود غير الوجهية الموقع م° بمقتضى قاعدة الموقعة (74) إذا كانت مسندة إليها الوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» في جملة استخبارية (أي اذا كانت أسماء استفهام) كما في الجمل (70) و(71) و(72) و(73) أو إذا كانت مسندة إليها الوظيفة التداولية «بؤرة المقابلة» كما في الجمل (75) :

(74) **قاعدة الموقعة في م°**

{ اسم استفهام / بؤرة مقابلة / محور } ← م°

(75) أ — باقةً ورد أعطيت خالدا (لا كتابا)
ب — البارحةَ اشترى خالد السيارة (لا اليوم)
ج — في المكتب استقبل المدير الزوار (لا في قاعة الاجتماعات)
د — ضاحكا عاد خالد (لا غاضبا)
هـ — خوفا تراجع خالد (لا زهدا)
و — ضربتين ضرب عمرو خالدا (لا أربع ضربات).

أو اذا كانت مسندة إليها الوظيفة التداولية «المحور» كما هو شأن المكونين المتصدرين في الجملتين (76 أ — ب).

(76) أ — اليوم أتم خالد تأليف كتابه
ب — في القاعة الكبرى، تنعقد الاجتماعات العامة

ويُلاحظ، بصدد احتلال الحدود غير الوجهية الموقعَ الصدر م°، ما يلي :

1 — يعسر ان يحتل الموقعَ م° المكونُ المسندة إليه الوظيفة التداولية المحور اذا كان من الموضوعات، أي اذا كان حاملا للوظيفة الدلالية المتقبل كما يتبين من الجملة (78) باعتبارها جوابا للجملة (77) :

(77) من أعطيت الكتاب ؟
(78) ؟؟؟ الكتاب أعطيت خالدا

ولا يتأتى احتلال المحور للموقع م°، اذا كان موضوعا، الا اذا ربط إحاليا ضميرا لاصقا بالفعل :

(79) الكتابَ أعطيته خالداً (بنصب «الكتاب»)

2 ــ تمتاز الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «الحال» و«العلة» و«الحدث» باستقطابها للوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» بمعنى أنها تستأثر بهذه الوظيفة دون غيرها من الحدود [20]. ويبرز استقطاب هذه الحدود الثلاثة للوظيفة «بؤرة الجديد» أنها تُشكّل، دون باقي الحدود التي تساوقها، حيز النفي في الجمل المنفية كما يتبين من المقارنة بين طرفي الأزواج الجملية الآتية :

(80) أ ــ لم يعد خالد ضاحكا بل غاضبا

ب ــ ؟؟؟ لم يعد خالد ضاحكا بل عمرو

(81) أ ــ لم يضرب عمرو خالدا ضربتين بل أربع ضربات

ب ــ ؟؟؟ لم يضرب عمرو خالدا ضربتين بل ابراهيم

(82) أ ــ لم يتراجع خالد خوفا بل زهدا

ب ــ ؟؟؟ لم يتراجع خالد خوفا بل عمرو

هذه الخاصية تجعل من الحدود الثلاثة، «الحال» و«العلة» و«الحدث» حدودا يعسر ان تسند إليها الوظيفة التداولية المحور التي تسند إلى الحد الحامل لمعلومة يتقاسمها المتكلم والمخاطب على نقيض الوظيفة «بؤرة الجديد» التي تسند إلى الحد الحامل للمعلومة التي يجهلها المتكلم (في حالة الاستخبار) أو المخاطب (في حالة الاخبار).

لهذا السبب يعسر أن تتموقع هذه الحدود الثلاثة في الموقع الصدر م* باعتبارها محورا، كما يتبين من لحن الجمل الآتية :

(83) أ* ــ ضاحكا عاد خالد

ب* ــ خوفا تراجع خالد

ج* ــ ضربتين ضرب عمرو خالدا

باعتبارها أجوبة للجمل (84) :

(84) أ ــ من عاد ضاحكا ؟

ب ــ من تراجع خوفا ؟

ج ــ من ضرب عمرو ضربتين ؟

3 ــ سبق أن أشرنا إلى أن من خصائص الحد المصاحب المكونية أنه يرد داخلا عليه أحد

---

(20) انظر للمزيد من التفصيل حول استقطاب هذه المكونات للوظيفة «بؤرة الجديد» الفصل الأول من الجزء الأول من المرجع السابق.

الحرفين «الواو» و«مع» كما يتبين من الجملتين (62) و(70) المكررتين هنا للتذكير :

(62) سافر خالد وهندا

(70) سافر خالد مع هند

في حالة وروده داخلا عليه حرف الجر «مع» يمكن للمكون ــ المصاحب أن يحتل الموقع م* اذا كان اسم استفهام :

(85) مع من سافر خالد ؟

أو بؤرة مقابلة :

(86) مع هنْد سافر خالد (لا مع زينب)

أو محورا كما في الجملة (87 ب) باعتبارها جوابا للجملة (87 أ) :

(87) أ ـــ من سافر مع هند ؟

ب ـــ مع هند سافر خالد

أما في حالة وروده داخلا عليه الحرف «الواو» فان احتلاله للموقع م* يمتنع، كما يدل على ذلك لحن الجمل (88) :

(88) أ* ـــ ومن سافر خالد ؟

ب* ـــ وهنْدا سافر خالد (لا وزينب)

ج* ـــ وهندا سافر خالد

وتخضع قاعدة الموقعة في م* (74)، بالنسبة للمكونات الممكن احتلالها هذا الموقعَ، لقيد «أحادية الموقعة» الذي صغناه كما يلي :

(89) قيد أحادية الموقعة في م*

«لا يحتل الموقع م* أكثر من مكون واحد».

إلى خرق هذا القيد يمكن إرجاع لحن الجمل التي من قبيل (90) و(91) و(92) حيث يحتل الموقعَ م* اسما استفهام وبؤرتا مقابلة ومحوران بالتوالي :

(90) أ* ـــ من ماذا أعطيت ؟

ب* ـــ ماذا متى اشترى خالد ؟

(91) أ* ـــ خالدً باقةَ ورد أعطيت

ب* ـــ البَارحة السَّيارة اشترى خالد

ج* — في المكتب ضاحكا استقبل المدير الزوار
د* — ضَرْبتين خالدا ضرب عمرو

(92) أ* — اليوم في المكتب استقبل المدير الزوار
ب* — في القاعة الكبرى البارحة، انعقد اجتماع عام
ج* — البارحة الكتاب أعطيته خالدا (بنصب «الكتاب»)
د* — الكتاب البارحة أعطيته خالدا (بنصب «الكتاب»)

ويفسر خرقُ نفس القيد لحنَ الجمل التي من قبيل (93) حيث يتوارد في الموقع م* اسمُ استفهام ومحورٌ، وبؤرةُ مقابلة ومحورٌ، بالتوالي :

(93) أ* — من في المكتب استقبل المدير ؟
ب* — ضرْبتين اليوم ضرب عمرو خالدا

أثبتنا، في مكان آخر [21]، أنه من الوارد تخصيص موقع يتوسط موقعي الفعل والفاعل للمكون المسندة إليه الوظيفة التداولية المحور.
واقترحنا أن يكون هذا الموقع هو الموقع م^{م} كما يتضح من البنية الموقعية (32) التي نعيد سوقها هنا للتذكير :

(32) م^{4}، م^{2}، م^{1} م* ف (م^{م}) فا (مف) (ص)، م^{3}

يحتل الموقعَ م^{م} المكونُ المفعولُ اذا كانت مسندة إليه الوظيفة التداولية المحور كما في الجملة (94 ب) باعتبارها جوابا للجملة (94 أ) :

(94) أ — من قابل هندا ؟
ب — قابل هندا خالد (بنبر «خالد»)

ويمكن أن يحتل هذا الموقعَ حدٌّ من الحدود غير الوجهية شريطة أن يكون من الحدود القابلة للمحورية كأن يكون الحد — الزمان :

(95) أ — من فاز هذه السنة ؟
ب — فاز هذه السنة خالد

أو الحد — المكان :

(96) أ — من صلى في المسجد ؟
ب — صلى في المسجد أهلُ الحي

---

(21) انظر «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» الفصل الثاني من الجزء الأول.

أو الحد ـــ المصاحب

(97) أ ـــ من سافر وهندا ؟

ب ـــ سافر وهندا خالد (بنبر «خالد»)

ج ـــ نستنتج من الفقرة السابقة أن الحدود غير الموجهة تحتل، بصفة عامة، احد الموقعين «الموسومين» (marked) م* وم؟ إذا كانت مسندة إليها إحدى الوظائف التداولية المخولة ذلك. وتحتفظ، في باقي الحالات، بموقعها العادي ص الموالي لموقعي الفعل والفاعل.

وسنحاول الان أن نسهم في معالجة الإشكال المتمثل في السؤالين الاتيين :

إذا كان من الممكن أن يتوارد في نفس الجملة أكثر من حد غير وجهي واحد، فهل الموقع ص موقع واحد أم هل هو مواقع متعددة ؟ ما هو الأساس الذي يؤول إليه ترتيب الحدود غير الوجهية في الموقع ص سواء أكان هذا الموقع موقعا واحدا أم كان مواقع متعددة ؟

1 ـــ يستخلص من تأمل الجمل (98 أ ـــ د) :

(98) أ ـــ خرج خالد البارحة من الحفل مُستاءً

ب ـــ أعطى خالد هندا باقة ورد البارحة أمام بيتها

ج ـــ أنب خالد هندا تأنيبا شديدا اليوم في بيتها تأديبا لها

د ـــ أتم خالد تأليف كتابه البارحة صباحا.

انه بالامكان أن يتوارد في الحيز الموقعي غير الوجهي، أي الحيز الموقعي الموالي لموقعي الفاعل والمفعول، أكثر من مكون واحد. ففي الجملة (98 ج)، مثلا، يشغل هذا الحيز أربعة مكونات : المكون ـــ الحدث والمكون ـــ الزمان والمكون ـــ المكان والمكون ـــ العلة.

لرصد الخصائص الموقعية للمكونات غير الوجهية في الجمل التي من قبيل (98 أ ـــ د)، يمكن، مبدئيا، اعتماد فرضيتين اثنتين : فرضية «الموقع الواحد» التي تعتبر أن هذه المكونات تحتل موقعا واحدا وان تعددت وفرضية «المواقع المتعددة» التي تعتبر أن كل مكون من هذه المكونات يشغل موقعا مستقلا عن مواقع المكونات الأخرى. بعبارة أخرى، يمكن أن نعتبر ص موقعا واحدا يشغله مكون واحد أو أكثر من مكون واحد كما يمكن أن نعتبره «حيزا موقعيا» يتضمن أكثر من موقع واحد.

بالنسبة للفرضية الأولى فرضية «الموقع الواحد»، يحول دون تبنيها ما يلي :

يمكن اعتبار المكونين الحاملين لنفس الوظيفة الدلالية مكونا واحدا يشكل المكون الأول «رأسه» والمكون الثاني «فضلته» أو «ذيله» كما هو الشأن بالنسبة للمكونين الزمانيين في الجملة (98 د)، لكن هذا الامكان يتعذر حين يَتَعَلَّقُ الأمْرُ بمكونات تحمل وظائف دلالية

متباينة كما في الجمل (98 أ ــ ج). اذا افترضنا أن الموقع ص، على اعتباره موقعاً واحداً، يمكن أن يحتله أكثر من مكون واحد، تَحَتَّم علينا التخلي عن عمومية «قيد أحادية الموقعة» القاضي بألا يحتل الموقعَ الواحد أكثرُ من مكون واحد وأصبح هذا القيد، بذلك، قيدا واردا بالنسبة لمواقع معينة (كالموقع م*) وغير وارد بالنسبة لمواقع أخرى.

هذان العائقان يؤديان إلى التخلي عن الفرضية الأولى وتبني الفرضية الثانية، «فرضية المواقع المتعددة» أو «الحيز الموقعي» التي تمتاز بملاءمتها للمعطيات من جهة، وحفاظها على عمومية القيد الذي يقضي بأن الموقع الواحد لا يحتله أكثر من مكون واحد، من جهة ثانية.

إذا اعتمدنا هذه الفرضية أصبح الرمز ص في البنيات الموقعية (32) و(33) و(34) دَالاًّ لا على موقع واحد بل على «حيز موقعي» (Positional Area) يتضمن أكثر من موقع واحد وأصبح من الممكن، بالتالي، أن يحلل هذا الرمز باعتباره رمزا موقعيا، كما يلي :

(99) ص : ص^{1} ص^{2} ص^{3}...

حيث تشير الرموز ص^{1} وص^{2} وص^{3}... إلى المواقع المتوالية التي يتضمنها الحيز الموقعي ص.

على هذا الأساس، تصبح البنيات الموقعية التي تترتب المكونات بمقتضاها في الجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الرابطية هي البنيات الآتية :

(100) (م^{4})، (م^{2})، م^{1} م* ف (م) فا (مف) ([ص ص^{1} ص^{2} ص^{3}...])، (م^{3})

(101) (م^{4})، (م^{2})، م^{1} م* فا { م س / م ص / م ح / م ظ } (مف) ([ص ص^{1} ص^{2} ص^{3}...]) (م^{3})

(102) (م^{4})، (م^{2})، م^{1} م* ط فا { م س / م ص / م ح / م ظ } (مف) ([ص ص^{1} ص^{2} ص^{3}...])، (م^{3})

2 ــ فيما يتعلق بالأساس الذي يؤول إليه ترتيب المكونات داخل الحيز الموقعي ص، نكتفي، في المرحلة الحالية بإبداء الملاحظات الآتية :

أ ــ توحي المقارنة بين جمل الحصيلة التي كوّناها من جمل تنتمي إلى اللغة العربية

القديمة وجمل تنتمي إلى اللغة العربية المعاصرة أن ليس ثمة فرق ملحوظ بين اللغتين فيما يتعلق بترتيب المكونات المعنية بالأمر.

ب ـــ يندر أن يتوارد في الحيز الموقعي ص جميع المكونات الممكن، مبدئيا، أن تَحْتَلَّ في هذا الموقع. فالجمل التي من قبيل (103) نحوية إلا أنها في درجةٍ دُنْيا من المقبولية :

(103) ؟ أنَّب خالد هندا تأنيبا شديدا اليوم في البيت غاضبا عقابا لها.

ج ـــ يستخلص من كتب النحاة العرب القدماء أن ثمة علاقات سلمية تقوم بين مختلف أجزاء الجملة التي تُوَارِد الفعل. وتقوم هذه العلاقات على مدى أهمية هذه الاجزاء بالنسبة للفعل (أو درجة «اقتضاء» الفعل لها).

ويمكن صوغ هذه العلاقات في السلمية (104) :

(104) فاعل > مفعول > مفعول مطلق > زمان > مكان > حال
مفعول لأجله > مفعول معه

التي، اذا ترجمت إلى مفاهيم دلالية أصبحت السلميةَ (105) :

(105) منفذ > { مستقبل / متقبل } > حدث > زمان > مكان > حال > علة > مصاحب

ويرى النحاة العرب القدماء أن هذه السلمية تحكم ترتيب المكونات داخل الجملة اذ إن الترتيب الأكثر طبيعية، بالنسبة لهم، هو الترتيب الذي نجده مثلا في الجمل التي من قبيل الجملة (103).

اذا غضضنا النظر عن المبررات الواردة في كتب النحو القديمة لتدعيم العلاقات المتمثلة في السلمية (105) وأخذنا بآراء النحاة القدماء على أنها أحكام مجرد متكلمين مفطوزين أمكننا أن نفترض أن للوظائف الدلالية دورا، بخلاف المُعْتَقَد العام [22]، في تحديد ترتيب المكونات داخل الجملة وأن هذا الترتيب يخضع، بالنسبة للغة العربية، للسلمية (105).

د ـــ اذا صَحَّ هذا الافتراض، كان التفاعل بين الوظائف التداولية والوظائف التركيبية والوظائف الدلالية في تحديد ترتيب المكونات داخل الجملة على النحو الآتي :

اذا أسندت لمكون ما احدى الوظائف التداولية فإنه يحتل الموقع الذي تقتضيه هذه الوظيفة

---

(22) ثمة شبه اجماع في النظريات اللغوية المعاصرة على ان لادور للوظائف الدلالية في تحديد رتبة المكونات.

أيا كانت وظيفته التركيبية وأيا كانت وظيفته الدلالية. فالمكون «عزة»، في الجملة (106)، مثلا :

(106) عَزة عشق كثير (بنبر «عزة»)

يحمل الوظيفة الدلالية «المتقبل» والوظيفة التركيبية «المفعول» والوظيفة التداولية «بؤرة المقابلة» كما يتبين من البنية الوظيفية التامة التحديد (107) :

(107) [خب [مض عشق ف (س^{1} : كثير (س^{1})) منض فا مح
(س^{2} : عزة (س^{2})) متق مف بؤمقا]]

ويتموقع في م*، بمقتضى قاعدة الموقعة (74)، طبقا لوظيفته التداولية «بؤرة المقابلة».

اذا ورد مكون ما حاملا لوظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ولم يكن مسندة إليه أي وظيفة تداولية فإنه يحتل الموقع الذي تقتضيه وظيفته التركيبية، الموقع فا اذا كان فاعلا أو الموقع مف اذا كان مفعولا. فالمكون «عزة» في الجملة (108)، مثلا :

(108) عشق كثير عزة

يحمل الوظيفة الدلالية «المتقبل» والوظيفة التركيبية «المفعول» ولا يحمل أي وظيفة تداولية كما يتضح من البنية الوظيفية (109) :

(109) [خب [مض عشق ف (س^{1} : كثير (س^{1})) منض فا مح
(س^{2} : عزة (س^{2})) متق مف] بؤجد]

ويحتل الموقعَ مف بمقتضى وظيفته التركيبية اذ لا وظيفة تداولية تخوله احتلال موقع خاص آخر.

أما إذا تعلق الأمر بمكون لا يحمل وظيفة تركيبية ولا وظيفة تداولية فإنه يتموقع بمقتضى الوظيفة الدلالية التي يحملها كما هو شأن المكون «البارحة» في الجملة (48 ج) المكررة هنا للتذكير :

(48 ج) سلمت خالدا الرسالة البارحة

حيث يحتل هذا المكون أحد مواقع الحيز الموقعي ص المخصص للمكونات التي لا وظيفة تركيبية لها ولا وظيفة تداولية تخولها احتلال موقع خاص. ويمكن صوغ التفاعل بين أنواع الوظائف الثلاثة في تحديد ترتيب المكونات في السلمية الآتية التي نقترح تسميتها «سلمية تحديد المواقع» :

(110) «سلمية تحديد المواقع» :

الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية

هـ ــ بناءً على ما سبق، نفترض أن المكونات التي لا تحمل سوى وظيفة دلالية تحتل الحيز الموقعي ص وتترتب داخل هذا الحيز طبقا للسلمية (105) حيث يحتل الموقعَ الأول (ص^1) المكونُ ــ المتقبل حين يرد غير مسندة إليه الوظيفة التركيبية المفعول، والموقعَ الثاني (ص^2) المكونُ ــ الحدث، والموقعَ الثالث (ص^3) المكونُ ــ الزمان ــ والموقعَ الرابع (ص^4) المكونُ ــ المكان والمواقعَ الخامسَ والسادسَ والسابعَ المكوناتُ الحاملة للوظائف الدلالية «الحال» و«العلة» و«المصاحب» بالتوالي.

إلا أن ترتيب هذه المكونات داخل الحيز الموقعي ص لا يتم على هذا النحو إلا في حالة غياب «الوسائط» (parameters) الثلاثة الآتية :

1 ــ ثمة، كما تقدم، حدود لا تدخل في حيز الوجهة (لا تأخذ الوظيفة الفاعل ولا الوظيفة المفعول) على أنها حدود إجبارية، حدود موضوعات، كما هو شأن الحد ــ المتقبل في الجملة (48 ج)، المكررة هنا للتذكير :

(48 ج) سلمت خالدا الرسالة البارحة

هذا الضرب من الحدودِ غيرِ الوجهية ينزع، بمقتضى أهميته بالنسبة للواقعة الدَّال عليها محمول الجملة، إلى احتلال الموقع الموالي، مباشرة، لموقعي الفاعل والمفعول، أي الموقع الأول (ص^1) داخل الحيز الموقعي ص بحيث يعسر تقديم مكون آخر عليه كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (49 ج) و(111).

(111) ؟؟ سلمت خالدا البارحة الرسالة

وهناك حدود غير وجهية تمتاز بدرجة معينة من الأهمية بالنسبة للواقعة الدال عليها محمول الجملة دون أن تكونَ حدودا إجبارية (حدودا موضوعات) كالحدود الحاملة للوظيفة الدلالية «المكان» حين يتعلق الأمر بمحمولات مثل «دخل» و«خرج».

إذا وردت الحدودُ الحاملة للوظيفة الدلالية «المكان» محمولاتٍ مثل «دخل» و«خرج» فإنها تستأثر، نظرا لاقتضاء المحمول لها أكثر من غيرها، بالأسبقية في احتلال الموقع الموالي لموقع الفاعل، أي الموقع الأول (ص^1) من الحيز الموقعي ص. وتتضح هذه الأسبقية من المقارنة بين جمل الزمرتين (112) و(113) :

(112) أ ــ دخل خالد إلى البيت في الصباح

ب ــ ؟؟ دخل خالد في الصباح إلى البيت

ج ـــ ؟؟؟ دخل خالد في الصباح مغاضبا إلى البيت

(113) أ ـــ خرج خالد من المكتب في المساء

ب ـــ ؟؟ خرج خالد في المساء من المكتب

ج ـــ ؟؟؟ خرج خالد في المساء متعبا من المكتب

2 ـــ من المجمع عليه الآن ان المعلومات، في مستوى البنية الاخبارية (Informational Structure)، تتوزع داخل الجملة حسب «قدمها» أو «جدتها» بالنسبة للوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب. فالمعلومات «القديمة»، أي المعلومات التي يتقاسمها المتكلم والمخاطب (أو يعتقد المتكلم أنهما يتقاسمانها) تحتل المواقعَ الأُولى في الجملة في حين أن المعلومات «الجديدة» (أي المعلومات التي لا يشارك المخاطب المتكلم معرفتها)، تنزع إلى احتلال المواقع الاخيرة، كما يتبين من التمثيل الآتي :

(114) [معلومات قديمة ... معلومات جديدة]
حمل

وينعكس توزيع المعلومات على هذا النحو في ترتيب المكونات داخل الجملة، اذ تحتل المكوناتُ الحاملة للمعلومات القديمة المواقعَ الأُولى في حين أن المكونات الحاملة للمعلومات الجديدة تحتل المواقعَ الاخيرة.

وينطبق هذا المبدأ على ترتيب المكونات غير الوجهية داخل الحيز الموقعي ص بالشكل الآتي :

إذا أُسنِدت الوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» (التي تسند، كما هو معلوم، إلى المكون الحامل للمعلومة «الجديد») إلى أحد المكونات الوجهية كالمكون الفاعل أو المكون المفعول فان ترتيب المكونات غير الوجهية في الحيز الموقعي ص يتم طبقا للسلمية (105) كما هو الشأن بالنسبة للجملتين (115 أ) و(115 ب) باعتبار الثانية جوابا للأُولى :

(115) أ ـــ من سلم خالد الرسالة البارحة في المكتب ؟

ب ـــ سلم خالد هنداً الرسالة البارحة في المكتب (بنبر «هندا»)

أما إذا أسندت الوظيفة «بؤرة الجديد» إلى مكون من المكونات غير الوجهية فإن هذا المكون ينزع إلى احتلال الموقع الأخير داخل الحيز الموقعي ص بغض النظر عن وظيفته الدلالية، بمعنى أن السلمية (105)، في هذه الحالة، تصبح «معطلة» المفعول. ويرجع هذا إلى الفكرة الأساسية التي تقوم عليها «سلمية تحديد المواقع» (110).

ولنمثل، لانطباق هذا المبدأ، بالجمل (116 ب) و(117 ب) و(118 ب) حيث يحتل الموقعَ الاخير في الحيز الموقعي ص مكونٌ من المفروض أن يحتل داخل هذا الحيز الموقعي الموقعَ الأول والموقعَ الثاني والموقعَ الثالث بالتوالي :

(116) أ ـــ ماذا سَلَّم خالد هندا البارحة في المكتب مبتسما ؟

ب ـــ سلم خالد هندا البارحة في المكتب مبتسما رسَالة (بنبر «رسالة»)

(117) أ ـــ متى سلم خالد هندا الرسالة في المكتب مبتسما ؟

ب ـــ سلم خالد هندا الرسالة في المكتب مبتسما البَارحة (بنبر «البارحة»)

(118) أ ـــ أين سلم خالد هندا الرسالة البارحة مبتسما ؟

ب ـــ سلم خالد هندا الرسالة البارحة مبتسما في المكْتب (بنبر «المكتب»)

ونلاحظ، بهذا الصدد، أن المكونات التي أثبتنا أنها تنزع إلى ملاصقة المحمول موقعيا تحتل الموقع الأخير في الحيز الموقعي ص حين ترد مسندة إليها الوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» فيسوغ اذاك أن يفصل بينها وبين المحمول بمكونات من المفروض أن ترد متأخرة عنها رتبة. فالجمل (112 ب ـــ ج) و(113 ب ـــ ج) تسترد مقبوليتها التامة حين تُؤَوَّل على أساس أن المكون ـــ المكان المحتل للموقع الأخير حاملٌ للوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» كما يتبين من الجمل (119 ب ـــ ج) و(120 ب ـــ ج) :

(119) أ ـــ أين دخل خالد في الصباح ؟

ب ـــ دخل خالد في الصباح إلى البيْت (بنبر «البيت»)

ج ـــ دخل خالد في الصباح مغاضبا إلى البيْت (بنبر «البيت»)

(120) أ ـــ من أين خرج خالد في المساء ؟

ب ـــ خرج خالد في المساء من المكْتب (بنبر «المكتب»)

ج ـــ خرج خالد في المساء متعبا من المكْتب (بنبر «المكتب»)

3 ـــ من العوامل التي لها دخل في تحديد رتبة المكونات داخل جمل اللغات الطبيعية مدى تعقيدها المقولي. ويرى ديك (ديك 1978 : 190 ـــ 212) أن المكونات الأقل تعقيدا مقوليا تنزع، بصفة عامة، إلى أن تتقدم على المكونات الأكثر تعقيدا.

ويحدد ديك التعقيد المقولي بالشكل الآتي :

(121) أ ـــ بالنسبة لكل مقولة س، س < ح س

ب ـــ بالنسبة لكل مقولة س، س < س وس

ج ـــ بالنسبة لكل مقولتين س و ص، س < س (ص)

بناء على هذا التحديد للتعقيد المقولي، يضع ديك (ديك 1978 : 192) السلمية الآتية :

(122) ضمير متصل < ضمير منفصل < م س < ف < م س < م ح < ج

التي تفيد أن الضمير المتصل يتقدم الضمير المنفصل وأن الضمير المنفصل يتقدم المركب الاسمي البسيط الذي يتقدم المركب الحرفي وأن المركب الحرفي يتقدم الجملة.

فيما يتعلق بالحدود غير الوجهية المتواردة في الحيز الموقعي ص، فإنها تخضع، في ترتيبها داخل الحيز الموقعي، لمعيار التعقيد المقولي اذ تنزع المكونات الأقل تعقيدا مقوليا إلى التقدم رتبة، على المكونات الأكثر تعقيدا كما يتبين من الجمل الآتية :

(123) أ ــ قابل خالد هندا في الكلية بعد أن عادت من السفر

ب ــ استقبل المدير الزوار مبتسما في القاعة التي أعدت للاجتماعات

ج ــ سلم خالد هندا اليوم الرسالة التي أتى بها ساعي البريد أمس.

حيث ورد المكون ــ المكان متقدما على المكون ــ الزمان والمكون ــ الحال على المكون ــ المكان والمكون ــ الزمان على المكون ــ المتقبل بالتوالي.
ويبرز ورود معيار التعقيد المقولي في ترتيب المكونات داخل الحيز الموقعي ص أن الجمل التي لا تخضع لهذا المعيار جمل ذات مقبولية دنيا إن لم تكن لاحنة :

(124) أ ــ ؟؟؟ قابل خالد هندا بعد ان عادت من السفر في الكلية

ب ــ ؟؟؟ استقبل المدير الزوار في القاعة التي أعدت للاجتماعات مبتسما

ج ــ ؟؟؟ سلم خالد هندا الرسالة التي أتى بها ساعي البريد أمس اليوم

و «يعطل» مبدأ التعقيد المقولي لا مفعول الوظائف الدلالية في تحديد ترتيب المكونات فحسب، بل كذلك مفعول الوظائف التداولية. فالمكونات غير الوجهية الحاملة للوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» والمرشحة، بالتالي، لاحتلال الموقع الاخير في الحيز الموقعي ص ترد متقدمة على مكونات أخرى اذا كانت هذه المكونات أكثر تعقيدا مقوليا كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (ب وج) في الزوجين الجمليين (125) و(126) :

(125) أ ــ ماذا سلم خالد هندا بعد أن انتهى من عمله في المكتب ؟

ب ــ سلم خالد هندا رسالة بعد ان انتهى من عمله في المكتب

ج ــ ؟؟؟ سلم خالد هندا بعد أن انتهى من عمله في المكتب رسالة

(126) أ ــ متى سلم خالد هندا الرسالة التي أتى بها ساعي البريد أمس ؟

ب ــ سلم خالد هندا البارحة الرسالة التي أتى بها ساعي البريد أمس

ج ــ ؟؟؟ سلم خالد هندا الرسالة التي أتى بها ساعي البريد أمس البارحة

إذا صح أن التعقيد المقولي «يعطل» دور الوظائف الدلالية والوظائف التداولية في تحديد ترتيب المكونات داخل الجملة وإذا علمنا أنه يغير كذلك الترتيب الذي تقتضيه الوظائف التركيبية كما تدل على ذلك المقارنة بين الجملتين (128 أ ــ ب) :

(128) أ ــ ساء هندا أن خالدا هاجم عمرا أمام الملإ

ب ــ ؟؟؟ ساء أن خالدا هاجم عمرا أمام الملإ هندا

حيث قدم المكون ــ المفعول على المكون ــ الفاعل لورود المكون الثاني جملة والمكون الأول مركبا اسميا، أمكننا أن نعدل «سلمية تحديد المواقع» (110) بإضافة عنصر التعقيد المقولي فتصبح، إذاك، السلمية الضابطة لترتيب المكونات داخل الجملة هي السلمية (129) :

(129) سلمية تحديد المواقع :

التعقيد المقولي > الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية [23].

خــلاصــة :

1 ــ تتحدد خصائص الحدين الوجهيين عن طريق الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول اللتين يتم عبرهما الربط بين البنية الحملية ــ الدلالية والبنية المكونية بالنسبة لهذين الحدين :

أ ــ يأخذ، في اللغة العربية، المكون الفاعل والمكون المفعول الحالتين الاعرابيتين الوظيفيتين «الرفع» و«النصب» بالتوالي أيا كانت وظيفتاهما الدلاليتان وأيا كانت وظيفتاهما التداوليتان.

ب ــ يحتل المكونان الفاعل والمفعول الموقعين فا ومف اللذين تخولهما إياهما وظيفتاهما التركيبيتان. ويحتل المكون المفعول الموقع الصدر م* اذا ورد مسندة إليه إحدى الوظائف التداولية الثلاث : «بؤرة الجديد» (في الجمل الاستخبارية) و«بؤرة المقابلة» و«المحور» كما يمكن أن يحتل الموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل، الموقع م؟ حين يكون حاملا للوظيفة التداولية الثالثة.

2 ــ وتؤول الخصائصُ المكونيةُ للحدود غير الوجهية لوظائفها الدلالية ووظائفها التداولية ومدى تعقيدها المقولي :

---

(23) يلاحظ ان العلاقات داخل «سلمية تحديد المواقع» معكوسة اذا قورنت بالعلاقات داخل «سلمية تحديد الاعراب» إذ ان الوظائف التداولية هي التي تعلو الوظائف الأخرى في السلمية الأولى.

أ ــ تأخذ الحدود غير الوجهية حالاتها الاعرابية («النصب») بمقتضى وظائفها الدلالية («الزمان»، «المكان»، «الحال»، «العلة»...) إلا إذا تواردت عليها حالة إعرابية «وظيفية» وحالة اعرابية «بنيوية» حيث تأخذ الحالة الاعرابية الثانية («الجر»).

ب ــ تحتل الحدود غير الوجهية الموقع الصدر م* إذا وردت أسماء استفهام أو بُؤَرَ مقابلة أو محاور كما يمكن أن تحتل الموقع المتوسط بين مَوْقِعِي الفعل والفاعل، الموقع م٢، حين ترد محاور.

وتَتَموقَع، في الحالات الأخرى في الحيز الموقعي ص المتضمن لمواقع متعددة بِمُقْتَضَى سلمية الوظائف الدلالية إلا إذا «عَطَّلَ» مفعولَ هذه السُّلَّمية الوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» أو مبدأ التعقيد المقولي اللذان يخولان احتلال الموقع الأخير في الجملة.

الرباط، 4 دجنبر 1985

الفصل الثاني

الوظيفة المفعول في اللغة العربية

الوظيفة المفعول
في اللغة العربية

مدخل :

من الاشكالات التي استقطبت الدراسات اللغوية، في السنوات الأخيرة، في مختلف النظريات اللسانية المتواجدة الآن، اشكال الوظائف التركيبية («الوظائف النحوية، العلاقات النحوية»...). من عناصر هذا الاشكال ما صيغ في تساؤلات من قبيل : هل الوظائف التركيبية واردة في وصف اللغات الطبيعية ؟ هل هذه الوظائف مفاهيم أولى (Primitives) أم هل هي مفاهيم مشتقة (derived) ؟ ما هو دورها في الربط بين البنية الحملية ــ الدلالية والبنية المكونية (البنية ــ الصرفية التركيبية) ان كان لها دور في ذلك (1)؟. ما هو عددها في النحو الكلي (Universal Grammar) وما هو العدد المتحقق في كل نحو من الانحاء الخاصة ؟.

خصصنا، في مكان آخر (2)، دراسة للوظيفة التركيبية الفاعل، حاولنا فيها ان نستدل على ورود هذه الوظيفة في وصف اللغة العربية وان نتبين دورها في تحديد الخصائص الدلالية والتداولية والصرفية والتركيبية للمكون الذي تُسنَد إليه.

ونستهدف، في هذا البحث، تكملة لتلك الدراسة، ان نتبين ما اذا كانت الوظيفة التركيبية المفعول واردة في وصف خصائص الجملة العربية ورودَ الوظيفة التركيبية الفاعل.

ينقسم البحث إلى ثمانية مباحث. نُذَكِّر في المبحث الأوّل بتعريف الوظيفة المفعول في النحو الوظيفي ونستدل في المبحث الثاني على ان اللغة العربية من اللغات الطبيعية التي يستلزم وصفُها الملائمُ اللجوءَ إلى استعمال هذه الوظيفة. في المبحث الثالث، نتعرف على المسطرة التي يتم بها إسناد المفعول حسب «النحو الوظيفي» وعلى الترابط القائم بين اسناد المفعول

(1) انظر للمزيد من التفاصيل حول اشكال الوظائف التركيبية في النماذج اللغوية التقرير الذي قدم به د.الفاسي الفهري لمائدة التركيبات في «البحث اللساني والسيميائي»، منشورات كلية الآداب الرباط 1984.

(2) «الفاعل في اللغة العربية» مجلة «مواقف»، عدد خاص، والفصل الأوّل من الجزء الأوّل من «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي».

والوظائف الدلالية ونخلُص، في نهاية الشق الثاني من هذا المبحث، إلى وضع «سلمية اسناد المفعول» الضابطة للمكونات التي يمكن اسناد المفعول إليها ولأسبقية بعضها على البعض في اخذ هذه الوظيفة. في المباحث الرابع والخامس والسادس والسابع، نحاول رصد تفاعل الوظيفة التركيبية المفعول والوظيفتين التداوليتين «المحور» و«البؤرة» في تحديد الخصائص الاعرابية والموقعية و«الربطية» للمكون المسندة إليه، بالاضافة إلى الوظيفة الأولى، احدى الوظيفتين الثانيتين. ونحاول، في المبحث الثامن، ان نسهم ببعض عناصر الاجابة على السؤال الآتي : ماهو عدد المفعولات التي يستلزمها رصدُ خصائص التراكيب التي دُرِجَ على اعتبارها متضمنة لأكثر من مفعول واحد ؟ فنعرض لفرضيات أساسية ثلاث : «فرضية المفعولين» («المفعول المباشر» و«المفعول غير المباشر») و«فرضية المفعول المزدوج» و«فرضية المفعول الواحد» ثم نحاول الاستدلال على أن أوْرَدَ الفرضيات الثلاث، بالنسبة للغة العربية على الأقل، هي الفرضية الثالثة.

1 ــ تعريف الوظيفة المفعول :

1.1 ــ المستويات الوظيفية في النحو الوظيفي : تذكير :

تربط بين مكونات الجملة، حسب النحو الوظيفي، ثلاثة أنواع من العلاقات : «علاقات دلالية»، و«علاقات تركيبية» (نحوية) و«علاقات تداولية»، يصطلح على تسميتها، في هذا النحو بـ «الوظائف الدلالية»، و«الوظائف التركيبية» و«الوظائف التداولية» (Pragmatic functions) بالتوالي:

أ ــ تحدد الوظائفُ الدلالية الأدوار التي تقوم بها حدود (Terms) الحمل بالنسبة إلى «الواقعة» (عمل، حدث، وضع، حالة) التي يدل عليها المحمول (Predicate). ففي الجملة (1)، على سبيل المثال، تأخذ الحدود «خالد» و«هندا»، و«خاتما» و«البارحة» الوظائف الدلالية «المنفذ» و«المستقبِل» (بكسر الباء) و«المتقبل» و«الزمان» بالتوالي، بحكم الادوار التي تقوم بها بالنسبة إلى الواقعة (عمل) الدال عليها المحمول «أهدى» :

(1) أهدى خالد هندا خاتما البارحة.

ب ــ تحدد الوظيفتان التركيبيتان «الفاعل» (Subject) و«المفعول» (Object) «الوجهة» (Perspective) المنطلق منها في تقديم الواقعة التي يدل عليها المحمول كما سيتبين فيما بعد.

ج ـــ وتحدد الوظائف التداولية [3] «المبتدأ» (Theme) و«الذيل» (Tail) و«المنادى» (Vocative) و«البؤرة» (Focus) و«المحور» (Topic) العلاقات القائمة بين مكونات الجملة بالنظر إلى المقام (Setting).

ويُمَيَّز، داخل هذه الوظائف الخمس، بين «الوظائف الخارجية» المبتدأ والذيل والمنادى التي لا تعد اجزاء من الحمل ذاته و«الوظيفتين الداخليتين» البؤرة والمحور اللتين تسندان إلى مكونين يشكلان عنصرين من عناصر الحمل.

كما اقترحنا ان يُمَيَّز، بالنسبة للوظيفة البؤرة، بين «بؤرة الجديد» التي تُسْنَد إلى المكون (أو الحمل برمته) الحامل للمعلومة غير المعروفة لدى المخاطب و«بؤرة المقابلة» التي تُسْنَد إلى المكون (أوالحمل كامله) الحامل لمعلومة يتردد المخاطب بين ورودها وورود غيرها أو معلومة يُنْكِر المخاطبُ ورودَها. وتشكل الأنواعُ الثلاثةُ من الوظائف مستوياتٍ وظيفيةً مستقلة يُمَثَّل لها داخل النحو، في مستويات تمثيلية مستقلة وان كانت مترابطة.

فالوظائف الدلالية تُحدَّد، بدءاً، في الاطار المحمولي (Predicate frame) مصدرِ اشتقاق الجملة كما يتبين من الاطار المحمولي (2) المتحقق في الجملة (1) :

(2) اهدى ف (س^1 : حي (س^1)) منف (س^2 : حي (س^2)) مستق
(س^3) متق (س^4) زم.

وتُسند الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول إلى حدين من حدود البنية الحملية (Predicative Structure) فَيَنْتُجُ عن ذلك بناء بنية وظيفية جزئية كالبنية (3) :

(3) مض اهدى ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا (س^2 : هند (س^2)) مستق مف
(س^3 : خاتم (س^3)) متق (س^4 : بارحة (س^4)) زم.

---

(3) الوظائف التداولية التي يقترحها ديك، في إطار النحو الوظيفي، أربع وظائف : وظيفتان «خارجيتان» (بالنسبة إلى حمل الجملة الذي يشمل المحمول وحدوده الموضوعات واللواحق) ووظيفتان «داخليتان».
الوظيفتان الخارجيتان هما «المبتدأ» و«الذيل» المسندتان إلى ما يسمى، في الأنحاء التوليدية التحويلية «المكون المفكك إلى اليمين» و«المكون المفكك إلى اليسار» (انظر الفاسي الفهري 1982) كما في الجملتين الآتيتين :
هند، عشقها خالد
عشقها خالد، هند
أما الوظيفتان الداخليتان فهما «المحور» و«البؤرة». وقد اقترحنا (المتوكل 1985 أ) ادخال تعديلين على هذه المجموعة من الوظائف : إضافة وظيفة «خارجية» ثانية، وظيفة المنادى، والتمييز بين «بؤرة الجديد» و«بؤرة المقابلة».

أما الوظيفتان التداوليتان الداخليتان البؤرة والمحور فتُسنَدان إلى حدين من حدود البنية الوظيفية الجزئية فينتج عن ذلك بنية وظيفية تامة التحديد (4) :

(4) مض اهدى ف (س^{1} : خالد (س^{1})) منف فامح (س^{2} : هند (س^{2})) مستق مف (س^{3} خاتم (س^{3})) متق بؤجد (س^{4} : بارحة (س^{4})) زم.

2.1 — الوظائف التركيبية :

الوظائف التركيبية حسب النحو الوظيفي، كما اشرنا إلى ذلك، وظيفتان اثنتان : الوظيفة الفعل والوظيفة المفعول. وقد اقترح ان تضاف، بالنسبة لبعض اللغات الطبيعية، وظيفة تركيبية ثالثة : الوظيفة «المفعول الثاني» (أو «المفعول غير المباشر»). وسنعود إلى هذا الاشكال في آخر فقرات هذا البحث.

أ — تُعَرَّف الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول، في النحو الوظيفي، في إطار مفهوم «الوجهة».

يمكن ان تُقَدَّم الواقعة الدال عليها محمول الحمل حسب وجهات مختلفة اختلاف الحد المنطلق منه، فالجملتان (5 أ) و(5 ب) مثلا، مترادفتان اذ تعبران عن نفس الواقعة (استقبال خالد لهند) غير انهما تتباينان من حيث الوجهة :

(5) أ — استقبل خالد هندا

ب — استُقبِلت (بضم التاء وكسر الباء) هند.

في الجملة (5 أ) قدمت الواقعة انطلاقا من الحد — المنفذ (خالد) وفي الجملة (5 ب) قدمت انطلاقا من الحد — المتقبل (هند).

وتشمل الوجهة عنصرين يتفاوتان اهميةً : العنصر الذي يشكل «**المنظور الأوّل**» للوجهة والعنصر الذي يشكل «**المنظور الثاني**». ففي الجملة (5 أ)، مثلا، يشكل الحد (خالد) المنظور الأوّل للوجهة في حين ان الحد (هندا) يشكل المنظور الثاني.

وتعرف الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول، اعتمادا لمفهوم الوجهة كما حددناه، بالشكل الآتي :

(6) تعريف الوظيفة الفاعل :

«تُسنَد الوظيفة الفاعل إلى الحد الذي يشكل المنظور الأوّل للوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدّال عليها محمول الحمل».

(7) تعريف الوظيفة المفعول :

«تُسْنَد الوظيفة المفعول إلى الحد الذي يشكل المنظور الثاني للوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدَّال عليها محمول الحمل»

ب ــ من المتفق عليه في الدرس اللساني الحديث ان الهدف الاساسي لبناء الانحاء هو الربط بين معنى جمل اللغات الطبيعية ومبناها. ويُمَيَّزُ عادة، على هذا الأساس، داخل النماذج اللغوية بين بنية دلالية ــ منطقية («بنية حملية») وبنية تركيبية ــ صرفية («بنية مكونية») الا ان هذه النماذج تختلف بالنظر إلى كيفية الربط بين البنيتين : فمنها ما يعتمد مبدأ ان هذا الربط ربط مباشر ومنها ما يعتمد مبدأ انه ربط غير مباشر. ويتم الربط بين البنيتين في الفئة الثانية من النماذج اللغوية بواسطة بنية مستقلة («البنية الوظيفية») يمثل فيها للوظائف (4). وينتمي النحو الوظيفي إلى هذه الفئة من النماذج اذ يُفْرِدُ مستوى تمثيليا للوظائف يربط بين البنية الحملية والبنية المكونية الا انه يمتاز بخاصيتين :

ــ كون المستوى الوظيفي يُمَثَّل فيه، للوظائف التداولية، إلى جانب الوظائف التركيبية.

ــ وكون هذا المستوى الوظيفي يُنْتَقَل عبره من البنية الحملية (بنية الوظائف الدلالية) إلى البنية المكونية لا العكس.

ويمتاز، أساسا، بأنه لا يعتبر الوظائف التركيبية وظائف كلية. فالوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول يمكن ان يكون استخدامها واردا في وصف بعض اللغات الطبيعية وغير وارد في وصف البعض الاخر.

بعبارة اخرى يشكل اسناد الوظيفتين التركيبيتين إوالية متوافرة في النظرية تُستخدم في بعض الأنحاء الخاصة ويستغنى عن استخدامها في البعض الاخر. وقد اثبتت دراسات مختلفة ان عددا من اللغات الطبيعية لا يستلزم وصفها استخدام قاعدة اسناد الفاعل أو اسناد المفعول أو اسناد الوظيفتين معا (5).

---

(4) يرتبط اشكال استقلال البنية التي يمثل فيها للوظائف التركيبية («العلاقات أو الوظائف النحوية») باشكال طبيعتها : أمفاهيم «مشتقة» هي أم مفاهيم «أولى» ؟ النماذج اللغوية التي تعتمد مبدأ «اولوية» الوظائف التركيبية («النحو العلاقي»)، «النحو المعجمي ــ الوظيفي» «النحو الوظيفي»)، على عكس النماذج اللغوية التي تقول بِمُشْتَقِيَّتِهَا («النظرية المعيار» «النظرية المعيار الموسعة»...) تفرد مستوى للتمثيل لهذه الوظائف. انظر للمزيد من التفاصيل حول مفهومي «الأَوَّلية» و«المشتقية» مقدمتي كتابينا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» و«دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي».

(5) انظر، بالنسبة للغات التي لا يستلزم وصفها استعمال الوظائف التركيبية (ديك 1978 وديك 1980 ب).

أما فيما يتعلق باللغة العربية فاننا اثبتنا في مكان آخر (6) ان الوصف الكافي لهذه اللغة يستلزم استخدام اسناد الوظيفة الفاعل ونحاول ان نبرهن في الفقرة الموالية، على انه يستلزم، كذلك، استخدام اسناد الوظيفة المفعول.

2 ــ ورود الوظيفة المفعول في اللغة العربية :

1.2 ــ روائز ورود الوظائف التركيبية :

تُعَدُّ وظيفة تركيبية ما واردةً بالنسبة لنحو من الأنحاء الخاصة (بالنسبة لوصف لغة من اللغات الطبيعية) اذا ثبت انها تحدد مجموعة من خصائص الجملة أي اذا ثبت ان تطبيق مجموعة من قواعد النحو يقتضي الرجوع إليها. بالنسبة للوظيفة الفاعل، يروز ورودَها في نحو لغة من اللغات الروائز الآتية :

ــ امكان اسنادها إلى حد آخر غير الحد الحامل للوظيفة الدلالية «المنفذ» كالحد ــ المستقبل أو الحد المتقبل أو غيرهما.

ــ توافر صيغة البناء للمفعول إلى جانب صيغة البناء للفاعل وكونها صيغة منتجة (Productive).

ــ تحديد هذه الوظيفة لبعض من خصائص المكون المسندة إليه كموقعه في الجملة والحالة الاعرابية التي يأخذها.

وقد اثبتنا فيما يتعلق باللغة العربية، استنادا إلى هذه الروائز، ورود الوظيفة الفاعل حيث بينا ان هذه الوظيفة تسند إلى الحد ــ المنفذ وتسند إلى غيره من الحدود (7)، وانها تحدد موقع المكون المسندة إليه (أي الموقع الموالي لموقع الفعل) والحالة الاعرابية (الرفع) التي يأخذها.

وفيما يلي مجموعة من الروائز دُرِج على استعمالها في الاحتجاج لورود الوظيفة المفعول.

---

(6) انظر دراستنا حول «الفاعل في اللغة العربية» مجلة مواقف عدد خاص والفصل الأول من الجزء الأول من كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي».

(7) الوظيفة التركيبية الفاعل مسندة في الجمل الآتية، الى الحد ــ المنفذ والحد ــ المتقبل والحد ــ المستقبل والحد الزمان والحد ــ المكان والحد ــ الحدث بالتوالي :

سافر عمرو
أُغلق الباب
مُنِحَتْ هند جائزة
صِيم يومُ الجمعة
نِيم في البيت
سِير سيرٌ حثيث.

2.2 ـــ روائز ورود الوظيفة المفعول :

أ ـــ يرى ديك (ديك 1978 وديك 1980 ب) ان من الروائز التي يمكن استعمالها في معرفة ما اذا كانت الوظيفة المفعول واردة في نحو لغة من اللغات الروائز الآتية :

ـــ امكان اسناد هذه الوظيفة إلى حد آخر غير الحد الحامل للوظيفة الدلالية «المتقبل».

ـــ توافر التراكيب التي يلي فيها الفعل والفاعل مركبان اسميان غير مسبوقين بحرف (Prepositionless Noun Phrases).

ـــ توافر البنيات المسماة ب «البنيات التعليلية» [8] (Causative Structures).

ـــ توافر البنيات الناتجة عن ما يسمى في الأنحاء التحويلية ب «تصعيد الفاعل إلى المفعول» (Subject-to-object Raising).

ـــ تحديد الوظيفة المفعول لموقع المكون المسندة إليه وحالته الاعرابية.

ب ـــ هذه الخصائص الخمس متوافرة جميعها في اللغة العربية.

فالوظيفة المفعول يمكن اسنادها، كما سنفصل القول في ذلك، لا إلى الحد المتقبل فحسب بل كذلك إلى الحد المستقبل كما يتبين من الجملتين (8) و(9) بالتوالي :

(8) بنى عمرو دارا

(9) وهب خالد هندا دارا.

ويترتب عن هذا ان التراكيب التي يلي فيها الفعل والفاعل مركبان غير حرفيين متوافرة في اللغة العربية كما تدل على ذلك الجملة (9).

ويلاحظ ان «البنيات التعليلية»، في اللغة العربية، ليست متوافرة فحسب بل هي بنيات ناتجة عن قاعدة ذات انتاجية كبرى اذ تشتق عن طريق وسائل متعددة كزيادة الهمزة في أول الفعل وتضعيف وسطه كما يتبين من الجملتين (10 ب ـــ ج) المشتقتين من الجملة (10 أ).

(10) أ ـــ شرب المريض الدواء

ب ـــ أشرب الطبيب المريض الدواء

ج ـــ شرّب الطبيب المريض الدواء.

ويُلجأ، بالاضافة إلى ذلك، إلى استعمال الفعل «جعل» حين تستحيل «التعدية»، عن

---

(8) نترجم بـ «البنيات التعليلية» مصطلح «Causative structures» باقتراح من د.الفاسي الفهري (حديث شخصي).

طريق الوسيلتين الصرفيتين الأوليين :

(11) أ ــ طلّق خالد زوجته.

ب ــ جعل عمرو خالدا يطلق زوجته.

وتوجد في اللغة العربية «البنيات التصعيدية» التي يُصبح فيها فاعل الجملة المدمَجة (بفتح الميم) مفعولا لفعل الجملة المدمِجة (بكسر الميم). ويحصل هذا في التراكيب التي يكون محمولها الرئيسي فعلا من أفعال «الاعتقاد» كالفعلين «حسب» و«ظن» :

(12) أ ــ حسب زيد ان خالدا شاعر

ب ــ حسب زيد خالدا شاعرا.

(13) أ ــ ظن خالد ان هندا مسافرة

ب ــ ظن خالد هندا مسافرة.

ويشكل هذان النمطان من البنيات («البنيات التعليلية» و«البنيات التصعيدية») حجة في ورود الوظيفة المفعول اذ يمكن اسناد هذه الوظيفة إلى مكون كان يحمل، في البنية مصدر الاشتقاق، وظيفة اخرى : وظيفة الفاعل. وأخيرا، تحدد الوظيفة المفعول، في اللغة العربية، كما هو معلوم موقع المكون المسندة إليه (أي الموقع الموالي لموقع الفاعل) وحالته الاعرابية (النصب). اذا صحَّت هذه الخصائص الخمس روائز لورود الوظيفة المفعول نستطيع ان ننطلق من ان اللغة العربية من اللغات التي يستلزم وصفُها استخدام قاعدة اسناد هذه الوظيفة.

3 ــ اسناد الوظيفة المفعول :

1.3 ــ قاعدة الاسناد :

تُسنَد الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول طبقا لتعريفيهما الآنفي الذكر (6) و(7) إلى الحدين اللذين يشكلان المنظور الأول والمنظور الثاني للوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة الدال عليها المحمول.

ويتم اسناد هاتين الوظيفتين عن طريق اضافة مؤشريهما (فا) و(مف) إلى حدين من حدود البنية الحملية حاملين لوظيفتين دلاليتين كما يتبين من المقارنة بين البنية الحملية (15) للجملة (14) وبينها الوظيفية (16) الناتجة عن اضافة مؤشري الفاعل والمفعول إلى الحدين ($س^1$) و($س^2$) بالتوالي :

(14) كتب زيد رسالة

(15) مض كتبف($س^1$: زيد ($س^1$)) منف ($س^2$: رسالة ($س^2$)) متق

(16) مض كتب ف(س^{1} : زيد (س^{1})) منف فا (س^{2} : رسالة (س^{2})) متق مف.

يُلاحَظ من المقارنة بين البنيتين (15) و(16) ان من مميزات النحو الوظيفي اسناد الوظيفتين الفاعل والمفعول إلى حدين حاملين لوظيفتين دلاليتين. ومما يَرِد في الاحتجاج لهذه المسطرة ما يلي :

في كل لغة من اللغات الطبيعية، ثمة حدود يمكن ان تسند إليها الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول وحدود يمتنع ان تسند إليها هاتان الوظيفتان وذلك حسب الوظائف الدلالية التي تحملها الحدود. ويتم اسناد الوظيفتين التركيبيتين إلى الحدود الممكن اسنادهما إليها حسب سلمية معينة للوظائف الدلالية كما سنرى في الفقرة الموالية [9].

2.3 ــ المفعول والوظائف الدلالية :

تنقسم الحدود بالنظر إلى اسناد الوظيفة المفعول، قسمين : حدود يمكن اسناد هذه الوظيفة إليها وحدود يمتنع اسنادها إليها.

أ ــ يمتنع اسناد المفعول، في اللغة العربية، إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «الحال» و«العلة» (المفعول لأجله) و«المصاحب» (المفعول معه) و«الاداة» و«المستفيد» كما يدل على ذلك لحن الجملتين (17) و(18) حيث ورد الحدان المستفيد والاداة [10] مفعولين.

(17) * اشترى زيد هندا سوارا

---

(9) بالنسبة لاسناد الوظيفة التركيبية الفاعل وضعنا، في دراستنا حول «الفاعل في اللغة العربية»، المشار إليها أعلاه، السلمية الآتية :

سلمية اسناد الفاعل :

	منفذ		مستقبل		متقبل		حدث / زمان / مكان	حال	علة	مصاحب
فا	+	<	+	<	+	<	+	—	—	—

التي يفاد منها ان الفاعل يُسْنَدُ إلى المنفذ والمستقبل والمتقبل والحدث والزمان والمكان وان إسناده ممتنع بالنسبة للحال والعلة والمصاحب («المفعول معه») كما يفاد منها ان للمنفذ الاسبقية في اخذ هذه الوظيفة على المستقبل وان لهذا الأسبقية على المتقبل وهكذا دواليك...

(10) لوحظ انه يجوز في عدد من اللغات اسناد الوظيفة التركيبية المفعول إلى الحدين الحاملين للوظيفتين الدلاليتين المستفيد والاداة. ففي اللغة الانجليزية مثلا يأخذ المستفيد الوظيفة المفعول في الجمل التي محمولها الفعل «to buy» (اشترى) كالجملة الآتية :

— John bought Mary a coat

(18) * كَتَبْتُ القَلَمَ الرسالة.

كما يمتنع اسناد المفعول إلى الحد الحامل للوظيفة الدلالية «المنفذ» الا في حالتين حين يتعلق الأمر بالبنيات التعليلية [11]، حيث تسند هذه الوظيفة إلى فاعل الجملة الأصل الذي يحمل الوظيفة الدلالية «المنفذ» كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوج الجملي (19) :

(19) أ — جلست هند على الكرسي
ب — أجْلَسَتْ زينب هندا على الكرسي.

وحين يتعلق الأمر بالبنيات «التصعيدية» حيث تسند، كذلك، إلى فاعل الجملة المدمجة الحامل للوظيفة الدلالية «المنفذ» :

(20) أ — ظن خالد ان عمرا منطلق
ب — ظن خالد عمرا منطلقا.

ب — ويجوز ان تسند الوظيفة المفعول، في اللغة العربية، إلى الحدود الحاملة للوظائف[12] الدلالية «المستقبل» و«المتقبل» و«الحدث» («المفعول المطلق») و«الزمان» و«المكان» كما يتبين من الجمل [13] (21 أ — هـ) :

---

(11) الحدّان الاساسيان في البنيات التعليلية الحدان «المعلِّل» (بكسر اللام) و«المعلَّل» (بفتح اللام) وهما، على سبيل المثال، الحد «زينب» والحد «هندا» في الجملة (19 ب). وتُسْنَد الوظيفة المفعول إلى الحد «المعلَّل» الذي يحمل، في البنية الأصل، الوظيفة الدلالية «المنفذ».

(12) يلاحظ ان ثمة تطابقا بين الوظائف الدلالية التي يمكن ان تأخذ وظيفة المفعول والوظائف الدلالية التي يمكن ان تأخذ وظيفة الفاعل باستثناء الوظيفة الدلالية «المنفذ» التي يمتنع اخذها للوظيفة المفعول الا في حالات نادرة كما تقدم في الهامش السابق بل يمكن القول انه لا يصلح ان يكون فاعلا الا ما صلح ان يكون مفعولا.

وتجد هذه الملاحظة — التي قد تكون مبدأ من المبادىء العامة التي تحكم إسناد الوظيفتين التركيبيتين — تفسيرا طبيعيا في إطار النحو الوظيفي اذ لا يكون الحد «منظورا أساسيا» للوجهة الا اذا كان صالحا لأن يكون «منظورا ثانويا» لها. ويتفق هذا مع ما ذهب إليه النحاة العرب القدماء من أنه لا يصلح ان يقوم مقام الفاعل (في الجمل المبنية للمجهول) الا «المفعول به» (المتقبل أو المستقبل في اصطلاحنا) أو ما صلح لأن يكون مفعولا به.

(13) يعتبر النحاة العرب القدماء «المفعول به» وظيفة تمايز، دلاليا، المفعولات الأخرى : «المفعول المطلق» و«المفعول فيه» (ظرفي الزمان والمكان) و«المفعول لأجله» و«المفعول معه».

أما في منظورنا، فان ما نسميه «مفعولا» وظيفة تركيبية تُسْنَد، حسب شروط معينة إلى حدود حاملة لوظائف دلالية بما فيها الحدود التي يعدها النحاة العرب القدماء «مفعولا مطلقا» و«مفعولا فيه»... فالمفعول المطلق، مثلا، حد حامل للوظيفة الدلالية «الحدث» يمكن ان يشكل «المنظور الثاني» للوجهة، بعد الفاعل، فيأخذ الوظيفة التركيبية «المفعول».

مفهوم «المفعول» عندنا، اذن، لا يطابق مفهوم «المفعول به» عند النحاة العرب القدماء.

(21) أ ــ أعطى خالد عمرا قلما
ب ــ شرب عمرو لبنا
ج ــ سار القوم سيرا حثيثا
د ــ صام عمرو يوم الجمعة
هـ ــ سرت فرسخين.

ج ــ ويلاحظ ان هذه الحدود لا تتساوى كلها في قابلية اخذها للوظيفة المفعول.

فاللحد المستقبل الأسبقية على الحد المتقبل [14]، في اخذ هذه الوظيفة كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (22 أ) و(22 ب).

(22) أ ــ أعار خالد هندا السيارة
ب ــ ؟ أعار خالد السيارة هندا.

واذا تعارض الحد ــ المتقبل مع الحد ــ الحدث فالذي تسند إليه الوظيفة المفعول هو الحد الأول :

(23) أ ــ ضرب عمرو ابنه ضربا شديدا.
ب ــ ؟؟ ضرب عمرو ضربا شديدا ابنه.

اما الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «الحدث» و«الزمان» و«المكان» فلا اسبقية لاحدها على الاخرين كما يتبين من المقارنة بين طرفي الأزواج الجملية الآتية :

(24) أ ــ صام عمرو يوم الاثنين صوم قضاء.
ب ــ صام عمرو صوم قضاء يوم الاثنين.

(25) أ ــ سار عمرو سيرا حثيثا فرسخين.
ب ــ سار عمرو فرسخين سيرا حثيثا.

(26) أ ــ سار عمرو فرسخين ساعة كاملة.
ب ــ سار عمرو ساعة كاملة فرسخين.

نستخلص من هذا ان الحدود التي يمكن اسناد المفعول إليها هي، مُرَتَّبَةً، الحد ــ المستقبل والحد ــ المتقبل ثم الحد ــ الحدث أو الحد ــ الزمان أو الحد ــ المكان.

ونصوغ هذا الاستنتاج في شكل السلمية الآتية :

---

(14) سنفصل القول في أسبقية المستقبل على المتقبل في اخذ الوظيفة المفعول في المبحث الثامن.

(27) «سلمية اسناد المفعول» :

مستقبل متقبل { زمـــان / حـــدث / مكـــان }

مف + > + > +

يفاد من السلمية (27) مايلي :

1 ــ تسند الوظيفة التركيبية المفعول، في اللغة العربية، إلى الحد ــ المستقبل ثم إلى الحد ــ المتقبل اذا لم يكن ثمة حد ــ مستقبل ثم إلى الحد ــ الحدث أو الحد ــ الزمان أو الحد ــ المكان في حالة ما اذا كان الحمل غير متضمن لحد ــ مستقبل ولا لحد ــ متقبل.

2 ــ اذا امكن ان تسند الوظيفة المفعول إلى حد من الحدود الممثلة في السلمية (27) فانه بالامكان ان تسند إلى الحد الذي يعلوه سُلّمياً بالأولى طبقاً لمبدأ (الاستمرارية) (Continuity Principle) الذي يقترح ديك (ديك 1978) صوغه كما يلي :

(28) مبدأ الاستمرارية :

«بالنسبة لكل لغة، إذا أمكن إسناد الفاعل أو المفعول إلى وظيفة دلالية ما ظ ع فإنه يمكن إسناد الفاعل أو المفعول إلى أي وظيفة دلالية ظ ي، على اعتبار أن ظ ي تعلو ظ ع في سلمية الوظائف الدلالية»

3 ــ بقدر ما يكون الحد المسندة إليه الوظيفة المفعول متأخراً في السلمية (27) تكون الجملة «موسومة» [15] (marked). فالجملتان (22 ب) و(23 ب)، مثلاً، أكثر «موسومية» من الجملتين (22 أ) و(23 أ).

4 ــ بقدر ما يكون الحد متأخرا في السلمية (27)، يكون اسناد المفعول إليه مقيدا [16].

---

(15) نقابل بمصطلح «موسوم» المصطلح الغربي «marked» وفقاً لاقتراح د.عبد القادر الفاسي الفهري.

(16) يأخذ المستقبل الوظيفة المفعول دون قيد، على ما يبدو، اما الحدود التي تتلوه في سلمية اسناد المفعول، فلا تأخذ هذه الوظيفة الا بتوافر شروط معينة كشرط «الاحالية» «Referentiality». بالاضافة إلى هذه القيود، يلاحظ ان الحد المكان، مثلا، لا يصلح دائما لأن يكون مفعولا (انظر محمد الشكيري 1984) كما يتبين من المقارنة بين الجملتين الآتيتين :

دخل عمرو البيت

*خرج عمرو البيت

فالحد ـــ المتقبل، مثلا، يُشترط في اخذه لهذه الوظيفة ان يكون «عبارة محيلة» [17]، (عبارة حاملة للمعلومة التي تُمكّن المخاطب من التعرف على المحال عليه) كما يتبين من المقارنة بين الجملة (22 ب) والجملة (29) :

(29) ؟؟؟ اعار خالد سيارة هندا.

وسنعود إلى هذه القيود في الفقرة الثامنة بالنسبة للمفعول المتقبل.

4 ـــ المكون المفعول والوظائف التداولية :

سبق ان أشرنا إلى أن البنية التي تشكل جسرا بين البنية الحملية والبنية المكونية يمثل فيها لصنفين اثنين من الوظائف : وظائف تركيبية (الفاعل والمفعول) ووظائف تداولية (المبتدأ والذيل والمنادى والبؤرة والمحور). مفاد هذا ان الحد الواحد يمكن ان تسند إليه بالاضافة إلى وظيفته الدلالية، وظيفة تركيبية ووظيفة تداولية.
فيما يخص المكون المفعول، يمكن ان تسند إليه احدى الوظيفتين «الداخليتين» البؤرة والمحور.

1.4 ـــ المفعول البؤرة :

اشرنا، فيما سلف، الى أننا نرى ان البؤرة بؤرتان : «بؤرة جديد» و«بؤرة مقابلة». وعرّفنا الأولى بأنها الوظيفة التي تُسند إلى المكون الدال على المعلومة المجهولة والثانية بأنها الوظيفة

= يبدو من المقارنة بين هاتين الجملتين ان الحد المكان لا يأخذ الوظيفة المفعول الا اذا دلّ على «الهدف» أو «الغاية» ونلاحظ بهذه المناسبة أن هذا الامكان نفسه لا يتأتى مع جميع الأفعال في اللغة العربية على عكس اللغة المصرية الدارجة :

* ذهب زيد الرباط
ذهب زيد إلى الرباط
* سافر خالد فاساً
سافر خالد إلى فاس
حاتروح السنما بكره
حانسافر الفيوم

(17) «العبارات المُحيلة» (Referential Expressions) في مقابل «العبارات غير المحيلة» هي العبارات التي تحمل من المعلومات ما يجعل المخاطب قادرا على التعرف على ما تحيل عليه. وتشمل، دون ان تطابقها دائما، العبارات المتعارف على اعتبارها «معارف» كالعبارات «المُحلاة بالالف واللام» و«الأعلام»...

التي تسند إلى المكون الدال على المعلومة المتردَّد في ورودها أو المُنكَر ورودُها.

أ ــ تُسند بؤرة الجديد إلى المكون المفعول الدال على المعلومة التي يجهلها المتكلم (في حالة الاستخبار) أو المخاطب (في حالة الاخبار) كما يتبين من البنيات الوظيفية [18] (32) و(33) و(34) و(35) للجمل (30 أ ــ ب) و(31 أ ــ ب) :

(30) أ ــ ماذا شرب خالد ؟
ب ــ شرب خالد شايًا.

(31) أ ــ من قابل خالد ؟
ب ــ قابل خالد هندًا.

(32) سهـ [مض شرب ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا مح
(س^2 : ماذا (س^2)) متق مف بؤجد]

(33) خب [مض شرب ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا مح
(س^2 : شاي (س^2)) متق مف بؤجد]

(34) سهـ [مض قابل ف (س^1 : خالد (س^1)) مف فا مح
(س^2 : من (س^2)) متق مف بؤجد]

(35) خب [مض قابل ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا مح
(س^2 : هند (س^2)) متق مف بؤجد]

ب ــ وتُسنَد إلى المكون المفعول بؤرةُ المقابلة اذا كان يدل على المعلومة التي يتردد المتكلم (في حالة الاستخبار) في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطبُ (في حالة الاخبار) ورودَها كما يتبين من البنيتين الوظيفتين (37) و(38) للجملتين (36 أ ــ ب) :

(36) أ ــ أروايةً كتب خالد ؟
ب ــ شعرًا كتب خالد.

(37) سهـ [مض كتب ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا مح
(س^2 : رواية (س^2)) متق مف بؤمقا]

(38) خب [مض كتب ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا مح
(س^2 : شعر (س^2)) متق مف بؤمقا]

(18) يشير الرمزان سهـ وخب في البنيات الوظيفية (32 ــ 35) إلى «مخصصي الحمل» الدال على «القوة الانجازية» (Illocutionary Force) (استفهام، خبر) التي تواكب حَمْل الجملة. انظر اقتراحاتنا المتعلقة بالتمثيل للقوة الانجازية في النحو الوظيفي في كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي».

بيّنا، في مكان آخر [19]، ان البؤرة بضربيها يمكن ان تسند إلى الحمل برمته («بؤرة حمل») كما تُسند إلى احد مكوناته («بؤرة مكون»)، وقد سُقْنا، أعلاه، امثلة لبؤرة الجديد وبؤرة المقابلة مسندتين إلى مفعول مفرد (مركب اسمي). وهذه امثلة للبؤرتين مسندتين إلى مفعول جملة :

يأخذ الحملان المدمَجان (بفتح الميم) في الجملتين (39) و(40) بؤرة الجديد [20] وبؤرة المقابلة بالاضافة إلى الوظيفة التركيبية المفعول كما يتبين من بنيَتَيْهما الوظيفتين [21] (41) و(42).

(39) سألت هل عاد عمرو ؟

(40) علمت أن خالدا غائب

(41) خب [مض سأل ف (س^{1} : ت (س^{1})) منف فا مع
(س^{2} : (سه [مض عاد ف (س ع : عمرو (س ع)) منف فا])
(س^{2})) متق مف بؤجد]

(42) خب [مض علم (س^{1} : ت (س^{1})) منف فا مع
(س^{2} : (خب [حض غائب ص (س ع : خالد (س ع)) متض فا])
(س^{2})) متق مف بؤمقا]

2.4 ــ المفعول المحور :

أ ــ تعرف الوظيفة التداولية «المحور» في النحو الوظيفي كما يلي :

(19) انظر كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» الفصل الأول من الجزء الأول.

(20) اثبتنا (المتوكل 1985 أ والمتوكل 1985 ج) ان الفرق بين اداتي الاستفهام «الهمزة» و«هل» يَكْمُن في ان الأداة الثانية تتصدر حملا مسندة إليه رُمّته الوظيفة بؤرة الجديد في حين ان الأداة الأولى تتصدر حملا أو مكونا من مكونات حمل مسندة إليه الوظيفة بؤرة المقابلة.
الدليل على هذا التوزيع التكاملي بين الاداتين ان «هل»، على عكس «الهمزة»، لا تتصدر حملا متقدما فيه الفعلَ احدُ مكوناته :
أ مجلة اشتريت ؟
* هل مجلة اشتريت ؟
ولا حملين معطوفا بينهما بـ «أم» :
أسافر خالد ام مكث في البيت ؟
* هل سافر خالد أم مكث في البيت ؟

(21) انظر للمزيد من التفصيل حول البنية الحملية والبنية الوظيفية للجملة المركبة (الجملة التي يَرِد احد مكوناتها جملة) ديك 1981.

(43) «تُسنَد الوظيفة المحور إلى الحد الدال على ما يشكل «محط الحديث» داخل الحمل في مقام معين».

وقد بيَّنا، في مكان آخر [22]، ان الوظيفة المحور يمكن أن تُسند إلى أي حد من حدود الحمل الا انها تسند بالأولى إلى الحد الفاعل. واقترحنا صوغ هذا الاتجاه الذي يبدو انه اتجاه عام في شكل «سلمية اسناد المحور» الاتية :

(44) سلمية اسناد المحور :

فا > { مف / مستقبل / متقبل / أداة / — / — / — }

التي تفيد ان للمكون الفاعل الأسبقية [23] على غيره من المكونات في أخذ الوظيفة التداولية المحور وان الجمل التي يأخذ فيها هذه الوظيفة مكون آخر غير الفاعل جمل «موسومة».

ب ــ تسند الوظيفة المحور إلى الحد الحامل للوظيفة التركيبية المفعول حين يدل هذا الحد على ما يشكل محطَّ الحديث داخل الحمل في مقام معين كما في الجملتين (45 أ ــ ب) اللتين تعدان تحقيقين للبنيتين (46) و(47) بالتوالي :

(45) أ ــ من كتب الرسالة ؟
ب ــ كتب الرسالة خالدٌ

(46) سه [مض كتب ف (س^1 : من (س^1)) منف فا بؤجد
(س^2 : رسالة (س^2)) متق مف مح]

(47) خب [مض كتب ف (س^1 : خالد (س^1)) منف فا بؤجد
(س^2 : رسالة (س^2)) متق مف مح]

---

(22) انظر (المتوكل 1985 أ والمتوكل 1985 ب).

(23) يمكن تعليل ما للفاعل من أسبقية على غيره من مكونات الجملة في اخذ الوظيفة التداولية «المحور» بأنه أكثرُ المكونات استقطاباً لخصائص المحور التي اهمها احتلال احد المواقع الأُولى في الحمل بحكم حمله لمعلومة معطاة (Given).

درسنا في هذه الفقرة والفقرة السابقة خصائص المكون المفعول في مستوى البنية الوظيفية، وسنسعى في الفقرات الثلاث الآتية لرصد الخصائص الاعرابية والموقعية والربطية التي تتفاعل الوظيفتان المفعول والبؤرة (أو المحور) في تحديدها.

5 ـــ اعراب المفعول :

أ ـــ تُسْنَدُ الحالات الاعرابية إلى المكونات بمقتضى وظائفها الدلالية أو التركيبية أو التداولية. وتتفاعل الأنواع الثلاثة من الوظائف في تحديد الحالات الاعرابية بالشكل الآتي :

1 ـــ المكونات الخارجية (المبتدأ والذيل والمنادى) لا تأخذ، كما هو معلوم، وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية. على هذا الأساس، تسند إليها الحالات الاعرابية بمقتضى وظائفها التداولية نفسها.

2 ـــ المكونات الداخلية تأخذ وظيفة دلالية وأحيانا وظيفة تركيبية (الفاعل أو المفعول) ووظيفة تداولية. الوظائف التداولية لا تُخَوِّلُ، في اللغة العربية (24)، المكونات التي تسند إليها حالةً اعرابية معينة. على هذا يأخذ المكون الداخلي حالته الاعرابية بمقتضى وظيفته الدلالية ان لم تكن له وظيفة تركيبية ويأخذ حالته الاعرابية بمقتضى وظيفته التركيبية ان كانت له وظيفة تركيبية أيا كانت وظيفته الدلالية بحيث «تَحْجُبُ» الحالة الاعرابية التي تخولها الوظيفةُ التركيبية الحالةَ الاعرابية التي تخولها الوظيفةُ الدلالية.

وقد اقترحنا صوغ هذا التفاعل بين الوظائف الثلاثة، بالنسبة للغة العربية، في شكل «سلمية تحديد الحالات الاعرابية» الآتية :

(48) سلمية تحديد الحالات الاعرابية :

الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية.

ونميز بين الاعراب «المجرد» («الحالات الاعرابية») والاعراب «المُحَقَّق» («العلامة الاعرابية»)، ونقصد بالحالة الاعرابية الاعراب الذي يسند إلى المكونات في ما قبل المستوى الصرفي ـــ الصوتي. وتتحقق هذه الحالة الاعرابية، في السطح، في شكل علامة اعرابية كما يمكن الا تتحقق («اعراب مقدر»). أما المكونات «المبنية» كالضمائر، مثلا، فلا تُسْنَد إليها حالات اعرابية بل يمثل لها، كما هي، في الأُطر الحملية أي في المعجم.

ب ـــ يأخذ المكون المفعول الحالة الاعرابية (المجردة) «النصب» بمقتضى وظيفته التركيبية

(24) ثمة لغات تحدِّد فيها الوظائف التداولية «الداخلية» الحالات الإعرابية. ففي اللغة اليابانية، مثلا، تُلصَقُ بالمكون الحامل للوظيفة التداولية «المحور» اللاحقة «Wa».

(المفعول) أيا كانتا وظيفته الدلالية ووظيفته التداولية كما يتبين من البنيات الوظيفية المحددة إعرابيا (49) و(50) و(51) للجمل (30 ب) و(36 ب) و(45 ب) بالتوالي :

(30 ب) شرب خالد شايا

(36 ب) شعرا كتب خالد

(45 ب) كتب الرسالة خالد

(49) خب [مض شربف(س^{1} : خالد (س^{1})) منف رفا رفع مح

(س^{2} : شاي (س^{2})) متق مف نصب بؤجد]

(50) خب [مض كتبف(س^{1} : خالد (س^{1})) منف رفا رفع مح

(س^{2} : شعر (س^{2})) متق مف رفع بؤمقا]

(51) خب [مض كتبف(س^{1} : خالد (س^{1})) منف رفا رفع بؤجد

(س^{2} : رسالة (س^{2})) متق مف نصب مح]

6 ـــ مواقع المفعول :

تتفاعل في تحديد الرتبة، داخل الجملة، حسب النحو الوظيفي، عوامل ثلاثة : الوظائف التركيبية والوظائف التداولية والتعقيد المقولي للمكونات. وقد اقترحنا في مكان آخر [25]، البنية الموقعية (52) بالنسبة لترتيب المكونات داخل الجملة الفعلية في اللغة العربية :

(52) م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\Phi}$ ف (م^{٢}) فا (مف) (ص)، م^{3}.

يحتلُّ المواقعَ الخارجيةَ الثلاثة (م^{4} وم^{2} وم^{3}) المكوناتُ المنادى والمبتدأ والذيل بالتوالي.

ويحتل المواقعَ ف وفا ومف المكوناتُ الفعلُ والفاعلُ والمفعول بالتوالي. ويحتل الموقع ص أيُّ مكون لآ وظيفة تركيبية له ولا وظيفة تداولية تخوله احتلال موقع خاص.

ويخصَّص الموقع الصدر في الحمل (م^{1}) لاحدى الادوات الصدور (complementizers) كأداتي الاستفهام و«إن» و«ما» النافية وغيرها. ويخصص الموقع م$^{\Phi}$ للمكون المسندة إليه احدى الوظيفتين التداوليتين بؤرة المقابلة والمحور أو لاسم استفهام. اما الموقع م^{٢} فيحتله

(25) انظر كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية»

المكون المحور في حالة عدم امكان احتلاله للموقع م$^{\phi}$.

فيما يتعلق بالمكون المفعول، فانه يحتل اما الموقع غير الموسوم (unmarked) مف بمقتضى وظيفته التركيبية أو أحد الموقعين الموسومين (marked) م$^{\phi}$ و م^{2} بمقتضى وظيفته التداولية.

1.6 — الموقع غير الموسوم :

يحتل المكون المفعول الموقع مف، حسب البنية (52)، بمقتضى وظيفته التركيبية طبقا لقاعدة الموقعة (53) :

(53) قاعدة الموقعة في مف :

مف ← مف.

حيث يقرأ السهم (←) : «يتموقع في».

ويحتل المكون المفعول هذا الموقع سواء، أكان لا يحمل وظيفة تداولية كما في الجملة :

(54) هل تزوج خالد هندا ؟.

أم كان يحمل الوظيفة التداولية بؤرة الجديد كما في الجملة (55 ب).

(55) أ — ماذا ألف خالد ؟

ب — ألف خالد كتابا في النحو.

يفاد من هذا ان بؤرة الجديد (26) لا تخول في اللغة العربية المكون المسندة إليه موقعا

(26) من الادلة التي سقناها (المتوكل 1985 أ) للتمييز بين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة أن الأولى بخلاف الثانية، لا دور لها في تحديد موقع المكون المسندة إليه، فهذا المكون يحتل الموقع الذي تقتضيه وظيفته الدلالية (الموقع ص) ان لم تكن له وظيفة تركيبية :

متى عاد عمر وخالد ؟

عاد عمر وخالد **البارحة**.

أو الموقع الذي تخوله إياه وظيفته التركيبية :

من خرج ؟

خرج **زيد**

من رأيت ؟

رأيت **أخاك**.

الا ان حياد بؤرة الجديد بالنسبة لتحديد الموقع لا يصدق الا على الجمل الخبرية. فالمكونات التي تحمل هذه الوظائف في الجمل الاستفهامية اسماء استفهام تحتل بالتالي صدر الجملة.

خاصا وانما يحتل هذا المكون الموقعَ الذي تقتضيه اما وظيفته الدلالية ان لم تكن له وظيفة تركيبية أو وظيفته التركيبية اذا كان يحمل أيضا وظيفة تركيبية. وتختلف بؤرة الجديد، في هذا، عن بؤرة المقابلة كما سنرى في الفقرة الموالية.

2.6 ــ الموقعان الموسومان :

1.2.6 ــ الموقع م* :

يحتل المكون المفعول الموقع م*، بمقتضى «قاعدة الموقعة في م*» (56) في حالتين اثنتين : اذا كان حاملا لاحدى الوظيفتين التداوليتين بؤرة المقابلة والمحور واذا كان اسما من أسماء الاستفهام :

(56) قاعدة الموقعة في م* :

محــــور بؤرة مقابلة اسم استفهام	←	م*

وهذه جمل تُمثِّل لموقعة المكون المفعول في م* بموجب كونه اسم استفهام وبؤرة مقابلة ومحورا بالتوالي :

(57) أ ــ من أعطى خالدٌ القميص ؟

ب ــ ماذا اشترى عمرو ؟

(58) أ ــ أهنْدا أعطى خالد القميص ؟

ب ــ فاطمَةَ أعطى خالد القميص.

(59) الكتاب اشتراه خالد (بنصب «الكتاب»)

وتخضع القاعدة (56) لما اسميناه، في مكان آخر، [27] بـ «قيد احادية الموقعة» والذي صغناه كما يلي :

(60) قيد أحادية الموقعة في م* :

«لا يتموقع في م* اكثر من مكون واحد»

يمتنع بمقتضى القيد (60)، ان يتموقع في م* اسما استفهام أو بؤرتا مقابلة أو

---

(27) انظر كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

محوران (28)، كما يدل على ذلك لحن الجمل (61) و(62) و(63) :

(61) * من ماذا أعطى خالد ؟

(62) * هكذا القميص أعطى خالد

(63) * هندا القميص اعطاها إياه خالد

يتبين من لحن الجمل الثلاث ان المكون المفعول لا يتموقع في م° الا اذا كان هذا الموقع شاغرا.

ونشير إلى ان هذا المكون لا يحتل الموقع م° حين تُسنَد إليه الوظيفة التداولية المحور، الا اذا كان رابطا لضمير داخل الحمل (29) كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (64 ب و ج) الواردتين جوابين للجملة (64 أ).

(64) أ ــ من قابل هندا

ب ــ هندا قابلها عمرو

ج ــ ؟؟؟ هندا قابل عمرو

وسنفصل القول في هذا، في الفقرة 7 المخصصة للحديث عن البنية الربطية للجمل التي يحتل فيها المكون المفعول الموقع م°.

ويضاف بالنسبة لاحتلال المفعول المحور الموقع م°، قيد آخر يوجب ان يكون هذا المكون «عبارة محيلة» (عبارة حاملة للمعلومة الكفيلة بتمكين المخاطب من التعرف على

---

(28) كما يمتنع ان يتموقع في م° بؤرة مقابلة ومحور :

* هكذاً في الكلية قابلت

أو بؤرة مقابلة واسم استفهام :

* من القميصَ اعطى خالد ؟

أو محور واسم استفهام :

*من في المقهى قابلت ؟

(29) عللنا في الفصل الثاني من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» وجود البنيات «الاشتغالية» في اللغة العربية كما يلي : يمكن ان تحتل الموقع م° الحدود اللواحق والحدود الموضوعات بمقتضى وظيفة بؤرة المقابلة أو وظيفة المحور، الا انه يصعب ان تحتل هذا الموقع الحدود ــ الموضوعات اذا كانت محاور.

فالجمل التي من قبل (64 ج) لا يمكن ان تعدّ سليمةً الا اذا أولت على أساس ان المكون المتصدر فيها بؤرة مقابلة.

واستنتجنا من هذا ان الاشتغال استراتيجية تعمد إليها اللغة في التوسل إلى موقعة المكون المحور في م° حين يعسر ذلك، أي حين يكون هذا المكون حدا موضوعا.

المحال عليه). فالجملة (65) مثلا لاحنة في مقابل الجملة (59) لأن المفعول المحور فيها عبارة غير محيلة :

(65) * كتابا اشتراه خالد

فيما يتعلق بالمكون المفعول الوارد اسم استفهام («من»، «ماذا») اثبتنا، في مكان آخر،[30] مايلي :

أ ـــ يحتل اسم الاستفهام الموقع م^φ^، في اللغة العربية بمقتضى قاعدة الموقعة (56) ما عدا في الجمل الاستفهامية ـــ الصدى (echo-questions) كالجملتين (66 أ ـــ ب) حيث يحتفظ اسما الاستفهام بموقعيهما العاديين بعد الفاعل :

(66) أ ـــ قابل خالد مًن ؟ (بنبر «من»)
ب ـــ شربت هند مًاذا ؟ (بنبر «ماذا»)

ب ـــ في حالة ما يسمى بـ «الاستفهام المتعدد» (أي في حالة ورود أكثر من اسم استفهام واحد في نفس الجملة) يتحتم أن يحتل الموقع م^φ^ أحد اسماء الاستفهام كما يدل على ذلك لحن الجملة (67)

(67) * اخبر من من بماذا ؟

في مقابل الجملة (68) :

(68) من اخبر من بماذا ؟

ج ـــ حين يتصدر احد اسماء الاستفهام، تضل اسماء الاستفهام الأخرى محتفظة بمواقعها داخل الجمل اذ لا يمكن أن يحتل الموقع م^φ^ اكثر من اسم استفهام واحد طبقا لقيد احادية الموقعة، كما يدل على ذلك لحن الجملة (61) المعادة هنا للتذكير :

(61) * من ماذا أعطى خالد ؟

د ـــ اذا توارد في نفس الجملة اسماء استفهام متعددة فان اسم الاستفهام الفاعل هو الذي يحتل الموقع م^φ^ كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (69 أ) و(69 ب) :

(69) أ ـــ من ألف ماذا ؟
ب * ـــ ماذا ألف من ؟

---

(30) انظر كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» الفصل الأول من الجزء الثالث المخصص لدراسة ظاهرة الاستفهام في اللغة العربية.

وفي عدم تضمن الجملة اسم استفهام فاعل فان لاسم الاستفهام المفعول الاسبقية على غيره في احتلال الموقع م* :

(70) أ ــ ماذا فتح خالد بماذا ؟
ب * ــ بماذا فتح خالد ماذا ؟

وقد اقترحنا صوغ درجات الأسبقية هذه في شكل السلمية الاتية :

(71) سلمية احتلال اسماء الاستفهام الموقع م* :

الفاعل > المفعول > ص

حيث نرمز بـ (ص) إلى أي اسم استفهام لا وظيفة تركيبية له كاسم الاستفهام الأداة واسم الاستفهام الحال وغيرهما.

2.2.6 ــ الموقع م :

من الثابت ان اللغة العربية الفصحى من اللغات ذات البنية الرتبية : ف فا مف أي من اللغات التي يلي فيها موقع المكون المفعول موقعي الفعل والفاعل. الا ان المفعول قد يتوسط، في اللغة العربية، بين الفعل والفاعل كما في الجملة (45 ب) المعادة هنا للتذكير :

(45 ب) كتب الرسالة خالد

وقد افردنا دراسة خاصة لامكان توسط المفعول [31] بين الفعل والفاعل انتهينا فيها إلى النتائج الآتية :

أ ــ في اللغة العربية صنفان من التراكيب التي يبدو فيها الفاعل غير وارد بعد الفعل : التراكيب التي نمثل لها بالجمل (72) والتراكيب التي نمثل لها بالجمل (73).

(72) أ ــ تزوج زينب بكر
ب ــ عاد البارحة خالد
ج ــ سافر إلى مراكش عمرو
د ــ صلت في المسجد هند

---

(31) في تلك الدراسة («دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي»، الفصل الثاني من الجزء الأول) تعرضنا لظاهرة توسُّط مكون آخر بين الفعل والفاعل (ف س فا) سواء أكان هذا المكونُ المفعولَ أم غير المفعولِ.

(73) أ ــ استقبلا الطلبة، الأستاذان

ب ــ أنجزوا بحوثهم، الطلبة

ج ــ حضرن الحفل، الكاتبات

تتكون التراكيب الممثل لها بالجمل (72) من فعل وفاعل حقيقي يتوسطهما مكون آخر (المفعول في (72 أ) والمكون ــ الزمان في (72 ب) والمكون ــ المكان في كل من (72 ج) و(72 د). وتعتبر اللاصقة الفعلية (ـَـ) و(ـَـ تْ) مجرد علامة للمطابقة بين الفعل والفاعل [32] اما التراكيب الممثل لها بالجمل (73) فانها من قبيل : [حمل]، ذيل. فالجملة (73 ب)، مثلا، تتكون من حمل قائم الذات يتضمن فعلا وفاعلا (اللاصقة الفعلية «وا») ومفعولا به وذيل «يحاول» (من «التحاول» (coreference)) اللاصقة الفاعل. على هذا، تكون الفئة الأولى من التراكيب وحدها تراكيب يتوسط فيها المفعول (أو غيره) الفعل والفاعل [33].

ب ــ تأتلف التراكيب التي يلي فيها المفعولُ الفاعلَ والتراكيب التي يتوسط فيها المفعول الفعل والفاعل من حيث البنية الحملية (الدلالية) والبنية الوظيفية وتختلفان من حيث البنية التداولية [34]. فالمفعول المتوسط بين الفعل والفاعل محور في حين انه عندما

(32) انظر التحليل الذي يقترحه د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري قيد الطبع) لخصائص اللواصق الفعلية في اللغة العربية حيث ينتهي إلى التمييز بين مجموعتين اثنين من اللواصق :

اللواصق التي ترد ضمائر وترد علامات مطابقة (اللاصقتان (ـَـ) و(ـَـ تْ)) وقد اقمنا دراستنا للبنية الرتبية ف س فا، في اللغة العربية، على هذه الفرضية.

(33) يُرجِّح (ديك 1980 ب) البنيات التي من قبيل ف مف فا إلى البنيات حمل، ذيل على اعتبار ان الفاعل هو اللاصقة الفعلية الضمير. وقد بينا ان هذه الفرضية التي اسميناها «فرضية الذيل»، لاتصح الا بالنسبة للتراكيب التي ترد فيها اللاصقة الفعلية ضميرا كالتراكيب الممثل لها بالجمل (73 أ ــ ج).

(34) حلل د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982) التراكيب التي من قبيل :

ضرب الولدَ زيدٌ

على أساس انها ناتجة عن تطبيق «قاعدة الخفق» (Scrambling rule) التي صاغها كما يلي :

ف م س م س ← ف م س م س
فا مف مف فا

وبين ان خاصية هذه القاعدة أنها لا تؤثر في المعنى (في البنية الدلالية المنطقية). الا أنه أشار إلى ان لها تأثيرا في البنية «الاقتضائية» (Presuppositional Structure). وقد حاولنا ان نثبت ان الفرق «الاقتضائي» بين جملتين من قبيل :

ضرب زيدٌ الولدَ

ضرب الولدَ زيدٌ.

كامنٌ في ان المكون المفعول بؤرة جديد حين يتأخر عن الفاعل وانه محور حين يتوسط بين الفعل والفاعل.

يلي الفاعل يكون بؤرة جديد أوغير حامل لوظيفة تداولية.

وقد اقترحنا صوغ القاعدة التي يحتل بمقتضاها المكون المحور هذا الموقع (الموقع م^{7}) حسب البنية الموقعية (52) كما يلي :

(74) قاعدة الموقعة في م^{7} :

محــــور ← م^{7}.

ج ـــ يحتل المكون المحور الموقع م^{7} طبقا للقاعدة (74) حين يتعذر احتلاله للموقع م^{4} أي اذا كان هذا الموقع مملوءا ببؤرة مقابلة أو اسم استفهام.

ويمتاز المكون المفعول بكونه لا يكاد يحتل، حين تسند إليه الوظيفة المحور الا الموقع م^{7} اذ يصعب احتلالُه للموقع م^{4} كما سبق ان أشرنا إلى ذلك. فالجملتان (75 ب) و(76 ب) تُشارِفَان اللَّحْنَ اذا عُدَّتا جوابين للجملتين (75 أ) و(76 أ) أي اذا اعتبر المكون المتصدر فيهما محورا :

(75) أ ـــ من ألف «دلائل الاعجاز» ؟
ب ـــ ؟؟؟ «دلائل الاعجاز» ألف الجرجاني.

(76) أ ـــ ماذا أعطى خالد عليا
ب ـــ ؟؟؟ عليا أعطى خالد مالا.

ولا تعد الجملتان (75) و(76) سليمتين الا اذا أولتا على أساس ان المكون المتصدر فيهما بؤرة مقابلة (لا محور) أي الا اذا وردتا جوابين للجملتين (77) و(78) بالتوالي :

(77)أ ـــ أ«مفتاح العلوم» الف الجرجاني ؟

(78) أ ـــ أمحمّدا أعطى خالد مالا ؟

في حالة تصدير المفعول المحور، تلجأ اللغة العربية، كما أسلفنا إلى استراتيجية «الربط الضميري» فتجعل هذا المكون رابطا لضمير داخل الحمل. اذاك تستعيد البنية سلامتها التامة كما يتبين من الجملتين (79) و(80) باعتبارهما جوابين للجملتين (75 أ) و(76 أ).

(79) «دلائل الاعجاز» ألفه الجرجاني (بنصب «دلائل»).
(80) عليا أعطاه خالد مالا.

3.6 ـــ مواقع المفعول في الجملة الاسمية والجملة الرابطية :

اثبتنا في مكان آخر (35)، ان الجمل، في اللغة العربية، بالنظر إلى مقولة المحمول التركيبية،

(35) انظر الفصل الثاني من الجزء الأول من «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

نمطان : جمل فعلية وجمل غير فعلية. وقسمنا النمط الثاني قسمين : جملا اسمية وجملا رابطية (copular sentences) . وهذه امثلة لقسمي النمط الثاني :

(81) أ ــ خالد مسافر

ب ــ خالد هازم العدوَّ غداً

(82) أ ــ كان خالد مسافرا

ب ــ كان قيس عاشقاً ليلى.

يدل محمول الجمل غير الفعلية على واقعة معينة (عمل، حدث، وضع، حالة) على غرار محمول الجمل الفعلية. وتقدم هذه الواقعة حسب وجهة معينة تماما كما يحصل في الجمل الفعلية. وتنقسم الجمل ذات المحمول غير الفعلي كالجمل الفعلية، قسمين بالنظر إلى عدد عناصر الوجهة : جملا لا تستلزم الا فاعلا كالجملتين (81 أ) و(82 أ) وجملا تستلزم فاعلا ومفعولا كالجملتين (81 ب) و(82 ب).

1.3.6 ــ مواقع المفعول في الجمل الاسمية :

استدللنا، في مكان آخر (36) ان المكونات تترتب داخل الجملة الاسمية، في اللغة العربية، طبقا للبنية الموقعية الآتية :

(83) م^4، م^2، م^1 م$^\Phi$ فا { م س / م ص / م ح / م ظ } (مف) (ص)، م^3.

تختلف البنية الموقعية (83) عن البنية الموقعية التي افترضناها بالنسبة للجملة الفعلية من وجهين :

أ ــ كون المحمول مركبا اسميا أو مركبا وصفيا أو مركبا حرفيا أو مركبا ظرفيا،

ب ــ وتقدم موقع الفاعل على المحمول.

يحتل المكون المفعول في الجملة الاسمية الموقع (مف) الذي يلي موقع المحمول في حالتين اثنتين :

ــ حين يكون غير حامل لوظيفة تداولية كما في الجملة الآتية :

(84) هل خالد هازم العدوَّ غدا ؟

---

(36) انظر نفس الفصل من المرجع السابق.

ـــ وحين يكون مسندة إليه الوظيفة التداولية بؤرة الجديد كما في الجملة (85 ب) الواردة جوابا للجملة (85 أ).

(85) أ ـــ من خالد منتظر ؟
ب ـــ خالد منتظر هندا

ويتموقع في م$^{\phi}$، طبقا للقاعدة (56) السالفة الذكر، اذا كان بؤرة مقابلة :

(86) أ ـــ أهندًا خالد منتظر ؟
ب ـــ فاطمَةَ خالد منتظر.

أو اسم استفهام :

(87) أ ـــ من خالد منتظر ؟
ب ـــ ماذا نحن آكلون اليوم ؟
ج ـــ من أبوك واهب خزانته ؟

كما يحتل نفس الموقع، اذا كان محورا، شريطة أن يكون رابطا لضمير داخل الحمل كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (88 ب) و(88 ج) الواردتين جوابين للجملة (88 أ).

(88) أ ـــ من الذي يعشق هندا ؟
ب ـــ هنداً خالد عاشق اياها
ج ـــ ؟؟؟ هندا خالد عاشق.

ووضع الجملة (88 ج) وضع مرادفتها الفعلية في كونها لا يمكن ان تعد سليمة الا اذا أولت على أساس ان المكون المتصدر فيها بؤرة مقابلة (لا محور). وتخضع قاعدة موقعة المفعول في م$^{\phi}$ في الجمل الاسمية خضوعها له في الجمل الفعلية. فيمتنع ان يحتل المفعول هذا الموقع اذا كان مملوءا كما يدل على ذلك لحن الجمل (89) :

(89) أ * ـــ من في المقهى زيد منتظر ؟
ب * ـــ من ماذا زيد واهب ؟
ج * ـــ أهندًا في المقهى خالد منتظر ؟

اذا قارنا مواقع المفعول في الجملة الاسمية بمواقعه في الجملة الفعلية وجدناها متماثلة ما عدا في امرين :

أ ـــ يرد المفعول في كل من الجملتين متأخرا عن المحمول والفاعل، حين لا يكون ثمة موجب لتقدمه، الا انه في الجملة الاسمية يلي المحمول الذي يتقدمه الفاعل. فالبنية

الرتبية للجملة الفعلية : محمول (فعل) فا مف بيد انها في الجملة الاسمية فا محمول مف.

ب ــ يحتل المفعول الموقعَ م* في كل من الجملتين اذا كان اسم استفهام أو بؤرة مقابلة أو محورا، الا انه، في الحالة الاخيرة (أي حين يكون محورا)، يمكن ان يتوسط الفعل والفاعل في الجملة الفعلية كما رأينا بيد ان هذا ممتنع (37) في الجملة الاسمية كما يدل على ذلك لحن الجملة (90).

(90) * خالد هندا منتظر

ويشكل امتناع توسط المفعول بين الفاعل والمحمول خاصية من خصائص اللغات الطبيعية ذات البنية الرتبية : فا محمول مف كما يدل على ذلك لحن الجملة الانجليزية والجملة الفرنسية الآتيتين :

(91) * John Máry Kissed

(92) * Jean Márie a embrassée

---

(37) عدم امكان توسط المفعول بين الفاعل والمحمول في الجمل غير الفعلية من الروائز التي تدعم فرضيتنا (انظر نفس الفصل من المرجع السابق) التي تقول ان المكون المُتَصَدِّر في هذا الضرب من الجمل ليس «مبتدأ» (Theme) بل هو فاعل محور يختلف بالتالي عن المكون المتصدر في الجمل الفعلية التي من قبيل :

عمرو تزوج هندا.

ففي هذا الضرب الاخير من الجمل، يمكن ان يرد المفعول (أو أي مكون آخر) بين المكون المتصدر («المبتدأ») والفعل :

عمرو هندا تزوج.

بخلاف المكون المتصدر في الجمل غير الفعلية كما يدل على ذلك لحن الجملة (90).

تدعيما لنفس الفرضية، يمكن سَوْق رائز آخر : يجوز تقديم المفعول على المكون المتصدر في الجمل الاسمية، كما رأينا بخلاف الجمل الفعلية :

* هندا عمرو تزوج.

مما يؤكد ان المكون المتصدر في الجمل الأُولى «مكون داخلي» (فاعل محور) وان المكون المتصدر في الجمل الثانية «مكون خارجي» (مبتدأ). هاتان الملاحظتان تمنعان، ان يسوَّى، من حيث بنياتهما المكونيتان بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فبنية الجملة الاسمية :

عمرو متزوج هندا

هي : [فاعل محور + محمول + مفعول]

في حين ان بنية الجملة الفعلية :

عمرو تزوج هندا

هي : مبتدأ $_{(1)}$ [فعل + ضمير فاعل محور $_{(1)}$ + مفعول]

في مقابل الجملتين (93) و(94) :

(93) John Kissed Mary

(94) Jean a embrassé Marie

2.3.6. ـــ موقع المفعول في الجملة الرابطية :

استدللنا في مكان آخر [38]، على ان البنية الموقعية التي تترتب المكونات بمقتضاها في الجملة الرابطية في اللغة العربية هي البنية (95) :

(95) م^4، م^2، م^1 م$^\phi$ ط فا { م س / م ص / م ح / م ظ } (مف) (ص)، م^3

يتضح من البنية (95) ان لا فرق بين المواقع في الجملة الرابطية والمواقع في الجملة الاسمية [39] باستثناء اضافة الموقع ط المخصص للرابط («كان»...).

ويتجلى كذلك التماثل بين النمطين من الجمل في ان المواقع التي يحتلها المكون المفعول في الجملة الرابطية هي المواقع التي يحتلها في الجملة الاسمية.

فالمفعول، في الجملة الرابطية، يحتل الموقع مف الموالي مباشرة لموقع المحمول، اذا كان غير حامل لوظيفة تداولية كما في الجملة (96) :

(96) هل كان قيس عاشقا ليلى ؟

أو كان مسندة إليه بؤرة الجديد كما في الجملة (97 ب) الواردة جوابا للجملة (97 أ):

(97) أ ـــ من كان خالد منتظرا ؟

ب ـــ كان خالد منتظرا هندا

ويحتل الموقع م$^\phi$، طبقا للقاعدة (56)، اذا كان اسم استفهام :

(98) أ ـــ من كان قيس عاشقا ؟

ب ـــ ماذا كان زيد مرتديا ؟

أو بؤرة مقابلة :

---

(38) انظر الفصل الثاني من الجزء الأول من «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

(39) انظر في نفس الفصل من المرجع السابق قاعدة ادماج «الرابط» في اللغة العربية.

(99) أ ــ أعزة كان قيس عاشقا ؟
ب ــ ليلى كان قيس عاشقا.

أو محورا بشرط ان يربط ضميرا داخل الحمل كما يتبين من المقارنة بين الجملة (100 ب) و(100 ج) الواردتين جوابين للجملة (100 أ) :

(100) أ ــ من الذي كان يعشق هندا ؟
ب ــ هندا كان خالد عاشقا إياها
ج ــ ؟؟؟ هندا كان خالد عاشقا.

ويخضع احتلال المفعول للموقع م* في الجملة الرابطية لقيد أحادية الموقعة كما يدل على ذلك لحن الجمل (101 أ) :

(101) أ* ــ من في المقهى كان خالد منتظرا ؟
ب* ــ من ماذا كان خالد واهبا ؟
ج* ــ أهندا في المقهى كان خالد منتظرا ؟

نستخلص مما سبق، ان المفعول يحتل موقعه العادي الذي تخوله إياه وظيفته التركيبية نفسها (الموقع الموالي لموقع الفاعل في الجملة الفعلية والموقع الموالي لموقع المحمول في الجملتين الاسمية والرابطية) حين يكون غير حامل لوظيفة تداولية أو حاملا للوظيفة بؤرة الجديد والموقع م* حين يكون بؤرة مقابلة أو اسم استفهام أو محورا (40) والموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل (الموقع م٢) اذا كان محورا (41).

---

(40) تحدث النحاة العرب القدماء (انظر الهمع ج 3، ص10) عن الحالات التي يتقدم فيها المفعول على الفعل. ويتلخص الوارد في الحالتين الأوليين، كون المفعول بؤرة مقابلة أو اسم استفهام. اما الحالة الثالثة فلا ذكر لها عندهم.

(41) يحتل المكون المفعول الموقع م٢، كما بينا ذلك في دراستنا للبنية الرتبية : ف س فا في اللغة العربية (انظر الفصل الثاني من الجزء الأول من «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي») في حالة ثانية : في حالة وروده مقولة أقل تعقيدا من الفاعل كأن يكون مركبا اسميا، مثلا، والفاعل جملة :
بلغ هندا ان خالدا غازل مريم.
* بلغ أن خالدا غازل مريم هندا.
ويُفسِّر توسطُ المفعول (أو غيره) بين الفعل والفاعل، في هذه الحالة، في إطار مبدأ عام يقضي بترتيب مكونات جمل اللغات الطبيعية حسب تعقيدها المقولي اذ تحتل المواقع الأولى في الجملة المكونات الأقل تعقيدا في حين تحتل المواقع الاخيرة المكونات الأكثر تعقيدا. انظر للمزيد من التفصيل حول هذا المبدأ وتفاعله مع الوظائف في تحديد رتبة المكونات الفصل العاشر من (ديك 1978).

7 ــ المفعول والربط الاحالي :

علاقة الربط [42] (Binding) هي العلاقة القائمة بين «مقدم» رابط (Binder) و«تال» مربوط (Bindee) «متحاولين» (coreferential). ويكون المربوط ضميرا كما في الجملتين (102 أ ــ ب) :

(102) أ ــ هند قابلتها

ب ــ الكتاب قرأته (بنصب «الكتاب»)

أو موقعا كما في الجملتين (103).

(103) أ ــ هندا قابلت

ب ــ من قابلت ؟.

وقد اقترحنا [43] اطلاق مصطلحي [44] «الربط الضميري» و«الربط الموقعي» على علاقتي الربط الأولى والثانية بالتوالي.

1.7 ــ الربط الموقعي :

يربط المكون المحتل للموقع م$^{\phi}$ موقعا داخل الحمل. وهذا الموقع هو الموقع الذي كان من المفروض أن يحتله المكون لو لم يتموقع في م$^{\phi}$.
فيما يتعلق بالمفعول، فانه يربط، حين يحتل الموقع م$^{\phi}$، موقعه العادي بعد الفاعل في الجملة الفعلية كما يتبين من البنيتين الربطيتين (104) و(105) للجملتين (103 أ ــ ب) :

(104) هندا $_{(1)}$ قابلت $(\phi)_{(1)}$

(105) من $_{(1)}$ قابلت $(\phi)_{(1)}$

وموقعه العادي بعد المحمول في الجملة الاسمية والجملة الربطية، كما يتضح من البنيات الربطية (106 ب) و(107 ب) و(108 ب) و(109 ب) للجمل (106 أ) و(107 أ) و(108 أ) و(109 أ) :

(106) أ ــ هندا خالد متزوج

ب ــ هندا $_{(1)}$ خالد متزوج $(\phi)_{(1)}$

(42) انظر للمزيد من التفصيل حول مفهوم الربط (شومسكي 1981).

(43) انظر (المتوكل 1985 أ).

(44) يقابل مصطلحا «الربط الموقعي» و«الربط الضميري» مصطلحي «المراقبة المركبية» و«المراقبة المرجعية» عند د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982، الفصل الثامن).

(107) أ ـ من خالد متزوج ؟

ب ـ من $_{(1)}$ خالد متزوج (ϕ)$_{(1)}$

(108) أ ـ هندا كان خالد متزوجا.

ب ـ هندا $_{(1)}$ كان خالد متزوجا (ϕ)$_{(1)}$

2.7 ـ الربط الضميري

ويربط المفعول المتموقع في م$^{\phi}$، حين يكون محورا، ضميرا لاصقا بالفعل أو بمحمول الجملة غير الفعلية :

(109) أ ـ الضيوف استقبلتُهم

ب ـ الضيوف $_{(1)}$ استقبلت ـ هم $_{(1)}$

(110) أ ـ الامتحان اجتزته (بنصب «الامتحان»).

ب ـ الامتحان $_{(1)}$ اجتزت ـ ه$_{(1)}$.

(111) أ ـ هندا خالد عاشق اياها.

ب ـ هندا $_{(1)}$ خالد عاشق اياها$_{(1)}$

(112) أ ـ هندا كان خالد عاشقا اياها

ب ـ هندا $_{(1)}$ كان خالد عاشقا اياها $_{(1)}$

3.7 ـ المفعول «الجزيري» :

تشكل «جزرا» (Islands)، كما هو معلوم، المكونات الاتية :

«المركب الاسمي المعقد» (المركب الذي يحتوي على جملة موصولة) و«البنية العطفية» والمركب الذي من قبيل «أ/أ» (المركب الذي يحتوي على مركب من نفس المقولة التركيبية)...

وقد عُلّل لحن الجمل التي من قبيل (113) و(114) بانها خارقة لقيود الجزر التي يخضع لها تحويل نقل المكون المتصدر فيها : (45)

(45) تُعدُّ الجمل (113) و(114 أ ـ ج) مشتقة من البنيات الاتية :

قابلت الرجل الذي تزوج هندا.

عشق خالد هندا وليلى

خالد عاشق هندا وليلى

كان خالد عاشقا هندا وليلى

=

(113) * هندا قابلت الرجل الذي تزوج
(114) أ* ــ ليلى عشق خالد هندا و.
ب* ــ ليلى خالد عاشق هندا و.
ج* ــ ليلى كان خالد عاشقا هندا و.

إلا أنه، في نحو غير تحويلي، يتحتم اعادة صياغة قيود الجزر بحيث يُعلَّل لحن الجمل التي من قبيل (113) و(114) في إطار غير تحويل النقل [46].

وقد اقترحنا [47]، في هذا الصدد، ان تعاد صياغة هذه القيود في النحو الوظيفي اما على اساس انها قيود على الموقعة في م* أو على أساس انها قيود على الربط الموقعي القائم بين المكون المحتل للموقع م* وموقع داخل الجمل.

بالنسبة للامكان الأول، يمكن تعليل لحن الجمل التي من قبيل (113) و(114) بانها خارقة للقيد الجزيري الذي اقترحنا صوغه كما يلي :

(115) «القيد الجزيري» على الموقعة في م* :

«يتموقع في م* المكون الجزيري برمته»

- أما بالنسبة للامكان الثاني، فيمكن تعليل لحن نفس الضرب في الجمل بكونها خارقة للقيدين الجزيرين الآتيين :

(116) قيد المركب الاسمي المعقد :

«لا يَربط المكون المتموقع في م* موقعا في مركب اسمي يحتوي جملة موصولة».

(117) قيد البنية العطفية :

«لا يربط المكون المتموقع في م* موقعا داخل بنية عطفية»

ينتج عن احترام «القيد الجزيري» على الموقعة في م* الجمل السليمة (118) و(119) في مقابل الجمل (113) و(114) الآنفة الذكر :

= في اطار النحو التوليدي ذي الطابع التحويلي، عن طريق قاعدة «الموضعة» (Topicalization)، التي يُنقل بمقتضاها مكون من مكونات الجملة إلى صدرها. انظر للمزيد من التفصيل حول هذه القاعدة والفرق بينها وبين قاعدة «التفكيك» (Dislocation) بالنسبة للغة العربية (الفاسي الفهري 1982).

(46) اقترح د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982، الفصل الثامن) اعادة صياغة هذه القيود، في إطار النحو المعجمي ــ الوظيفي، على أساس انها قيود على «المراقبة المركبية»، وقد «ترجمنا» هذا الاقتراح في اطار النحو الوظيفي، بالنسبة للقيود الجزيرية على «الربط الموقعي».

(47) انظر (المتوكل 1985 أ).

(118) الرجل الذي تزوج هندا قابلت (48)

(119) أ ــ هندًا وليْلى عشق خالد

ب ــ هندًا وليْلى خالد عاشق

ج ــ هندًا وليْلى كان خالد عاشقا

ونشير، اخيرا، إلى ان موقعة المفعول في م٠لا تخضع للقيود الجزيرية اذا كان هذا المكون رابطا لضمير داخل الحمل كما تدل على ذلك سلامة الجمل الآتية :

(120) الرجل الذي تزوج هندا قابلته

(121) أ ــ ليلى عشق خالد هندا واياها

ب ــ ليلى خالد عاشق هندا واياها

ج ــ ليلى كان خالد عاشقا هندا واياها.

وتفسير سلامة الجمل التي من قبيل (120) و(121) في إطار مبدأ عام يعفي «الربط الضميري» بصفة عامة (49) من القيود الجزيرية التي يخضع لها «الربط الموقعي».

8 ــ كم مفعولا في نفس الحمل ؟ :

نميز بين «الجملة» و«الحمل» ونقصد بالحمل «الجملة البسيطة» التي تتكون من المحمول وحدوده، موضوعات ولواحق.

ويمكن ان تتكون الجملة من حمل واحد كما يمكن ان تتكون من أكثر من حمل واحد أي

---

(48) تطرح الجمل التي من قبيل (118) إشكالا ليس لدينا الآن من العناصر ما يكفي لمناقشته وهو امكان أو عدم امكان تقدم المفعول على الفعل اذا ورد المفعول جملة. ونكتفي بالاشارة إلى ان بعض النحاة العرب القدماء منعوا تقدم المفعول على الفعل اذا كان المفعول جملة تتصدرها «أن». فالجمل التي من قبيل الجمل الآتية :

* ان خالدا نجح عرفت

في رأي هؤلاء النحاة، جمل لاحنة.

(49) يعفى الربط الضميري من الخضوع للقيود الجزيرية سواءٌ أكان حاصلا في بنية «اشتغالية» كما تدل على ذلك الجملة (120) والجمل (121 أ ــ ج) أم كان حاصلا في بنية من قبيل : مبتدأ ، [حمل] (بنية «مفككة») كما في الجمل الآتية :

هندٌ رأيت الشاب الذي تزوجها.

عمرو قرأت مقاله

الكتابُ اشتريت المجلة وإياه

فالمكون «المبتدأ» في الجُمَل الثلاث يربط ضميرا داخل «مركب اسمي معقد» وبنية من قبيل «أ/أ» وبنية عطفية بالتوالي.

من حمل مدمِج (بكسر «الميم») وحمل مدمَج (بفتح «الميم»). مثال ذلك الجملتان (122 أ ــ ب).

(122) أ ــ بلَّغ زيد عليا الخبر
ب ــ بلغ عليا ان خالداً تزوج هندا

يطرح اشكال عدد المفعولات حين يتعلق الأمر بالحمل الواحد كما في الجملة (122 أ) وكل من حملي الجملة (122 ب) اذ لا اشكال في ان تتعدد المفعولات بتعدد الحمول داخل الجملة الواحدة.
وينحصر الاشكال في فئات معينة من التراكيب كالتراكيب التي يَدلُّ محمولُها على «انتقال الملكية».

(123) أ ــ اعطت هند خالدا قلما
ب ــ وهبت هند خالدا الأرض
ج ــ منح الاستاذ الطالب جائزة
د ــ اهدى خالد هندا سوارا
هـ ــ كسا زيد عمرا جبة

والتراكيب «التصعيدية» :

(124) أ ــ ظنت هند خالدا مريضا
ب ــ حسبت هند عمرا لغويا.

والتراكيب «التعليلية» :

(125) أ ــ شرَّب الممرض المريض الدواء
ب ــ أشرب الممرض المريض الدواء

تمتاز هذه الفئات من التراكيب بان دُرِجَ على اعتبارها متضمنة لاكثر من مفعول واحد. فالجملة (123 أ)، مثلا، تشتمل حسب العرف السائد، بالاضافة إلى المركب الاسمي الفاعل (هند)، على مركبين اسميين مفعولين (خالدا وقلما). الا ان هذا الافتراض نوقش، حديثا، في اكثر من نظرية لغوية.

يمكن ارجاع التحليلات القديم منها والحديث، التي اقترحت لوصف الفئة الأولى من التراكيب إلى الفرضيات الثلاث الآتية :

أ ــ كل من المركبين الاسميين مفعول الا انهما مفعولان من نمطين مختلفين.
ب ــ كل من المركبين الاسميين حامل لنفس الوظيفة التركيبية : الوظيفة المفعول.

ج ـــ يحمل الوظيفةَ التركيبيةِ المفعولَ أحدُ المركبين الاسميين دون الآخر.

ونصطلح على تسمية هذه الفرضيات الثلاث بـ «فرضية المفعولين» و«فرضية المفعول المزدوج» و«فرضية المفعول الواحد» بالتوالي.

1.8 ـــ «فرضية المفعولين» :

درج في أغلب الأنحاء الغربية التقليدية والحديثة على افتراض أن التراكيب التي من قبيل (123 أ) تشتمل، بالاضافة إلى الفاعل، على مكونين حاملين لمفعولين متباينين : «مفعول مباشر» (Direct Object) و«مفعول غير مباشر» (Indirect Object).

وتُميِّز هذه الأنحاءُ بين المفعولين كما يلي :

أ ـــ يشكل «مفعولا مباشرا» المركب الاسمي الحامل للوظيفة الدلالية «المتقبل» (Patient). ويشكل «مفعولا غير مباشر» المركب الحامل للوظيفة الدلالية «المستقبل» أو «المستفيد».

ب ـــ «المفعول المباشر» مركب اسمي (غير مسبوق بحرف) في حين ان المفعول غير المباشر يمكن أن يكون مركبا اسميا كما يمكن أن يكون مركبا حرفيا كما يتبين من الجملتين الانجليزيتين الآتيتين :

(126) a - John gave **Mary** the book

b - John gave the book **to Mary**

ج ـــ يحتل المفعول غير المباشر، حين لا يكون مسبوقا بحرف، الموقعَ الذي يلي موقع الفعل (في اللغات ذات البنية الرتبية فا ف مف) أو الموقع الذي يلي موقع الفاعل (في اللغات ذات البنية الرتبية ف فا مف، كاللغة العربية).

د ـــ لا تأثير لحذف المفعول غير المباشر في سلامة الجملة على العكس من حذف المفعول المباشر كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (127 أ) و(127 ب) :

(127) أ ـــ أعطى زيد الكتاب

ب ـــ ؟؟؟ أعطى زيد عليا

هـ ـــ يمكن ان يعوض المفعول غير المباشر بمركب مسبوق بحرف على عكس المفعول المباشر كما يتضح من الجملتين (126 a) و (126 b).

حسب فرضية المفعولين المتباينين، تُحَلَّل الجمل التي من قبيل (123 أ ـــ هـ) على أساس ان المركب الاسمي الموالي للفاعل مفعول غير مباشر وان المركب الاسمي الذي يليه مفعول مباشر.

2.8 — «فرضية المفعول المزدوج» :

«العلاقات النحوية» حسب النحو العلاقي[50] (Relational Grammar) صنفان : علاقات نحوية «صرف» (Pure Grammatical Relations) وعلاقات نحوية «مَشُوبَة» (Imp- pure Grammatical Relations) أو «مائلة» (Oblique Grammatical Relations) وتشمل العلاقاتُ النحويةُ الصرفُ الفاعِلَ والمفعولَ المباشرَ والمفعولَ غيرَ المباشر في حين تشمل العلاقات النحوية المائلة الاداةَ والمستفيدَ والمكانَ...

في إطار هذا النحو، يقترح كينن (كينن وجاري 1977) لوصف الجمل التي تقابلها في اللغة العربية الجمل الممثل لها بـ (123 أ — هـ) تحليلين اثنين : «تحليل الترقية» (Promotion Analysis) و«تحليل المفعولين» (two Objects Analysis).

يقوم التحليل الأوّل على فكرة ان المفعول غير المباشر «ارتقى» إلى مفعول مباشر وان هذا الاخير لم يعد يحمل علاقة نحوية على اعتبار ان الجملة (123 أ) مثلا مشتقة من الجملة (128) :

(128) أعطت هند قلما لخالد

ويقوم التحليل الثاني على فكرة ان المفعولين في الجمل التي من قبيل (123 أ — هـ) مفعولان مباشران كلاهما.

وبعد المفاضلة بين التحليلين، ينتهي كينن إلى تبني التحليل الثاني محتجا، أساسا، بان لكل من المفعولين الخصائص التي تميز العلاقة النحوية المفعول المباشر. حَسَبَ التحليل الثاني، اذن، تُسند الوظيفة التركيبية المفعول، في التراكيب التي من قبيل (123 أ — هـ) الى مكونين اثنين ذوي خصائص متماثلة.

ويبدو لنا ان التحليل المقترح في النحو العربي القديم لوصف هذا النمط من التراكيب يمكن ارجاعه الى نفس الفرضية القائمة على فكرة ان المكونين المعنيين بالأمر يحملان نفس الوظيفة، وظيفة المفعول، مع خلاف في الرتبة اذ يُمَيَّز بين «مفعول أول» و«مفعول ثان». ففي الجملة (123 أ)، مثلا، يُعَدُّ الفعلُ «اعطى» متعديا إلى مفعولين اثنين : «مفعول أول» (خالد) و«مفعول ثان» (قلما).

3.8 — فرضية المفعول الواحد :

ثمة اقتراحات قدمت في إطار نماذج لغوية مختلفة يجمع بينها (أ) انها تستهدف تقليصَ

(50) انظر للمزيد من التفصيل حول العلاقات النحوية وتنظيم النحو في «النحو العلاقي» (كول وصدوك 1977).

الوظائف التركيبية إلى وظيفتين اثنتين : وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول و(ب) انها تعتبر ان الوظيفة المفعول لا يحملها في نفس الجملة الا مكون واحد. من هذه الاقتراحات، اقتراحا كومري (كومري 1977) وديك (ديك 1978 — وديك 1980 ب) المقدمين في اطار النحو العلاقي والنحو الوظيفي بالتوالي.

أ — يحصر كمري العلاقات النحوية «الصرف» في علاقتين اثنتين : علاقة الفاعل وعلاقة المفعول. ويأخذ علاقةَ المفعول المركب الاسميُّ الدال على «المتقبل» (Patient) في الجمل التي يتعدى فعلها إلى مفعول واحد أو المركب الاسمي الدال على «المستقبِل» (Recepient) أو «المستفيد» (Beneficiary)، في الجمل التي يُعَدُّ فعلها عادة، متعديا إلى مفعولين. اما باقي المركبات الاسمية فانها تدخل، حسب كومري، في تلك «الطبقة العامة من المركبات الاسمية التي ليست فاعلا ولا مفعولا».

حسب هذا الاقتراح، تُحلَّل الجملتان (8) و(123 أ) المكررتان هنا للتذكير، من حيث العلاقات النحوية التي تتضمنانها كما يلي :

(8) بنى عمرو دارا.

(123 أ) اعطت هند خالدا قلما.

تتضمن كل من الجملتين (8) و(123 أ) علاقتين فقط : العلاقةَ النحوية الفاعل التي يأخذها المركب الاسمي «عمرو» في الجملة الأُولى والمركب الاسمي «هند» في الجملة الثانية، والعلاقةَ النحوية المفعولَ. بالنسبة لهذه العلاقة النحوية الثانية، فان ما يأخذها هو المركب الاسمي الدال على المتقبل («دارا» في الجملة الأُولى) والمركب الاسمي الدال على المستقبل («خالدا» في الجملة الثانية). اما المركب الاسمي «قلما» الوارد في الجملة (123 أ)، فليس مفعولا اذ ان هذه العلاقة النحوية لا يأخذها حسب اقتراح كومري الا مركب اسمي واحد.

ب — تنحصر الوظائف التركيبية، في النحو الوظيفي، كما سبق ان أشرنا إلى ذلك، في وظيفتين اثنتين : الوظيفة الفاعل والوظيفة المفعول. ويؤالف النحو الوظيفي، من حيث عدد الوظائف التركيبية، الاقتراح الوارد في (كومري 1977) من وجهين : عدم التمييز بين مفعول مباشر ومفعول غير مباشر وحصر امكان اسناد الوظيفة المفعول في اسنادها إلى مكون واحد من مكونات نفس الحمل.

تُعَدُّ الجملتان (123 أ) و(129) مشتقتين من نفس البنية الحملية، البنية (130) :

(129) اعطت هند قلما خالدا

(130) مض اعطي ف(س^1 : هند (س$_1$)) منف (س$_2$: خالد (س$_2$)) مستق (س$_3$: قلم (س$_3$)) متق.

وتختلف بنياتهما الوظيفيتان باختلاف الموضوع الذي تسند إليه الوظيفة التركيبية المفعول. فاذا اسندت هذه الوظيفة إلى الموضوع الحامل للوظيفة الدلالية «المستقبل» كانت البنية الوظيفية هي البنية (131) :

(131) مض اعطىف(س^{1} : هند (س^{1})) منف فا (س^{2} : خالد (س^{2})) مستق مف.
(س^{3} : قلم (س^{3})) متق.

التي تتحقق، فيما بعد في شكل الجملة (123 أ).

أما اذا اسندت إلى الموضوع الحامل للوظيفة الدلالية «المتقبل» فان البنية الوظيفية تكون هي البنية (132) :

(132) مض اعطىف(س^{1} : هند (س^{1})) منف فا (س^{2} : خالد (س^{2})) مستق
(س^{3} : قلم (س^{3})) متق مف

التي تتحقق في شكل الجملة (129).

يتبين مما سبق ان الفكرة الأساسية التي يقوم عليها الاقتراح الوارد في النحو الوظيفي بالنسبة لعدد الوظائف التركيبية هي أن الوظيفة المفعول وظيفة واحدة تسند، داخل نفس الحمل، إلى مكون واحد : المكون المتقبل في الجمل التي من قبيل (8) والمكون المستقبل أو المكون المتقبل في الجمل التي من قبيل (123 أ — هـ).

4.8 — عدد المفعولات في اللغة العربية :

أ — ليس ثمة، فيما يبدو لنا، على الأقل بالنسبة للغة العربية، مما يبرر التمييز بين مفعول مباشر أو مفعول غير مباشر.

فالمركب الاسمي الذي يُعَدُّ «مفعولا غير مباشر»، حسب «فرضية المفعولين» لا ينفرد في الواقع بخصائص بنيوية تُميزُه عن المركب الاسمي المعتبر «مفعولا مباشرا» حسب نفس الفرضية. ويتجلى عدم التمايز بين المكونين بنيويا فيما يلي :

1 — ليس ثمة ما يخالف بين هذين المكونين من حيث مقولتهما التركيبية. فلا يرد «المفعول غير المباشر» في اللغة العربية الا مركبا اسميا شأنه في ذلك شأن «المفعول المباشر» اذ ان الجمل التي من قبيل (128) المكررة هنا للتذكير مشكوك في نحويتها :

(128) أ — ؟؟؟ اعطت هند قلما لخالد.
ب — ؟؟؟ اعطت هند لخالد قلما.

وحتى في حالة ما اذا سلمنا بنحوية هذا النمط من التراكيب، فاننا نلاحظ ان ورود

«المفعول غير المباشر» مركبا حرفيا لا يمكن اعتباره خاصية مميزة اذ إن «المفعول المباشر» قد يرد مركبا حرفيا كما تدل على ذلك سلامة الجمل الاتية :

(133) أ ـــ استغفر الله من الذنب.
ب ـــ سمت هند ابنها بعمر.
ج ـــ زوجت هند ابنها بزينب.
د ـــ كسا زيد عمرا بجبة.
هـ ـــ تدعو هند خالدا بأبي محمد.

2 ـــ يحتل «المفعول غير المباشر» الموقع الذي يلي موقع الفاعل، حسب القاعدة العامة، لكن احتلال «المفعول المباشر» لهذا الموقع غير ممتنع :

(134) أ ـــ وهبت هند الأرض خالدا.
ب ـــ اهدى خالد السوار هندا.

3 ـــ دُرج على اعتبار خاصيّتيْ القابلية للاضمار والصلاحية للفاعلية في الجمل «المبنية للمجهول» من الصفات المميزة للمكون المفعول. ونلاحظ ان كلا من المركبين الاسميين المعنيين بالأمر قابل للإضمار:

(135) أ ـــ الأرض وَهَبَتْها هند خالدا
ب ـــ خالد وهبته هند الأرض

وصالح لأن يكون فاعلا للجمل «المبنية للمجهول» :

(136) أ ـــ وُهب خالد الأرض
ب ـــ وُهبت الأرض خالدا

تدعو هذه الملاحظات إلى الشك في ورود التمييز بالنسبة للغة العربية بين مفعولين ذوي خصائص متباينة : «مفعول مباشر» و«مفعول غير مباشر».

ب ـــ وتدعو نفس الملاحظات إلى التفكير في ترجيح الفرضية الثانية، «فرضية المفعول المزدوج»، القائمة على فكرة ان الوظيفة المفعول تسند في التراكيب الممثل لها بالجمل (123 أ ـــ هـ) إلى مركبين اسميين اثنين باعتبار ان لهذين المركبين الاسميين خصائص بنيوية متماثلة (امكان احتلال نفس الموقع، اخذ نفس الحالة الاعرابية، القابلية للاضمار، الصلاحية للفاعلية في الجمل المبنية للمجهول...).

الا ان تبني «فرضية المفعول المزدوج» يؤدي إلى مواجهة مجموعة من المشاكل ويمكن تصنيف هذه المشاكل صنفين : مشاكل تجريبية ومشاكل نظرية.

1 ـــ من الملاحظ، في اللغة العربية، ان الخصائص التي درج على اعتبارها من الصفات المميزة للمفعول هي أُلصق بالمكون الحامل للوظيفة الدلالية المستقبِل منها بالمكون الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل. مفاد هذا ان المركب الاسمي «خالدا» في الجملة (123 أ)، على سبيل المثال، اقوى على استقطاب خصائص المفعول من المركب الاسمي «قلما».

وتتجلى أحقية المكون الحامل للوظيفة الدلالية «المستقبل» بالمفعولية فيما يلي :

اثبتت مجموعة من الدراسات [51] ان ثمة اتجاها عاما، في اللغات الطبيعية، يقضي بأسبقية المكون الدال على «انسان» في اخذ وظيفة المفعول على غيره، كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (137 أ) و(137 ب) :

(137) أ ـــ اهدى خالد زينب باقة الورد

ب ـــ ؟ اهدى خالد باقة الورد زينب

وبما ان «المستقبل» يكون عادة انسانا فان المكون الحامل لهذه الوظيفة الدلالية يحظى بالأولية في اخذ وظيفة المفعول.

ونقترح صوغ هذه الأسبقية في شكل السلمية الاتية :

(138) انسان > غير انسان

مف + +

ويمكن تفسير الأسبقية المتمثلة في السلمية (138) انطلاقا من مفهوم «الوجهة» الذي يقوم عليه تعريفا الفاعل والمفعول. فمن الطبيعي، كما يرى فيلمور (1977)، ان يقدم المتكلم الواقعة المدلول عليها في الحمل من منظور المشارك الانسان دون غيره (حيوان أو جماد). ومن الطبيعي، بالتالي، أن تُسند وظيفتا الفاعل والمفعول إلى المكونين الدالين على «انسان» دون غيرهما على اعتبار ان هاتين الوظيفتين، تُسْنَدان، كما تقدم، إلى الحد الذي يشكل «المنظور الأول» والحد الذي يشكل «المنظور الثاني» للوجهة.

يمكن ان يحتل الموقعَ المخصَّصَ للمفعول (الموقع الذي يلي مباشرة موقع الفاعل في اللغات ذات البنية الرُّتبية ف فا مف كالعربية) كل من المكونات الحامل للوظيفة الدلالية «المستقبِل» والمكون الحامل للوظيفة الدلالية «المتقبل» كما اسلفناه. الا ان المكون الأول يحتل هذا الموقع دون قيد في حين ان احتلال المكون الثاني له خاضع لقيود. من هذه القيود ان يكون المتقبل «عبارة محيلة»، كما يتبين من المقارنة بين الجملة (139 أ) والجملة (139 ب).

(51) انظر (هوبر وثمبسون 1982).

(139) أ ـــ ؟ اعارت هند الكتاب زينب
ب ـــ ؟؟؟ اعارت هند كتابا زينب

ولا يشترط في المكون المستقبِل ان يكون «عبارة محيلة» ليحتل الموقع الموالي للفاعل :

(140) أ ـــ اعارت هند زينب كتابا
ب ـــ اعارت هند رجلا كتابا.

تقدم ان كلا من المستقبِل والمتقبل صالح لأن يكون فاعلا للجملة المبنية للمجهول. الا انهما يختلفان، بالنسبة لهذه الخاصية، في ان صلاحية المتقبل، على عكس المستقبِل، لأن يكون فاعلا للجملة المبنية للمجهول مقيدة بشرط الاحالية :

(141) أ ـــ أعيرت زينب كتابا
ب ـــ أعير رجل كتابا.

(142) أ ـــ أعير الكتاب زينب
ب ـــ ؟؟؟ أعير كتابٌ زينبَ.

2 ـــ بينا في مكان آخر [52]، في إطار النحو الوظيفي، ان اسناد الوظائف خاضع لقيد «أحادية الاسناد» الذي اقترحنا صوغه كما يلي :

(143) قيد أحادية الاسناد :

«تحمل موضوعات البنية الحملية وظائف دلالية ووظائف تركيبية ووظائف تداولية على أساس أن :

أ ـــ لا موضوع يحمل اكثر من وظيفة واحدة من كل نوع من الوظائف الثلاث في نفس الحمل،

ب ـــ لا وظيفة تُسند إلى اكثر من موضوع واحد داخل نفس الحمل.

يفيد الشق الثاني من القيد (143) امتناع إسناد نفس الوظيفة إلى اكثر من مكون واحد داخل نفس الحمل. ومن الواضح ان «فرضية المفعول المزدوج» تتنافى وقيدَ أحادية الاسناد إذ تقوم، كما أسلفنا، على فكرة أن الوظيفة التركيبية المفعول يمكن أن تُسند إلى اكثر من مكون واحد.

ج ـــ هذه المشاكل بنوعيها (التجريبي والنظري) خليقة بأن تدعونا إلى التخلي عن «فرضية المفعول المزدوج» وتبنِّي «فرضية المفعول الواحد» المعتمدة، عامة، في النحو

---

(52) انظر الفصل الأول من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

الوظيفي والتي تقوم، كما أسلفنا، على فكرة ان وظيفة المفعول وظيفة واحدة تسند إلى مكون واحد داخل نفس الحمل.

بتبني «فرضية المفعول الواحد»، يصبح تحليل الجمل، على مستوى الوظائف التركيبية، كالاتي :

يشتمل حمل الجملة على محمول (فعل أو غيره) وعدد من الحدود. من هذه الحدود ما يدخل في حيز «الوجهة» ومنها ما لا يدخل في حيزها [53]. يدخل في حيز الوجهة حدان اثنان : (أ) الحد الذي يشكل «المنظور الأول» والذي تسند إليه، بالتالي، الوظيفة التركيبية الفاعل و(ب) الحد الذي يشكل «المنظور الثاني» والذي تُسند إليه بالتالي، الوظيفة التركيبية المفعول. تُسند الوظيفة المفعول إلى (أ) الحد الحامل للوظيفة الدلالية «المتقبل» (أو غيره) في الحمل الذي لا يتضمن «مستقبلا» كحمل الجملة (144) :

(144) أغلق زيد الباب بشدة

و (ب) الى «المستقبل» في الحمل الذي يتضمن حدا حاملا لهذه الوظيفة الدلالية كحمل الجملة (123 أ) المكررة هنا للتذكير :

(123) أ ــ أعطت هند خالدا قلما.

أو إلى «المتقبل» اذا توافرت الشروط (شرط الاحالية...) :

(145) أعطت هند القلم خالدا.

بالنسبة للتراكيب التي من قبيل (123 أ ــ هـ) يفيد هذا التحليل ان الوظيفة الفاعل تسند إلى أحد الحدود الثلاثة (الحد ــ «المنفذ») وان الوظيفة المفعول تسند إلى الحد «المستقبل» أو إلى الحد «المتقبل» اذا توافرت الشروط. ويظل الحد الذي لم تسند إليه وظيفة المفعول دون وظيفة تركيبية.

يبقى على كل تحليل يعتمد «فرضية المفعول الواحد» أن يُجيب، بالنسبة للمركب الاسمي الذي لم تسند إليه وظيفة المفعول في التراكيب الممثل لها بالجمل (123 أ ــ هـ)، على السؤال الاتي : كيف يمكن تعليل الحالة الاعرابية (النصب) التي يأخذها هذا المركب والموقع الذي يحتله وامتناع (أو صعوبة) حذفه ؟.

يصعب، بالفعل رصد هذه الخصائص الثلاث على كل نحو يعتمد «فرضية المفعول الواحد» ولا يتضمن مستوى تمثيليا مستقلا للوظائف الدلالية. اما النحو الوظيفي فانه يفسر

---

(53) انظر بالنسبة للتمييز بين المكونات «الضرورية» والمكونات «الاختيارية» من جهة وبين المكونات الداخلية في حيز الوجهة والمكونات الخارجية عن حيزها من جهة ثانية (فيلمور 1977).

الحالة الاعرابية للمركب الاسمي المعني بالأمر وموقعه وصعوبة حذفه كما يلي :

1 ــ تقدّم ان أنواع الوظائف الثلاثة (الدلالية والتركيبية والتداولية) تتفاعل في تحديد الحالات الاعرابية التي تأخذها مكونات الجملة. فالمكونات «الداخلية» (المكونات التي تشكل اجزاء الحمل ذاته) تأخذ حالتها الاعرابية (الحالة الاعرابية «الرفع» أو الحالة الاعرابية «النصب» ان لم يدخل عليها حرف جر) إما بمقتضى وظيفتها الدلالية ان لم تكن لها وظيفة تركيبية أو بمقتضى وظيفتها التركيبية إن كانت لها وظيفة تركيبية.

بالنسبة للمركبات الاسمية الثلاثة المتواردة في التراكيب التي من قبيل (123 أ ــ هـ)، فإنها تأخذ حالاتها الاعرابية وفقا للمسطرة الاتية :

يأخذ المكون المسندة إليه الوظيفة التركيبية الفاعل الحالة الاعرابية «الرفع» ويأخذ المكون المسندة إليه الوظيفة التركيبية المفعول الحالة الاعرابية «النصب». اما المكون الذي لا وظيفة تركيبية له فانه يأخذ حالته الاعرابية «النصب» بمقتضى وظيفته الدلالية نفسها (الوظيفة الدلالية «المستقبل» أو الوظيفة الدلالية «المتقبل»). على هذا تكون البنيتان الوظيفيتان المحددتان إعرابيا للجملتين (146) و(147) هما البنيتان (148) و(149) بالتوالي :

(146) أعطى خالد محمدا المجلة

(147) اعطى خالد المجلة محمدا.

(148) خب [مض أعطى ف (س^{1} : خالد (س^{1})) منف فا مح
رفع
(س^{2} : محمد (س^{2})) مستق مف
نصب
(س^{3} : مجلة (س^{3})) متق يؤجد]
نصب

(149) خب [مض أعطى ف (س^{1} : خالد (س^{1})) منف فا مح
رفع
(س^{2} : محمد (س^{2})) مستق يؤجد
نصب
(س^{3} : مجلة (س^{3})) متق مف]
نصب

2 ــ يحتل المكون المسندة إليه الوظيفة التركيبية المفعول الموقعَ الذي يلي موقع الفاعل في الجمل الفعلية والموقع الذي يلي موقع المحمول في الجمل غير الفعلية (الاسمية والرابطية) بينما تحتل المكونات التي لا وظيفة تركيبية لها الموقع (ص) طبقا للبنيات الموقعية (52) و(83) و(95) التي افترضنا انها تحكم ترتيب المكونات داخل انماط الجمل الثلاثة.

فيما يتعلق بالتراكيب التي تعنينا هنا، يحتل المركب الاسمي الذي اسندت إليه الوظيفة التركيبية المفعول الموقع الذي يلي مباشرة موقع الفاعل («محمدا» في الجملة(146) و«المجلة» في الجملة (147)) ويحتل الموقع (ص) المركبُ الاسميُّ الذي لا وظيفة تركيبية له («المجلة» في الجملة (146) و«محمدا» في الجملة (147).

3 — تنقسم الحدود المتواجدة في نفس الحمل، حسب النحو الوظيفي، إلى حدود — موضوعات وحدود — لواحق والمعيار المعتمد في التمييز بين الصنفين من الحدود معيار دلالي لا معيار تركيبي. فالحدود الموضوعات هي الحدود التي تُسهم في تعريف الواقعة الدال عليها المحمول والتي تمتاز، بالتالي، باقتضاء المحمول لها في حين ان الحدود اللواحق هي الحدود التي تقتصر على تخصيص ظروف الواقعة الزمانية والمكانية وغيرها والتي تختلف، بالتالي، عن الحدود الأولى بعدم اقتضاء المحمول لها. ولنأخذ، للتمثيل لهذا، الواقعةَ المعبَّر عنها في حمل الجملة (150) :

(150) أعطى خالد محمدا مجلةً اليومَ في الكلية.

تنقسم الحدود المتواجدة في (150) الى ثلاثة حدود — موضوعات وحدين لاحقين. الحدود الموضوعات هي الحد المنفذ (خالد) والحد — المستقبل (محمد) والحد — المتقبل (مجلة). أما الحدان اللاحقان فهما الحد — الزمان (اليوم) والحد — المكان (في الكلية).

وتختلف الحدود — الموضوعات عن الحدود — اللواحق في ان حذف الحدود الأولى يمتنع (أو يصعب) على عكس حذف الحدود الثانية.

ويَكْمُنُ امتناع (أو صعوبة) حذف الحدود — الأولى في الاقتضاء الدلالي الذي يربطها بمحمول الجملة.

من بين الحدود المتواجدة في الحمل، يُنتقى حدَّان اثنان ليشكّلا «المنظور الأوّل» و«المنظور الثاني» للوجهة فتُسند إلى الأول الوظيفة التركيبية الفاعل وإلى الثاني الوظيفة التركيبية المفعول وتظل الحدود الأخرى خارج حيز الوجهة. هذه الحدود ليست بالضرورة حدودا لواحق بل يمكن ان تشمل حدا موضوعا (أو حدودا موضوعات). فالحدود الخارجة عن حيز الوجهة في الجملة (150)، بعد إسناد الفاعل والمفعول إلى الحدين المنفذ (خالد) والمستقبل (محمدا)، هي الحد — الموضوع المتقبل (مجلة) والحدان اللاحقان الزمان والمكان (اليوم وفي الكلية).

يفاد من هذا انه يجب اجراء تمييزين في مستويين مختلفين : أولا، التمييز بين الحدود — الموضوعات والحدود — اللواحق، (الحدود «الضرورية» و«الحدود الاختيارية») ثانيا، التمييز بين الحدود الداخلة في حيز الوجهة والحدود الخارجة عن حيزها : الحدين اللذين أُسْنِدت إليهما الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول والحدود التي لا وظيفة تركيبية لها.

ونستخلص من الاختلاف بين التَّمييزين أنْ ليس ثمة تطابق بين الحدود ـــ الموضوعات (أو الحدود الضرورية) والحدود الداخلية في حيز الوجهة (الحدود المُسندة إليها وظيفة تركيبية).

فيما يتعلق بالمركب الاسمي «مجلة» في الجملة (150)، فإنه يشكل حدا ـــ موضوعا، «ضروريا» بحكم وظيفته الدلالية («المستقبل») يمتنع (أو يصعب) حذفه، على أنه لا وظيفة تركيبية له (اذ هو خارج عن حيز الوجهة).

إذا صح ما قلناه عن خصائص المركبات الاسمية في الجمل التي من قبيل (123 أ ـــ هـ) تَسنّى لنا ان نستنتج انه لا داعي، في اطار النحو الوظيفي، للجوء إلى إضافة وظيفة تركيبية ثالثة لرصد هذه الخصائص ولا إلى التخلي جزئيا عن «قيد احادية الاسناد» بافتراض امكان إسناد الوظيفة المفعول إلى اكثر من مكون واحد، وأنه بالإمكان الاقتصار على وظيفتين تركيبيتين اثنتين : فاعل ومفعول تُسند كل منهما إلى مكون واحد داخل الحمل الواحد.

5.8 ـــ إشكال المفعول في «البنيات التصعيدية» و«البنيات التعليلية» :

1.5.8 ـــ المفعول في «البنيات التصعيدية».

نقصد بـ «البنيات التصعيدية» البنيات [54] الممثل لها بالجملتين (12 ب) و(13 ب) المعادتين هنا للتذكير :

(12 ب) حسب زيد خالدا شاعرا

(13 ب) ظن خالد هندا مسافرة.

وقد تَقَدَّم ان هذه البنيات من البنيات التي دُرج على اعتبارها متضمِّنة لاكثر من مفعول واحد. فَجُمهور النحاة العرب القدماء على ان المكونين المنصوبين في هذا الضرب من البنيات يشكِّلان «المفعول الأول» و«المفعول الثاني» للفعل. وسنحاول، هنا، أن نبين ان هذه البنيات، شأنها في ذلك شأن البنيات التي يدل محمولها على «انتقال الملكية» (البنيات الممثل لها بالجمل (123 أ ـــ هـ)، لا تتضمن الا مفعولا واحدا.

أ ـــ من الواضح أن ليس لأيٍّ من المكونين المنصوبين في «البنيات التصعيدية» الخصائص التي تميز ما يسمى بـ «المفعول غير المباشر». فلا يمكن، اذن، طبقا لـ «فرضية

(54) تشمل «البنيات التصعيدية» مجموعة الأفعال التي اصطلح النحاة العرب القدماء على تسميتها بـ «افعال القلوب» وزمرة من مجموعة الأفعال التي اسماها د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982 : 245 ـــ 273) بـ : «افعال المراقبة». وندرج تحت مصطلح «البنيات التصعيدية» البنيات التي يدل محمولها على «الاعتقاد» بشقيه «الظن» و«اليقين». وسنحتفظ بهذا المصطلح ذي الحمولة «التحويلية» لاشتهاره، بالرغم من اننا لا نعد هذه البنيات مشتقة عن طريق تحويل «التصعيد».

المفعولين»، ان تحلل هذه التراكيب على أساس أنها متضمنة لمفعولين متمايزين «مفعول مباشر» و«مفعول غير مباشر».

كما أنه غير مُمكن أن نفترض أن المكونين المعنيين بالأمر يأخذان كلاهما وظيفة واحدة، وظيفة المفعول. فالمكون الأول («خالدا» في (12 ب) و«هندا» في (13 ب)) وحده مؤهل لأن تسند إليه هذه الوظيفة ويدل على ذلك استقطابه لخاصيتي المفعول الاتيتين :

1 ــ لا يحتل موقع المفعول (الموقع الذي يلي موقع الفاعل) الا المكون المنصوب الأول :

(12 ب) حسب زيد خالدا شاعرا

(151) ؟؟؟ حسب زيد شاعرا خالدا

(13 ب) ظن خالد هندا مسافرة

(152) ؟؟؟ ظن خالد مسافرة هندا.

2 ــ لا يصلح لأن يكون فاعلا (في جملة مبنية للمجهول) إلا المكون المنصوب الأول :

(153) أ ــ حُسب خالد شاعرا.

ب * ــ حُسب شاعرٌ خالدا.

(154) أ ــ ظُنت هندٌ مسافرةً

ب * ــ ظُنت مسافرةٌ هندا.

يُستخلص مما سبق ان «البنيات التصعيدية» لا تتضمن الا مفعولا واحدا وهو المكون المنصوب الوارد بعد الفاعل. ونبين الان كيف تُسنَد الوظيفة التركيبية المفعول في هذا النمط من البنيات حسب النحو الوظيفي.

ب ــ من التحليلات التي اقْتُرِحت (55)، في إطار النحو الوظيفي، قصد وصف «البنيات التصعيدية»، التحليل المعتمد للمبدأ الذي يُعدِّل مسطرة اسناد الوظيفتين التركيبيتين (الفاعل والمفعول) بتمكين هاتين الوظيفتين من «التّسرب» (to penetrate) داخل حمل مدمج (بفتح الميم) وانتقاء احد حدوده لأن يكون فاعل أو مفعول الفعل الرئيسي للجملة.

حسب مسطرة إسناد الوظيفتين التركيبيتين المعدلة، يتم اشتقاق الجمل (13 ب) في المراحل الاتية : البنية الحملية لـ (13 ب) هي البنية (155) :

---

(55) انظر (ديك 1979) و(بولكستاين وآخرين 1981) للمزيد من التفصيل حول الاقتراح الذي نتبناه هنا والاقتراحات الأخرى التي قُدِّمت، في إطار النحو الوظيفي، بديلا للتحليل التحويلي المقترح في الاتجاه التوليدية ذات الطابع التحويلي.

(155) خب [مض ظن ق (س^1 : خالد (س^1)) متض

(س^2 : [حض مسافر ص (س ع : هند (س ع)) منف] (س^2)) متق]

حيث يأخذ المحمول «ظن» موضوعين : مركبا اسميا (س^1) وجملة (س^2) ويحمل الموضوع (س^1) الوظيفة الدلالية «المتموضع» والموضوع (س^2) الوظيفة الدلالية «المتقبل». ويتكون الموضوع (س^2) من المحمول «مسافر» والموضوع (س ع) الحامل بالنسبة للمحمول «مسافر» الوظيفة الدلالية «المنفذ».

تُشكِّل البنية (155) دخلًا لاسناد الوظائف التركيبية الذي يتم في مستوى الحمل المدمَج أولا ثم في مستوى الحمل المدمِج «بكسر الميم»، ثانيا. ينتج عن اسناد الوظيفة التركيبية الفاعل في مستوى الحمل المدمَج البنية (156).

(156) خب [مض ظن ق (س^1 : خالد (س^1)) متض

(س^2 [حض مسافر ص (س ع : هند (س ع)) منف فا] (س^2)) متق]

في مستوى الحمل المدمِج، تسند الوظيفة التركيبية الفاعل إلى الموضوع (س^1) اما الوظيفة التركيبية المفعول فإنها تسند [56]، حسب مبدأ «التسرب»، إلى موضوع الحمل المدمَج الموضوع (س ع) الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل فتنتج عن ذلك البنية الوظيفية الجزئية (157).

(157) خب [مض ظن ق (س^1 : خالد (س^1)) متض فا

(س^2 : [حض مسافر ص (س ع : هند (س ع)) منف فا مف] (س^2)) متق]

ثم تُسنَد الوظيفتان التداوليتان بؤرة الجديد والمحور إلى مجموع الحمل والموضوع (س ع) بالتوالي :

(158) خب [مض ظن ق (س^1 : خالد (س^1)) متض فا

(س^2 : [حض مسافر ص (س ع : هند (س ع)) منف فا مف مح] (س^2)) متق بؤجد]

---

(56) حسب هذا التحليل، تعد الجملتان الآتيتان :

ظن خالد هندا مسافرة.

ظن خالد ان هندا مسافرة.

مشتقين كلتيهما من نفس البنية الحملية، البنية (155). وتنتج أولاهما عن اسناد الوظيفة التركيبية المفعول إلى فاعل الحمل المدمَج (هند) كما يتضح من البنية الوظيفية الجزئية (157) في حين ان ثانيتهما تنتج عن اسناد هذه الوظيفة إلى الحمل المدمَج برمته فتكون، بذلك، بنيتها الوظيفية الجزئية التي تقابل البنية (157) هي البنية الآتية :

خب [مض ظن ق (س^1 : خالد (س^1)) متض فا

(س^2 : [حض مسافر ص (س ع : هند (س ع) منف فا] (س^2)) متق مف]

تُشكّلُ البنية الوظيفية التامة التحديد (158) دخلًا لقواعد التعبير التي تنقلها إلى بنية مكونية تتحقق فيما بعد في شكل الجملة (13 ب). من هذه القواعد، قاعدة موقعة المفعول التي يحتل بموجبها المكون (هند) الموقع الموالي لموقع الفاعل [57].

ج ــ نستخلص من مسطرة اشتقاق «البنيات التصعيدية»، في النحو الوظيفي، ان الوظيفة التركيبية المفعول تُسنَد في هذا الضرب من البنيات إلى مكون واحد.

اذا تبنّينا «فرضية المفعول الواحد» بالنسبة للبنيات التصعيدية يبقى علينا ان نجيب على السؤال الاتي : كيف يمكن ان نفسر في إطار النحو الوظيفي، الحالة الاعرابية النصب التي يأخذها المكون الذي لم تُسند إليه الوظيفة التركيبية المفعول ؟ ثمة تفسيران ممكنان يتلاءمان كلاهما وبنية النحو في النحو الوظيفي. نُذَكّر بان الحالات الاعرابية أنواع ثلاثة : الحالات الاعرابية «اللازمة» (Inherent Cases) التي تأخذها المكونات «المبنية» والحالات الاعرابية «البنيوية» (Structural Cases) التي تأخذها المكونات التي لا وظيفة لها والحالات الاعرابية «الوظيفية» (Functional Cases) التي تأخذها المكونات الحاملة لوظيفة بمقتضى هذه الوظيفة نفسها.

فيما يتعلق بالمكون الذي يعنينا أمره، هناك إمكانان اثنان لتفسير حالته الاعرابية النصب : اعتبارها اما حالة اعرابية بنيوية أو حالة اعرابية وظيفية.

1 ــ حسب الامكان الأول، تضاف إلى قواعد اسناد الحالات الاعرابية البنيوية قاعدة يتم بمقتضاها اسناد الحالة الاعرابية النصب إلى محمول الحمل المدمَج (بفتح الميم) كما يتبين من التمثيل الاعرابي (159) للجملة (13 ب) :

(159) خب [مض ظن ف (س^1 : خالد (س^1)) متض رفا
رفع

(س^2 : [حض مسافر ص (س ع : هند (س ع)) منف فا مف مح]
نصب نصب

(س^2))] متق يؤجد.

ويتوقف تطبيق هذه القاعدة على توافر الشروط الثلاثة الآتية :

أ ــ ان يكون المحمول الرئيسي من المحمولات «التصعيدية» (Raising Predicates)

---

(57) نذكّر بأنه ليس ثمة ترتيب بين المكونات في مستوى البنية الحملية ولا في مستوى البنية الوظيفية أي قبل اجراء «قواعد الموقعة».
فاحتلال المكون المفعول الموقع الموالي لموقع الفاعل لا يتم عن طريق نقله من موقع معين إلى هذا الموقع. الملاحظ هنا هو ان المكون يتموقع خارج مجاله، أي خارج الحمل الذي ينتمي إليه (الحمل (س^2)). انظر التفصيل حول هذه الظاهرة (بولكستاين وآخرين 1981).

أي المحمولات التي تبيح «تسرب» الوظائف التركيبية داخل الحمل المدمَج.

ب ـــ وان يكون محمول الحمل المدمَج محمولا غير فعلي (اسما أو صفة).

ج ـــ وان تسند الوظيفة المفعول إلى المكون الفاعل في الحمل المدمَج.

نُقصي، بالشرط الأول، الحالات التي لا يُتيح فيها المحمول الرئيسي للجملة «تسرب» الوظائف التركيبية داخل الحمل المدمَج كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (160 أ) و(160 ب) :

(160) أ ـــ استنتج خالد ان هندا مسافرة

ب * ـــ استنتج خالد هندا مسافرة.

ونُقصي، بالشرط الثالث، الحالات التي تُسند فيها الوظيفة المفعول إلى الحمل المدمَج بكامله كما في الجملة (161) :

(161) ظن خالد ان هندا مسافرة.

اذا كانت إضافة هذه القاعدة الاعرابية واردة، أُمكن صوغها كما يلي :

(162) «أسْنِد الحالة الاعرابية النصب إلى محمول الحمل المدمَج اذا :

أ ـــ كان المحمول الرئيسي من المحمولات «التصعيدية» و

ب ـــ كان محمول الحمل المدمَج محمولا غير فعلي و

ج ـــ كانت الوظيفة المفعول مسندةً إلى المكون الفاعل في الحمل المدمَج».

2 ـــ اما الامكان الثاني فانه يقوم على فكرة اضافة وظيفة تركيبية ثالثة. ونقترح اقتداء بتحليل د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982 : 245 ـــ 273) لما اصطلح على تسميته بـ «افعال المراقبة» (الأفعال الروابط، افعال القلوب..) ان تكون الوظيفة التركيبية المضافة إلى الوظيفتين الفاعل والمفعول هي الوظيفة «الفضلة الحملية».

تسند هذه الوظيفة إلى المحمول غير الفعلي في الجمل الاسمية والجمل الرابطية والجمل «التصعيدية» كما يتضح من البنيات الوظيفية (163 ب) و(164 ب) و(165 ب) للجمل (163 أ) و(164 أ) و(165 أ).

(163) أ ـــ خالد نائم.

ب ـــ خب [حض نائمص فض (س^1 : خالد (س^1)) متض فا مح] يوجد

(164) أ ـــ كان خالد نائما.

ب ـــ خب [مض نائمص فض (س^1 : خالد (س^1)) متض فا مح] يوجد

(165) أ ـــ ظن عمرو خالدا نائما.

ب ــ خب [مض ظن ف (س[1] : عمرو (س[1])) متض فا

(س[2] : [حض نائم ص فض (س ع : خالد (س ع)) متض فا مف مح]

(س[2]))] متق يؤجد.

باسناد الوظيفة التركيبية «الفضلة» (فض)، يَتَسَنَّى تعليل اعراب محمول هذه الضروب الثلاثة من البنيات تعليلا وظيفيا اذ يمكن إرجاع الحالة الاعرابية التي يأخذها هذا المكون إلى وظيفته التركيبية فتصبح اذاك هذه الحالة الاعرابية حالةً اعرابية «وظيفية» كالحالتين الاعرابيتين اللتين تخولهما الوظيفتان التركيبيتان الأخريان، الفاعل والمفعول. الا ان «الفضلة»، بخلاف الفاعل والمفعول، لا تُحَدِّد بطريقة آلية الحالة الاعرابية التي يأخذها المكون المسندة إليه. بعبارة اخرى، يُخَالِفُ اعرابُ الفضلة إعْرَابَي الفاعل والمفعول في أنه ليس اعرابا وظيفيا صرفا اذ يظل مرتبطا بعنصر سياقي معين : «مخصص الحمل» (الزمان) بالنسبة للجمل الاسمية والرابطية ومجال إسناد الوظيفة المفعول بالنسبة للجمل «التصعيدية». فالمحمول الفضلة يأخذ الحالة الاعرابية «الرفع» اذا كان مخصصُه الزمانَ الحاضرَ (حض) :

(166) خب [حض نائم ص فض (س[1] : خالد (س[1])) متض فا مح يؤجد]

رفع .... رفع

والحالة الاعرابية «النصب» اذا كان مخصصه الزمان (58) الماضي (أو المستقبل أو الزمان ـــ الصفر) :

(167) خب [مض نائم ص فض (س[1] : خالد (س[1])) متض فا مح] يؤجد

نصب .... رفع

---

(58) بيّنا («الوظائف التداولية في اللغة العربية» الفصل الثاني من الجزء الأول) ان ظهور الرابط (Copula) «كان» مرتبط بمخصص المحمول الزماني. فاذا كان هذا المخصص «الحاضرَ» لا يظهر الرابط وتتحقق البنية في شكل جملة اسمية من قبيل (163 أ)

اما اذا كان المخصص «الماضي» أو «المستقبل» أو «الزمان ـــ الصفر» («اللازمان») فان قاعدة من قواعد التعبير، «قاعدة ادماج الرابط»، تُدمج «كان» وتتحقق البنية إذاك، في شكل جملة رابطية من قبيل (164 أ).

فيما يتعلق بالحالة الاعرابية التي يأخذها محمول الجملة الاسمية ومحمول الجملة الرابطية، يمكن ان يتم اسنادها، مبدئيا حسب احدى المسطرتين الآتيتين :

1 ـــ تسند الحالة الاعرابية «الرفع» أو الحالة الاعرابية «النصب» إلى المحمول غير الفعلي بالنظر إلى مخصصه الزماني المؤشر له في البنية الوظيفية.

2 ـــ تسند إلى المحمول غير الفعلي حالته الاعرابية في مرحلة لاحقة أي بعد ادماج الرابط فتكون اذاك قاعدة اسناد الحالة الاعرابية مرتبطة بادماج الرابط وعدم ادماجه.

وتُرَجَّح المسطرة الأولى انها تتلاءم والمبدأ العام الذي يقضي باسناد الحالات الاعرابية طبقا للمعلومات المتوافرة في البنية الوظيفية وانها لا تضطر إلى اضافة قاعدة لا مُبرِّر عام لوجودها.

ويأخذ الحالة الاعرابية «النصب» في الجمل «التصعيدية» اذا تسربت وظيفة المفعول داخل الحمل المدمَج وأُسْنِدت إلى المكون الفاعل :

(168) خب [مض ظن ف (س^{1} : عمرو (س^{1})) متض فا رفع

(س^{2} : [حض نائم ص فض (س ع : خالد (س ع)) متض فا نصب مف نصب مح]

(س^{2}))] متق بؤجد

يَستلزمُ هذا الامكان الثاني لتعليل اعراب المكون المنصوب الثاني في الجمل «التصعيدية» وضع القاعدة الاتية :

(169) «أُسْنِد الحالة الاعرابية النصب إلى المحمول الفضلة في الحمل المدمَج إذا :

أ ــ كان المحمول الرئيسي للجملة من المحمولات «التصعيدية» و

ب ــ كان محمول الحمل المدمَج محمولاً غير فعلي و

ج ــ كانت الوظيفة المفعول مسندة إلى المكون الفاعل في الحمل المدمَج».

كل من هذين الامكانين اللذين اقترحناهما لتعليل إعراب المكون المنصوب الثاني في الجمل التصعيدية يتلاءم ومبادىء النحو الوظيفي.
إلا أننا اذا قارنا بينهما من حيث الإوّاليات التي يستلزمانها (أي من حيث «كُلْفَتُهما») وجدنا الامكان الأوّل أبسط. وتكمن بساطته، أساسا، في انه يمكن من رصد نفس الخاصية، كما يتضح من المقارنة بين القاعدتين (162) و(169)، دون اللجوء إلى إضافة الوظيفة الفضلة خصوصا ان الامكان الثاني لا يغني عن اللجوء إلى نفس العوامل السياقية.

اذا تبين أنْ لَيس لاضافة وظيفة الفضلة مبررات اخرى (أي اذا تبين ان ليس ثمة خصائص اخرى يستلزم رصدها إضافة هذه الوظيفة)، يكون تبني الامكان الأوّل افضل من تبني الامكان الثاني.

خلاصة ما سبق ان البنيات «التصعيدية» التي من قبيل (12 ب) و(13 ب) لا تتضمن الا مفعولا واحدا وان وصفها، لا يستلزم، بالتالي اسناد الوظيفة التركيبية المفعول إلى اكثر من مكون واحد، شأنها في ذلك شأن البنيات الدالة على «انتقال الملكية» التي من قبيل (123 أ ــ هـ).

2.5.8 ــ المفعول في البنيات «التعليلية» :

البنيات «التعليلية» هي، كما تقدم، البنيات الممثل لها بالجمل (10 ب ــ ج) التي نعيد سوقها للتذكير :

(10) أ ـــ شرب المريض الدواء
ب ـــ أشرب الطبيب المريض الدواء.
ج ـــ شرَّب الطبيب المريض الدواء.

وقد دُرج، كما اسلفنا، على اعتبار هذه البنيات متضمنة، كذلك، أكثر من مفعول واحد. ففي النحو العربي القديم، يعد المكونان المنصوبان في الجملتين (10 ب ـــ ج) مفعولا أولا ومفعولا ثانيا. وسنحاول بعد تلخيص مسطرة اشتقاق التراكيب «التعليلية» حسب النحو الوظيفي، ان نبين ان «فرضية المفعول الواحد» كافية لرصد خصائص هذا الضرب من البنيات كفايتها لرصد خصائص البنيات الدالة على «انتقال الملكية» والبنيات «التصعيدية».

أ ـــ تُشْتَقُّ البنيات «التعليلية» في النحو الوظيفي [59]، عن طريق قاعدة من «قواعد تكوين المحمولات»، «قاعدة تكوين البنيات التعليلية»، التي نقترح صوغها، بالنسبة للغة العربية، كما يلي :

(170) تكوين البنيات التعليلية :

دَخــل α { فَعَلْ / فَعِلْ / فَعُلْ } ف (س¹) ... (سⁿ)

خرج α { أفْعَلْ / فَعَّلْ } ف (س⁰) معلِّل (س¹) معلَّل ... (سⁿ)

معنى : «يَعْمَلُ (س⁰) على أن تتحقق الواقعة التي يدل عليها الاطار الحملي ـــ الدَّخل».

حيث يشير الرمز α إلى جذر المحمول.

يتضح من الصياغة (170) لقاعدة تكوين البنيات التعليلية في اللغة العربية الخصائص الاتية :

1 ـــ يُشْتَقُّ الفعل محمول البنيات التعليلية من فِعْلٍ مَصُوغ على وزن «فَعُلْ» أو «فَعَلْ» أو «فَعِلْ» اما بزيادة السابقة «الهمزة» أو السابقة «است» أو بتضعيف الوسط.

2 ـــ يضاف إلى موضوعات الاطار الحملي ـــ الدخل موضوع آخر، الموضوع (س⁰).

3 ـــ يدل الموضوع (س⁰) على «المُعلِّل» (Causer) والموضوع (س¹) على «المُعَلَّل» (Causee).

(59) انظر (ديك 1980 : 53 ـــ 89).

4 ــ يَسْلُب الموضوع «المعلِّل» الموضوعَ «المعَلَّل» خصائصه اذ يصبح «المنفذ» (Agent) الحقيقي ويستأثر بالتالي، بالوظيفة التركيبية الفاعل.

ما يهمنا من خصائص البنيات التعليلية هما الخاصيتان الثانية والرابعة اللتان تطرحان إشكال إسناد الوظائف التركيبية بوجه عام وإشكال عدد المفعولات في هذا الضرب من البنيات على الخصوص.

ب ــ يتميز الاطار الحملي خَرْجُ القاعدة (170) بإضافة موضوع واحد، الموضوع ($س^0$) إلى الموضوعات التي يتضمنها الاطار الحملي الدَّخْل. بعبارة اخرى، اذا كان محمول الاطار الحملي الدخل محمولا أحاديا (أي فعلا «لازما») فانه يصبح بمقتضى القاعدة (170) محمولا ثنائيا كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (171 أ ــ ب).

(171) أ ــ خرجت هند

ب ــ أخرج خالد هندا.

وإذا كان محمولا ثنائيا أي فعلا «متعديا» أصبح بمقتضى هذه القاعدة محمولا ثلاثيا كما يتضح من المقارنة بين الجملة (10 أ) والجملتين (10 ب ــ ج).

في جميع الأحوال، تُسند الوظيفة التركيبية الفاعل إلى الموضوع «المعلِّل»، ايّاً كان عدد الموضوعات. أما الوظيفة التركيبية المفعول، فان اسنادها مرتبط بعدد الموضوعات من جهة ونوعية الوظائف الدلالية التي تحملها هذه الموضوعات من جهة ثانية :

1 ــ اذا كانت البنية التعليلية لا تتضمن الا الموضوعين «المعلِّل» و«المعلَّل» كالجملة (171 ب) فان الوظيفة المفعول تسند آليا إلى الموضوع الثاني.

2 ــ اما اذا كانت متضمنة بالاضافة إلى الموضوع «المعلِّل» والموضوع «المعلَّل»، موضوعا حاملا للوظيفة الدلالية «المتقبل»، فان الوظيفة المفعول يمكن ان تُسند مبدئيا، اما إلى الموضوع «المعلَّل» أو إلى الموضوع «المتقبل».

(172) أ ــ أَفْهَمَ الأستاذُ الطالبَ الدرسَ

ب ــ ؟ افهم الاستاذ الدرسَ الطالبَ.

الا اننا نلاحظ ان الموضوع «المعلَّل» يستقطب خصائص المفعول اكثر من الموضوع «المتقبل»، فهو المؤهل لاحتلال الموقع الموالي لموقع الفاعل دون قيد كما يتبين من المقارنة بين الزوجين الجمليين (173 أ ــ ب) و(174 أ ــ ب) :

(173) أ ــ أسمع خالد هندا أغنية.

ب ــ اسمع خالد فتاة اغنية.

(174) أ ــ ؟ أسمع خالد الأغنية هندا.

ب ــ ؟؟؟ أسمع خالد أغنية هندا.

حيث يتضح ان الموضوع «المتقبل» لا يحتل موقع المفعول الا اذا كان «عبارة محيلة». وهو المؤهل لان يكون فاعل البنية المبنية للمجهول :

(175) أ ــ أُسْمِعَتْ هندٌ أغنيةً

ب * ــ أُسمِعت أغنيةٌ هنداً

الوظيفة المفعول، إذن، تُسند إلى مكون واحد في البنيات التعليلية المتضمنة اكثر من موضوعين ويستقطب هذه الوظيفة المكون «المعلَّل» اما المكون «المتقبل» فان خاصيتيه الاساسيتين : امتناع حذفه (أو صعوبته) واخذه للحالة الاعرابية النصب يُمْكِن تعليلهما، كما سبق ان بيَّنا، بكونه حدًّا «ضروريا» بالنسبة لمحمول البنية وكونه حاملا للوظيفة الدلالية «المتقبِّل».

خــلاصـــــة :

1 ــ يستلزم الوصف الكافي للعلاقة بين البنية الحملية والبنية المكونية، في اللغة العربية، استخدام الوظيفة التركيبية المفعول بالاضافة إلى الوظيفة التركيبية الفاعل باعتبار هاتين الوظيفتين تُحدِّدان المنظور الأول والمنظور الثاني للوجهة التي تُقَدَّم بها الواقعة الدال عليها محمول الجملة.

2 ــ تسند الوظيفة المفعول إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «المستقبِل» و«المتقبِّل» و«الحدث» و«الزمان» و«المكان» دون الحدود الأخرى.

ويتم اسناد هذه الوظيفة إلى الحدود الممكن إسنادها إليها، طبقا لسلمية يحتل فيها الرتبةَ الأولى الحدُّ الحامل للوظيفة الدلالية «المستقبِل».

3 ــ تُحدِّد الوظيفةُ المفعولُ إعرابَ المكون المسندة إليه فيأخذ هذا المكون الحالةَ الاعرابيةَ «النصب» أيا كانت الوظيفة الدلالية التي يحملها والوظيفة التداولية (محور أو بؤرة) التي تُسند إليه في مستوى البنية الاخبارية.

4 ــ اما موقعه فتتفاعل في تحديده وظيفته التركيبية ووظيفته التداولية اذ يحتل موقعَه العادي (الموقع الموالي لموقع الفاعل في الجملة الفعلية والموقع الموالي لموقع المحمول في الجمل الاسمية والرابطية) حين يكون بؤرة جديد والموقع الصَّدْر م* حين يكون بؤرة مقابلة أو محورا أو اسم استفهام والموقع الذي يتوسط موقعي الفعل والفاعل (الموقع م^{2}) حين يكون محورا.

وتخضع قاعدة موقعة المفعول في الموقع الصدر م* لقيد «احادية الموقعة في م*» كما تخضع للقيود الجزيرية.

5 — تقوم علاقة «ربط احالي» بين المكون المفعول المحتل للموقع الصدر م* وموقع أو ضمير داخل الحمل. يربط المفعول المحتل للموقع م* موقعا اذا كان بؤرة مقابلة أو اسم استفهام وضميرا اذا كان محورا. ويخضع الربط الأول («المربط الموقعي») دون الربط الثاني («الربط الضميري») للقيود «الجزيرية» اذ يمتنع ان يربط المفعول المتموقع في م* موقعا داخل «مركب اسمي معقد» أو «بنية عطفية»...

6 — تُسند الوظيفة المفعول إلى مكون واحد في البنيات التي تُعُورِف على اعتبارها متضمنة اكثر من مفعول واحد : البنيات الدالة على «انتقال الملكية» و«البنيات التصعيدية» و«البنيات التعليلية». ويستقطب هذه الوظيفة المكون «المستقبِل» في البنيات الأولى والمكون الفاعل في البنيات الثانية والمكون «المعلَّل» في البنيات الثالثة. ويتبين من تحليل هذه الأنماط الثلاثة من التراكيب انه لا داعي لافتراض مفعولين متباينين («مفعول مباشر» و«مفعول غير مباشر») ولا مبرر لافتراض إمكان إسناد نفس الوظيفة المفعول إلى اكثر من مكون واحد داخل نفس الحمل.

الرباط، 30 يوليه 1985.

الفصل الثالث

البنيات التصعيدية في اللغة العربية
نحو تحليل وظيفي

«البنيات التصعيدية» في اللغة العربية نحو تحليل وظيفي

مدخل :

نقصد بـ «البنيات التصعيدية» البنيات التي من قبيل (1) :

(1) أ ــ ظن خالدٌ هندا قصاصة
ب ــ ظن خالدٌ هندا تكتب القصص
ج ــ ظُنَّت هندٌ قصَّاصةً
د ــ ظُنَّت هندٌ تكتب القصص

الناتجة حسب الانحاء التوليدية ذات الطابع التحويلي [1]، عن تحويل «التصعيد» (Raising) الذي يُنقَل بمقتضاه فاعل الجملة المدمَجة (بفتح الميم) إلى موقع فاعل أو مفعول الجملة الرئيسية. سنسعى، في هذا البحث، إلى وصف خصائص هذا النمط من البنيات دون استخدام تحويل [2] «التصعيد»، معتمدين، أساساً، الاقتراح الوارد في (ديك 1979 وديك 1981).

وينقسم البحث إلى مباحث أربعة. نعرض بإيجاز، في المبحث الأول، للأوصاف التي اقتُرِحَت في النحو العربي القديم وفي أهم الأنحاء الحديثة لرصد خصائص البنيات التصعيدية، ونعرض في المبحثين الثاني والثالث للتحليلين اللذين يقترحهما ديك :

(أ) التحليل القائم على فكرة أن الجمل التي من قبيل (1) والجمل التي من قبل (2) :

---

(1) نضع، في مقابل هذه الأنحاء، الأنحاء التوليدية التي ألغت التحويلات كالنحو المعجمي ــ الوظيفي (Lexical-functional Grammar). انظر للاطلاع على خصائص هذا النحو، بالنسبة للغة العربية، ابحاث د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1981 و1982 و1984 و1985).

(2) من المعلوم ان النحو الذي نحمده (النحو الوظيفي) من الانحاء التي تسعى إلى الاستغناء عن القواعد التحويلية وتعويضها بقواعد تستجيب لقيد «الواقعية النفسية». انظر تفاصيل بنية النحو الوظيفي في مقدمة كتابينا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» و«دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي».

(2) أ ــ ظن خالد ان هندا قصاصة.
ب ــ ظن خالد ان هندا تكتب القصص
ج ــ ظُنَّ ان هندا قصاصة
د ــ ظُنَّ ان هندا تكتب القصص

مشتقة من إطارين حمليين مختلفين و(ب) التحليل الذي يربط بين هاتين الزمرتين من الجمل عن طريق امكان «تسرب» («to penetrate») الوظيفة المفعول أو الوظيفة الفاعل في مستوى الحمل الرئيسي، داخل الحمل المدمَج، مصطلحين على تسمية الفرضيتين المعتمدتين في هذين التحليلين ب «الفرضية المعجمية» و«فرضية التسرب» بالتوالي.

وبعد المفاضلة بين «الفرضية المعجمية» و«فرضية التسرب» والاستدلال على ورود الفرضية الثانية، نخلص، في المبحث الرابع، إلى اعادة طرح اهم الاشكالات المتعلقة بالبنيات التصعيدية في اللغة العربية فنحاول ان نجيب في ضوء هذه الفرضية على الأسئلة الاتية : ما هو نوع العلاقة القائمة بين المكون المفعول والمكون الفاعل في البنيات الممثل لها بالجمل (1) والمحمول الرئيسي ؟ ما هي الوظائف التداولية التي يمكن ان تسند إلى هذا المكون ؟ وما هي المواقع التي يمكن ان يحتلها ؟ كم مفعولًا في هذا الضرب من التراكيب وكيف يمكن تحليل نصب المكون المنصوب الثاني في الجمل التي من قبيل (1 أ) و(1 ج) ؟ كيف يمكن ان تعالج، في إطار «فرضية التسرب»، ظاهرتا ما أسماه النحاة العرب القدماء «الالغاء» «والتعليق» ؟

1 ــ افعال «التصعيد» :

1.1 ــ في النحو العربي القديم :

يُدرِج النحاة العرب القدماء في باب «ظن واخواتها» مجموعة من الأفعال يؤالف بينها انها تدخل على «مبتدأ» و«خبر» فتنصبهما على أساس ان الأول «مفعول أول» والثاني «مفعول ثان». فالجملة (3)، مثلًا، مشتقة حسب تحليل النحاة العرب القدماء، من الجملة الأصل (4) المكونة من اسمين : «مبتدأ» و«خبر» :

(3) حَسِبَ خالد هندا لغوية
(4) هند لغوية.

ويقسم النحاة العرب القدماء مجموعة هذه الأفعال بالنظر إلى دلالتها، قسمين : «افعال قلوب» و«افعال تحويل». وتنقسم «افعال القلوب» بدورها إلى فئات ثلاث : الأفعال الدالة على «الظن» («حجا» و«عدّ» و«زعم» و«جعل» و«هبْ») والأفعال الدالة على «اليقين»

(«علم» و«وجد» و«ألفى» و«درى» و«تعلم») والأفعال التي ترد دالة على «الظن» كما ترد دالة على «اليقين» («ظن»، و«حسب» و«خال» و«رأى»). أما أفعال القسم الثاني، «افعال التحويل»، فانها الأفعال الدالة على الانتقال من حالة إلى حالة أو من وضع إلى وضع وتضم الأفعال الاتية : «صيَّر»، و«اصار»، و«جعل» و«ترك» و«اتخذ».

وينبه النحاة العرب القدماء الى ان جل هذه الأفعال من «المشترك اللفظي» اذ يدل الفعل الواحد منها على عدة معان متباينة، فالفعل «عد»، على سبيل المثال، يرد دالا على «الظن» كما في الجملة (5) :

(5) عد خالد هندا لغوية.

كما يرد دالا على عملية العد الحسابية كما في الجملة (6) :

(6) عد الاستاذ الطلبة الحاضرين.

ويبرر النحاة التنبيه إلى الاشتراك اللفظي الذي تمتاز به جل هذه الأفعال بان التباين في المعنى يؤدي إلى تباين في التصرف التركيبي. فالفعل «عد»، مثلا، ينصب مفعولين اذا ورد دالا على «الظن» وينصب مفعولا واحدا اذا ورد دالا على العملية الحسابية كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (5) و(6). ويترتب عن هذا ان الأفعال الدالة على معان متباينة لا تندرج في باب «ظن» واخواتها الا بالنسبة لمعنى واحد، المعنى الذي يطابق نصبها لمفعولين اثنين. فالفعل «عد» لا يندرج في هذا الباب الا باعتباره دالا على معنى «الظن» وناصبا بالتالي لمفعولين.

يقوم اذن التحليل الذي يقترحه النحاة العرب القدماء لوصف البنيات التي من قبيل (3) على فكرتين اساسيتين : دلالة الفعل في هذه البنيات على معنى «الاعتقاد» بشقيه «الظن» و«اليقين» أو معنى «الانتقال من حالة إلى حالة» ودخول هذا الفعل على جملة مُكوَّنة من «مبتدأ» و«خبر» يصبحان مفعولين له.

ويمكن ان نلاحظ على هذا التحليل، انطلاقا من فهمنا للبنيات التصعيدية ما يلي :

1 ــ ثمة بنيات هي الى «البنيات العليلية» (Causative Structures) اقرب منها إلى البنيات التصعيدية. هذه البنيات هي التي يمكن أن نمثّل لها بالجملتين الاتيتين.

(7) أ ــ صَيَّرْتُ الطين خزفا
ب ــ أَصَرْتُ الطين خزفا.

فالتحليل الذي يبدو لنا أكثر ملاءمة لخصائص هذا الضرب من التراكيب هو التحليل المُنطلَق فيه من ان مصدر اشتقاق الجملتين (7 أ ــ ب) هي البنية (8) لا البنيتان (9 أ ــ ب).

(8) صار الطين خزفا.

(9) أ ــ صيرت [الطين خزف]

ب ــ اصرت [الطين خزف]

2 ــ ليس أصل منصوبي هذه المجموعة من الأفعال «مبتدأ» و«خبرا» بل اصلها «فاعل» و«محمول» فعلي كما في الجملة (10) :

(10) حسب خالد هنداً تكتب الشعر

أو «محمول» غير فعلي (اسم، صفة...) كما في الجملة (3).

3 ــ تتضمن هذه التراكيب مفعولا واحدا لا مفعولين كما يذهب إلى ذلك النحاة العرب القدماء. ويأخذ وظيفة المفعول المكون المنصوب الأول («هندا» في الجملة (3) مثلا) دون المكون المنصوب الثاني [3].

4 ــ لا يتضح من التحليل العربي القديم كيف تسند هذه الوظيفة إلى معمولي [4] الفعل أي كيف يتم الربط بين الجملتين (11 أ) و(11 ب) :

(11) أ ــ حسب عمرو ان خالدا يعشق هندا

ب ــ حسب عمرو خالدا يعشق هندا.

2.1 ــ في النحو الوظيفي :

يتم الربط حسب الانحاء التوليدية ذات الطابع التحويلي بين الجملتين (11 أ) و(11 ب)

(3) انظر دفاعنا عنًا اسميناه : «فرضية المفعول الواحد»، بالنسبة للبنيات التصميمية والبنيات التحليلية والبنيات الدالة على «انتقال الملكية» التي من قبيل :

اعطى خالد هندا خاتما.

وهب خالد هندا داره

منح الأستاذ الطالب جائزة.

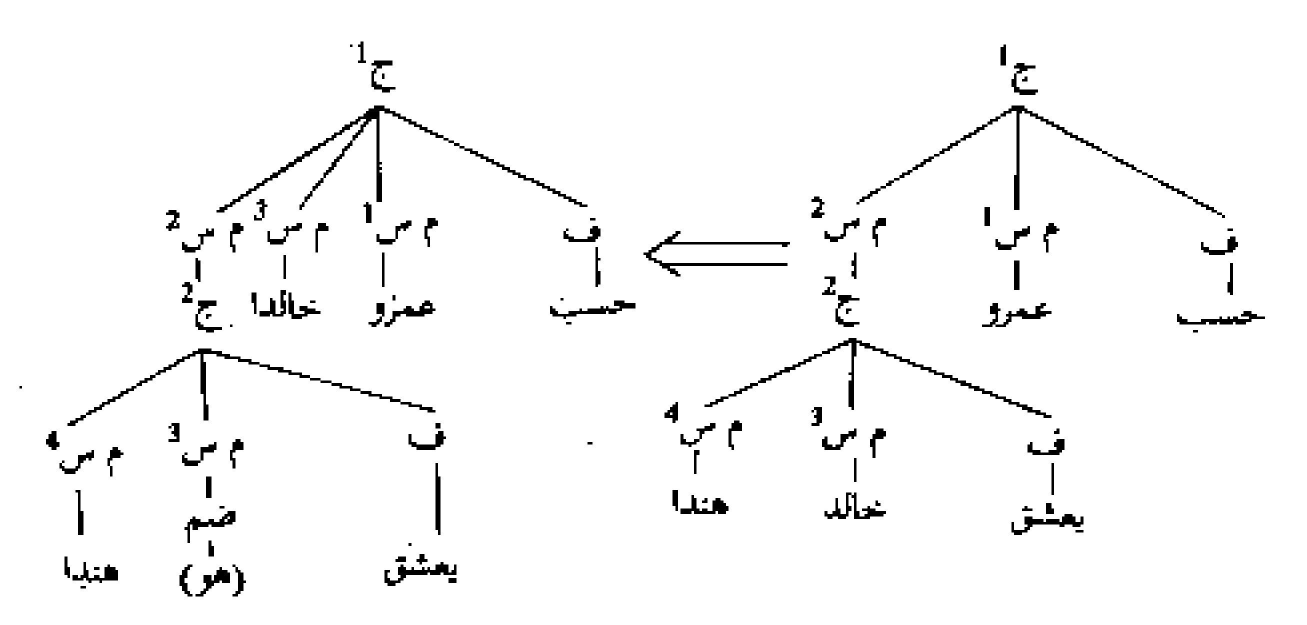
مقالنا حول «المفعول في اللغة العربية».

(4) راجع مختلف الاقتراحات التي قدمت، في إطار النحو التوليدي التحويلي، في (بوسطل 1974) وانظر للنقاش الذي دار حول ورود قاعدة تحويل التصعيد (لايتفوت 1976)، و(بريزنان 1976) و(باخ 1977).

وانظر كذلك التحليل الذي اقترح، اخيرا، في اطار «نظرية الربط العاملي» (Government Binding Theory) الاستغناء عن قاعدة تحويل «التصعيد إلى المفعول» (Raising to Object) ويقوم هذا التحليل (تحليل «الاعراب الاستثنائي» (Exceptional Case Marking) على افتراض ان بعض الأفعال تصبح عاملة في فاعل الجملة المدمجة فتسند إليه الحالة الاعرابية النصب بعد ان يتم حذف ج (شومسكي 1982 : 55، 63 ...).

عن طريق قاعدة تحويلية، قاعدة «تصعيد الفاعل إلى المفعول» (Subject-to-Object Raising) ينقل بمقتضاها المكون فاعل الجملة المدمجة (بفتح الميم) إلى موقع مفعول الفعل الرئيسي (فعل الجملة المدمجة) كما يتبين من التمثيل الشجري الآتي :

(12)



وقد اقتُرِحَت، في إطار النظرية التوليدية نفسها، تحليلات ترصد خصائص البنيات التصعيدية دون اللجوء إلى قاعدة تحويلية. ففي اطار «النحو المعجمي — الوظيفي» (Lexical-Functional-Grammar)، مثلا، يُدرِج د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982 : 239 — 248) مجموعة افعال التصعيد في زمرة «افعال المراقبة» (verbes de contrôle) التي تضم، بالاضافة إلى هذه الأفعال «الأفعال الروابط» و«افعال المقاربة» و«افعال الشروع»، ويُرجع الجمل التي تتضمن افعال التصعيد الى بنية مكونية تتكون من الفعل ومركبين اسميين و«فضلة حملية» وتُسنَد إلى المركبين الاسميين الوظيفتان النحويتان الفاعل والمفعول (5).

اما بالنسبة للنحو الوظيفي فلا يمكن ان يتم في اطاره وصف البنيات التصعيدية الا طبقا لمسطرة لا تستخدم أية قاعدة تحويل. ويقترح ديك (ديك 1979 وديك 1981)، لوصف هذا النمط من البنيات تحليلين اثنين يتلاءمان كلاهما ومبادىء النحو الوظيفي.

---

(5) على أساس هذا التحليل، يقترح د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1981) ان يكون التمثيل المعجمي للفعل «ظن» هو التمثيل الآتي :

ظن = ((فا) (مف) (فض حم))
((2) (1))

حيث (فا = فاعل، مف = مفعول، فض حم = فضلة حملية)

يقوم التحليل الأوّل على فكرة ان للفعل «حسب» اطارين حمليين مختلفين يشكلان مَصْدَرَيْ اشتقاق للجملتين (11 أ) و(11 ب). ويرجع التحليل الثاني إلى مبدأ «التسرب» الذي يُبيح ان تَنْفذَ احدى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول إلى داخل الحمل المدمَج (بفتح الميم) فتسند إلى أحد مكوناته (المكون الفاعل بالذات).

نصطلح على تسمية الفرضيتين المعتمدتين في هذين التحليلين «الفرضية المعجمية» و«فرضية التسرب»، بالتوالي، ونخصِّص الفقرتين التاليتين لتمحيص ملاءمة كل منهما لخصائص البنيات التصعيدية في اللغة العربية.

2 ــ الفرضية المعجمية :

نُذَكِّر بان البنية مصدر اشتقاق الجملة، حسب النحو الوظيفي، «اطار حملي» يُمَثِّل للمعلومات الاتية : المحمول ومقولته التركيبية وعدد محلات موضوعات المحمول وقيود الانتقاء التي تخضع لها الموضوعات والوظائف (الأدوار) الدلالية التي يأخذها كل موضوع. وهذا على سبيل المثال، الاطار الحملي للفعل «شرب».

(13) شرب ف (س^1 : حي (س^1)) منف (س^2 : سائل (س^2)) متق

والأطر الحملية صنفان : اطر حملية «أصول» تتضمن المحمولات غير المشتقة من محمولات اخرى وأطر حملية «مشتقة». وتضطلع قواعد «الأساس» (Fund) بتوفير الأطر الحملية حسب التوزيع الاتي : يعطي «المعجم» (Lexicon)، في شكل قوائم، الأُطُرَ الحملية الأصول وتَشْتَقُّ قواعد تكوين المحمولات (Predicates formation rules) الأطر الحملية الفروع.

فيما يتعلق بالبنيات التصعيدية، يمكن الفرق حسب الفرضية المعجمية، بين الجملتين (11 أ) و(11 ب) المكررتين هنا للتذكير :

(11) أ ــ حسب عمرو ان خالدا يعشق هندا

ب ــ حسب عمرو خالدا يعشق هندا.

في انهما مشتقتان من إطارين حمليين مختلفين على اعتبار ان للفعل «حسب» في الجملة الأُولى اطارا حمليا يباين الاطار الحملي الذي له في الجملة الثانية.

على هذا الأساس، يكون مصدر اشتقاق الجملة (11 أ) هو الاطار الحملي (14) :

(14) حسب ف(س^1 : انسان (س^1)) منض (س^2 : حمل (س^2)) متق

في حين ان مصدر اشتقاق الجملة (11 ب) يكون الاطار الحملي (15) :

(15) حسبف(س^{1} : انسان (س^{1})) متض (س^{2}) متق (س^{3} : [Φ (س^{2}) فا] (س^{3})) فض

يشكل الفعل «حسب» في الاطار الحملي (14) محمولا ثنائيا يربط بين موضوعين : اسم وحمل يحملان الوظيفتين الدلاليتين الآتيتين : «المتموضع» و«المتقبَّل» بالتوالي .

ويشكل نفس الفعل، في الاطار الحملي (15)، محمولا ثلاثيا اذ يربط بين ثلاثة موضوعات تحمل الوظائف الدلالية «المتموضع» و«المتقبل» و«الفضلة» (Complement). ويتكون الموضوع الثالث، الموضوع الفضلة في الاطار الحملي (15)، من محمول (Φ) يعود احاليا فيه الموضع الفاعل على الموضوع الثاني، الموضوع (س^{2}).

يمر اشتقاق الجملة (11 أ) طبقا للفرضية المعجمية بالمراحل الآتية :

تُبنى انطلاقا من الاطار الحملي (14) البنية الحملية (16) :

(16) خب [مض حسبف(س^{1} : عمرو (س^{1})) متض
(س^{2} : {حض عشقف(س ع : خالد (س ع)) متض (س ح : هند (س ح)) متق} (س^{2})) متق]

وتشكل البنية الحملية (16) دخلا لقواعد اسناد الوظائف التركيبية التي تُجرى [6]، أولا، في مستوى الحمل المدمَج (بفتح الميم) فتسند الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول إلى الموضوعين (س ع) و(س ح) :

(17) خب [مض حسبف(س^{1} : عمرو (س^{1})) متض
(س^{2} : {حض عشقف(س ع : خالد (س ع)) متض فا (س ح : هند (س ح)) متق مف} (س^{2})) متق]

ثم في مستوى الحمل المدمِج (بكسر الميم) حيث تسند الوظيفتان الفاعل والمفعول إلى الموضوع (س^{1}) والموضوع (س^{2})، بالتوالي، فينتج عن ذلك البنية الوظيفية الجزئية (18) :

(18) خب [مض حسب ف (س^{1} : عمرو (س^{1})) متض فا
(س^{2} : {حض عشق ف (س ع : خالد (س ع)) متض فا (س ح : هند (س ح)) متق مف} (س^{2})) متق مف]

ثم تسند الوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» إلى الحمل المدمَج برمته على اعتبار ورود الجملة (11 أ) جوابا للجملة (19) :

(19) ماذا حسب عمرو ؟

والوظيفة التداولية «المحور» إلى موضوع الحمل المدمَج (س ع) باعتباره «محط الحديث» فتنقل البنية الوظيفية الجزئية (18) إلى البنية الوظيفية التامة التحديد (20) :

---

(6) يخضع اسناد الوظائف، في الجمل المتعددة الحمول (الجمل المركبة) لمبدأ «السلكية» (cyclicity) الذي يقضي بان تُسند الوظائف داخل الحمل المدمَج أولا ثم داخل الحمل المدمِج ثانيا.

(20) خب [مض حسب ف (س^1 : عمرو (س^1)) متض فا

(س^2: {حض عشق ف (س ع : خالد (س ع)) متض فا مع

(س ح : هند (س ح)) متق مف} (س^2)) متق مف يوّجد]

وتتكفل «قواعد التعبير» (قواعد اسناد الحالات الاعرابية وقواعد الموقعة...) انطلاقا من المعلومات المتوافرة في البنية الوظيفية (20) ببناء بنية مكونية تتحقق فيما بعد في شكل الجملة (11 أ).

اما الجملة (11 ب) فتشتق انطلاقا من الأطار الحملي (15) حسب المراحل الاتية : يُنقَلُ الأطارُ الحملي (15) عن طريق ادماج الحدود، إلى البنية الحملية (21) :

(21) خب [مض حسب ف (س^1 : عمرو (س^1)) متض (س^2 : خالد (س^2)) متق

(س^3 : [حض عشق ف (س^2 : يـ ــ (س^2)) متض متق}

(س ع : هند (س ع)) متق} (س^3)) فض]

حيث يشير الرمز (يـ ــُ) إلى الضمير المتقطع في الفعل «يعشق» العائد احاليا على الموضع (س^2) [7].

وتنقل البنية الحملية (21) إلى بنية وظيفية جزئية عن طريق اسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول إلى موضوعي الحمل المدمَج (بفتح الميم) (س^2) و(س ع) ثم اسناد هاتين الوظيفتين إلى موضوع المحمول الرئيسي (س^1) و(س^2) :

---

(7) نتبنى، بالنسبة لطبيعة اللواصق الفعلية في اللغة العربية، تحليل د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1985) الذي يصنف هذه اللواصق صنفين لواصق ــ ضمائر، ولواصق تشكل علامات مطابقة الفعل والفاعل. كل اللواصق الفعلية في اللغة العربية ضمائر تحمل الوظيفة التركيبية الفاعل الا لاصقتي الغائب والغائبة (ــَـ) و(ــَـ ت) بالنسبة للماضي و(يـ ــُ) و(تـ ــُ) بالنسبة للمضارع اللتين تردان ضميرين في الجمل التي من قبيل :

خالد نجح

هند نجحت

خالد يكتب الشعر

هند تكتب الشعر.

وعلامتي مطابقة في الجمل التي من قبيل :

نجح خالد

نجحت هند

يكتب خالد الشعر

تكتب هند الشعر.

(22) خب [مض حسب ف (س^{1} : عمرو (س^{1})) متض فا (س^{2} : خالد (س^{2})) متق مف
(س^{3} : [حض عشق ف (س^{2} : (يتـ ـــُـ) (س^{2})) متض فا
(س ع : هند (س ع)) متق مف] (س^{3})) فض]

ويتم الحصول على بنية وظيفية تامة التحديد باسناد الوظيفتين التداوليتين «بؤرة الجديد» و«المحور» إلى حمل الجملة رمته وإلى موضوع المحمول الرئيسي (س^{2}) بالتوالي :

(23) خب [مض حسب ف (س^{1} : عمرو (س^{1})) متض فا (س^{2} : خالد (س^{2})) متق مف مح
(س^{3} : [حض عشق ف (س^{2} : (يتـ ـــُـ) (س^{2})) متض فا
(س ع : هند (س ع)) متق مف] (س^{3})) فض] بؤجد

وتنقل البنية الوظيفية (23) عن طريق اجراء قواعد التعبير، إلى بنية مكونية تتحقق في الجملة (11 ب).

يزكي التحليلَ الذي يعتمد «الفرضية المعجمية» المِيَزُ الاتية :

1 — تلاؤمه ومبادىءَ النحو الوظيفي اذ لا يستلزم أية قاعدة تحويلية للربط بين الجملتين (11 أ) و(11 ب)،

2 — وعدم استلزامه ادخال أي تعديل على القواعد التي يتضمنها النحو. الا ان هذا التحليل يعترض تَبَنِّيهِ المشاكلُ الاساسية الثلاثة الاتية :

1) يمنع افتراضُ ان للجملتين (11 أ) و(11 ب) مصدري اشتقاق مختلفين من الربط المباشر بينهما فلا يتيح وصف التماثل الدلالي بين الفعل «حسب» في الجملة الأولى وبينه في الجملة الثانية.

2) لا يُلْجَأُ، عادة إلى التمثيل لخصائص محمول ما في إطارين حمليين مختلفين الا اذا كان هذا المحمول دالا على معنيين مختلفين، أي الا اذا كان من «المشترك اللفظي».

ولنأخذ مثالا لذلك الفعل «سمع» في الجملتين (24 أ — ب) :

(24) أ — سمع خالد ان عليا يغني
ب — سمع خالد عليا يغني.

تفيد الجملة (24 أ) ان خالدا أُخبر بان عليا يُغَنّي في حين ان الجملة (24 ب) تفيد ان خالدا استمع إلى علي وهو يغني. بعبارة اخرى، يدل الفعل «سمع» في الجملة الأولى على معنى الاخبار ويدل في الجملة الثانية على معنى الادراك الحسي لصوت. يلزم عن اختلاف المعنيين الدَّال عليهما «سمع» في الجملتين (11 أ) و(11 ب) ان لا علاقة بين هاتين الجملتين وان وصفهما الملائم يستوجب اعتبارهما مشتقتين من بنيتين مختلفتين. يعني هذا،

بالنسبة للنحو الوظيفي، وجوب افراد اطارين حمليين مختلفين للفعل «سمع» يشكلان مصدري اشتقاق الجمل التي من قبيل الجملة (24 أ) من جهة والجمل التي من قبيل الجملة (24 ب) من جهة ثانية. هذان الاطاران الحمليان هما الاطاران (25) و(26) :

(25) سمع ف (س^{1} : حي (س^{1})) منف (س^{2} : حمل (س^{2})) متق

(26) سمع ف (س^{1} : حي (س^{1})) منف (س^{2}) متق (س^{3} : [Φ (س^{2}) فا] (س^{3})) فض

ويختلف الأمر بالنسبة للجملتين (11 أ) و(11 ب)، فهما جملتان مترادفتان اذ ان الفعل «حَسِبَ» معناه في الجملة الأولى هو معناه في الجملة الثانية. ويلزم عن ترادف هاتين الجملتين الربط بينهما من حيث مصدر اشتقاقهما أي وصفهما على أساس انهما مشتقتان من بنية واحدة، أي من إطار حملي واحد.

3) يأخذ المكون (س^{2}) حسب الفرضية المعجمية، بالنسبة للمحمول الرئيسي، كما يتبين من الاطار الحملي (15)، الوظيفة الدلالية «المتقبل» وهذا مخالف للحدس من حيث افتراض ان بين المكون «خالد» والفعل «حسب» في الجملة (11 ب) علاقة دلالية ما. ما هو وارد هو ان هذه العلاقة الدلالية قائمة بين الفعل (حسب) و«خالدا يعشق هندا» لا بينهُ وبين المكون «خالدا» بمفرده. أما المكون «خالدا» فانه لا يرتبط دلاليا، بالفعل الرئيسي بل بالفعل المدمَج (بفتح الميم) «يعشق» اما علاقته بالفعل الرئيسي فهي علاقة تركيبية صرف إذ يأخذ، بالنسبة إليه، الوظيفة التركيبية المفعول. بعبارة اخرى، يفترض التحليل الذي يعتمد الفرضية المعجمية ان المكون (س^{2}) في الاطار الحملي (15) موضوع من موضوعات المحمول الرئيسي في حين انه موضوع من موضوعات المحمول المدمَج اذ لا ارتباط دلالي له الا بهذا المحمول [8].

3 ـــ فرضية «التسرب» :

يقوم التحليل الثاني الذي يقترحه ديك لوصف البنيات التصعيدية على المبدأ الآتي : يمكن ان يتسرب اسناد الوظيفتين التركيبيتين، في الجمل التي يدل محمولها على «الاعتقاد» كـ «ظن» و«حسب» و«عد»... إلى داخل الحمل المدمَج (بفتح الميم) فينتقي احد موضوعاته فاعلا أو مفعولا للمحمول الرئيسي.

لنعد إلى الجملتين (11 أ) و(11 ب) المكررتين هنا للتذكير لنتبين كيف يتم اشتقاق كل

---

(8) إلى هذا يذهب د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1981 و1982) حيث يُقْصي المكون المفعول من البنية الحملية للجمل التي تتضمن فعلا كـ «ظن» و«حسب»،... ويعتبر ان موضوعي هذه الأفعال هما الفاعل والفضلة الحملية (انظر التمثيل المعجمي للفعل «ظن» في الهامش (5)).

منهما حسب هذا التحليل.

(11) أ ــ حسب عمرو ان خالدا يعشق هندا
ب ــ حسب عمرو خالدا يعشق هندا.

تقاسم الجملة (11 ب) الجملة (11 أ) نفس مصدر الاشتقاق، أي البنية الحملية (16) المكررة هنا للتذكير.

(16) [خب مض حسب ف (س^{1} : عمرو (س^{1})) متض
(س^{2} : [مض عشق ف (س ع : خالد (س ع)) متض
(س ح : هند (س ح)) متق] (س^{2})) متق]

تشكل البنية (16) دخلا لقواعد اسناد الوظائف التركيبية التي تطبق في مستويين على التوالي : مستوى الحمل المدمَج (بفتح الميم) ومستوى الحمل المدمِج (بكسر الميم). تُسْنَد، في المستوى الأول الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول إلى الموضوعين (س ع) و(س ح) بالتوالي، الحاملين للوظيفتين الدلاليتين «المتموضع» و«المتقبل». اما في المستوى الثاني، مستوى الحمل المدمِج، فتسند الوظيفة التركيبية الفاعل إلى الموضوع (س^{1}) وتسند الوظيفة التركيبية المفعول اما إلى الحمل المدمَج برمته، أي الموضوع (س^{2}) فينتج عن ذلك بناء البنية الوظيفية الجزئية (18) المكررة هنا للتذكير :

(18) خب [مض حسب ف (س^{1}: عمرو (س^{1})) متض فا
(س^{2} : [حض عشق ف (س ع : خالد (س ع)) متض فا
(س ح : هند (س ح)) متق مف] (س^{2})) متق مف]

أو إلى الموضوع الفاعل (س ع) داخل الحمل المدمَج، طبقا لمبدأ «التسرب» فيتم بذلك بناء البنية الوظيفية الجزئية (27) :

(27) خب [مض حسب ف (س^{1} : عمرو (س^{1})) متض فا
(س^{2} : [حض عشق ف (س ع : خالد (س ع)) متض فا مف
(س ح : هند (س ح)) متق مف] (س^{2})) متق]

هذان الامكانان اللذان يتيحهما مبدأ «التسرب» في اسناد الوظيفة التركيبية المفعول (اسنادها إلى الحمل المدمَج رمته أو إلى احد موضوعاته) يؤديان إلى بناء بنيتين وظيفيتين مختلفتين، البنية (18) والبنية (27)، تتحقق أولاهما في شكل الجملة (11 أ) وثانيهما في شكل الجملة (11 ب).

ويصدق مبدأ «التسرب» في اسناد الوظيفة الفاعل صدقه في اسناد الوظيفة المفعول.

لنأخذ، مثلاً، الجملتين (28 أ) و(28 ب) المبنيتين للمجهول :

(28) أ ـــ ظُنَّ ان خالدا قتل عمرا
ب ـــ ظُنَّ خالد قتل عمرا

تُعَدُّ الجملة (28 أ) طبقا لفرضية «التسرب»، ناتجة عن اسناد الوظيفة الفاعل، في مستوى الحمل المدمِج (بكسر الميم) إلى الحمل المدمَج (بفتح الميم). وتعد الجملة (28 ب) ناتجة عن اسناد هذه الوظيفة في نفس المستوى إلى الموضوع («خالد») الفاعل في الحمل المدمَج.

تشتق، إذن، البنيات التصعيدية التي من قبيل (11 ب) و(28 ب) حسب فرضية «التسرب»، عن طريق «نفوذ» احدى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول داخل الحمل المدمَج وانتقاء احد موضوعاته فاعلا أو مفعولا للمحمول الرئيسي.

ويتوقف امكان تسرب الوظيفتين الفاعل والمفعول داخلَ الحمل المدمَج على توافر الشرطين الآتيين : (9)

1 ـــ تتسرب هاتان الوظيفتان داخل الحمل المدمَج اذا كان المحمول الرئيسي من المحمولات «التصعيدية» أي من المحمولات الدالة على «الاعتقاد» كـ «ظن» و«حسب» و«عدَّ» ... أما اذا كان المحمول الرئيسي غير منتم لهذه المجموعة، فان التسرب يمتنع كما يدل على ذلك لحن الجملة (29 ب) :

(29) أ ـــ استنتج عمرو ان خالدا يعشق هندا
ب * ـــ استنتج عمرو خالدا يعشق هندا.

2 ـــ تُسنَد الوظيفة «المتسربة» (الفاعل أو المفعول) إلى الموضوع الفاعل دون غيره كما يدل على ذلك لحن الجملتين (30) و(31) في مقابل الجملتين (11 ب) و(28 ب) :

(30) * حسب عمرو هندا يعشق خالد
(31) * ظُنَّ عمرو قتل خالد

ويعد هذا الشرط الثاني من خصائص قاعدة التصعيد الكلية.

يزكي التحليل الذي يعتمد فرضية «التسرب»، بالاضافة إلى عدم استخدامه لأية قاعدة تحويلية وتلاؤمه، بالتالي ومبادىءَ النحو الوظيفي، انه يتيح، بخلاف التحليل المعتمد للفرضية

(9) ثمة شرط ثالث نفصِّل القول فيه في الفقرة المخصصة لظاهرة «التعليق» (الفقرة 3.4) وهو ألّا يتصدر الحملَ المدمَج (بفتح الميم) «مصدري» (Complementizer) كـ «أنَّ» و«ما» و«اللام» وغيرها.

المعجمية، الربط بين الجمل التي من قبيل (11 أ) والجمل التي من قبيل (11 ـ ب) إذ إنه يفترض ان مصدر اشتقاق هذين الضربين من الجمل مصدر واحد (الاطار الحملي (14)).

غير انه يكلف، في مقابل ذلك، ادخال بعض التعديل على صياغة قواعد اسناد الوظائف التركيبية وعلى القيود التي تخضع لها هذه القواعد.

تسند الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول، في النحو الوظيفي، كما هو معلوم إلى حدود حاملة لوظائف دلالية («منفذ»، «متقبل»، «مستقبل»، «زمان»...) ويتم اسناد كل من الوظيفتين التركيبيتين طبقا لسلمية معينة تترتب فيها الوظائف الدلالية حسب اسبقيتها في اخذ الوظيفة الفاعل أو الوظيفة المفعول [10]. وقد بينّا في مكان آخر «سلمية اسناد الفاعل» و«سلمية اسناد المفعول» بالنسبة للغة العربية. ويمكن تلخيص هاتين السلميتين في السلمية الآتية :

(32) سلمية اسناد الفاعل والمفعول :

	منف	مستق	متق	حد / زم / مك
فا	< +	< +	< +	+
مف		< +	< +	+

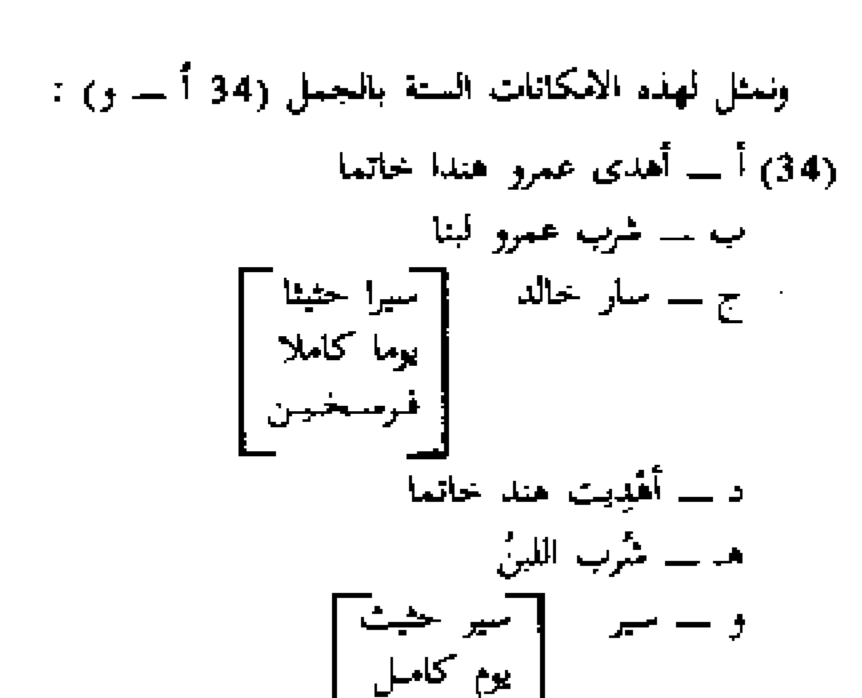
انطلاقا من السلمية (32) يمكن صياغة امكانات اسناد الفاعل والمفعول في اللغة العربية كما يلي :

(33)

	منف	مستق	متق	حد / زم / مك
أ ـ	فا	مف		
ب ـ	فا		مف	
ج ـ	فا			مف
د ـ		فا		
هـ ـ			فا	
و ـ				فا

(10) انظر سلّميتي اسناد الفاعل واسناد المفعول في مقالينا حول «الفاعل في اللغة العربية» (الفصل الأول من الجزء الأول من كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي») و«المفعول في اللغة العربية» (الفصل السابق من هذا الكتاب).

ونمثل لهذه الامكانات الستة بالجمل (34 أ ــ و) :



(34) أ ــ أهدى عمرو هندا خاتما

ب ــ شرب عمرو لبنا

ج ــ سار خالد [سيرا حثيثا / يوما كاملا / فرسخين]

د ــ أهْدِيت هند خاتما

هـ ــ شُرِب اللبنُ

و ــ سير [سير حثيث / يوم كامل / فرسخان]

يلاحظ انه ليس من بين هذه الامكانات الستة ما يتنبأ باسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول في حالة تسربهما داخل الحمل المدمَج في البنيات التصعيدية. يلزم، اذن، اضافة الامكانين الآتيين الى الامكانات الستة السابقة :

(35) منف مستق متق [حد / زم / مك] فام

(ز) فـا مف

(ح) فـا

حيث نرمز بـ (فام) إلى الفاعل المدمَج أي فاعل الحمل المدمَج، في البنيات التصعيدية.

يتضح من صياغة الامكانين الاخيرين ان الوظيفتين الفاعل والمفعول تسندان إلى حد حامل لوظيفة تركيبية وظيفة الفاعل. هذان الامكانان يتنافيان و«قيد احادية الاسناد» الذي اقترحنا صوغه كما يلي [11] :

(36) قيد أحادية الاسناد :

«تحمل موضوعات الحمل وظائف دلالية ووظائف تركيبية ووظائف تداولية على أساس ان :

أ ــ لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة واحدة من كل نوع من الوظائف الثلاث داخل نفس الحمل،

(11) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية»

ب ـــ لا وظيفة تسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل نفس الحمل».

ويناقض اسناد الفاعل أو المفعول إلى فاعل الحمل المدمَج الشق الأوّل من القيد (36) اذ يترتب عنه اسناد وظيفتين اثنين من نفس المستوى الوظيفي (فاعل وفاعل أو فاعل ومفعول) إلى نفس الحد داخل نفس الحمل. ويبرر ديك (1979) ضرورة حمل هذا الحد للوظيفتين التركيبيتين معا (الفاعل والفاعل أو الفاعل والمفعول) بأن هاتين الوظيفتين تُسهمان كلتاهما في تحديد خصائص البنيات التصعيدية. ولنأخذ، مثالا لذلك، الحد (س ع) في البنية (27) الذي يحمل بالاضافة إلى الوظيفة الدلالية «المتموضع» الوظيفة التركيبية الفاعل المسندة إليه في مستوى الحمل الذي ينتمي إليه (الحمل المدمَج) والوظيفة التركيبية المفعول المسندة إليه عن طريق «التسرب»، في مستوى الحمل الرئيسي :

(37) (س ع : خالد (س ع)) متض فا مف

تحدد الوظيفة التركيبية الأولى (الفاعل) مطابقة هذا المكون للفعل (أو المحمول بوجه عام) الذي يليه كما يتبين من المقارنة بين زمرتي الجمل الآتيتين :

(38) أ ـــ حسب عمرو خالدا يعشق هندا
ب ـــ حسب عمرو الخالدَين يعشقان هندا
ج ـــ حسب عمرو الخالِدين يعشقون هندا
د ـــ حسب عمرو خالدا عاشقا
هـ ـــ حسب عمرو الخالدَين عاشقَيْن
و ـــ حسب عمرو الخالِدين عاشقِين.

(39) أ* ـــ حسب عمرو الخالدَيْن يعشق هندا
ب* ـــ حسب عمرو الخالِدين يعشق هندا
ج* ـــ حسب عمرو الخالدَين عاشقا
د* ـــ حسب عمرو الخالِدين عاشقا.

وتُحدِّد نفسُ الوظيفة صيغةَ محمول الحمل المدمَج، أي صيغة «البناء للمعلوم» أو صيغة «البناء للمجهول».

اما الوظيفة التركيبية الثانية (الوظيفة المفعول) فانها تحدد الخاصيتين الاساسيتين للمكون الذي يشكّل مفعول المحمول الرئيسي : (أ) الموقع الذي يحتله (الموقع الموالي لموقع الفاعل) و(ب) الحالة الاعرابية («النصب») التي يأخذها.

اذا قارنا بين التحليلين المقترحين، التحليل الذي يعتمد «الفرضية المعجمية» والتحليل الذي يعتمد «فرضية التسرب» وَجَدْنا التحليل الثاني يَفْضُلُ التحليل الأول من حيث إنه اكثر

ملاءمة للمعطيات الموصوفة بالرغم من انه يكلف ادخال تعديل على بعض قواعد النحو.

لهذه المزية، نتبنى التحليل الثاني ونحاول، في الفقرة الموالية، ان نتبين مدى وروده في رصد الخصائص الأساسية للبنيات التصعيدية في اللغة العربية.

4 — فرضية «التسرب» وخصائص البنيات التصعيدية في اللغة العربية :

نتعرض الآن للخصائص الاساسية للبنيات التصعيدية في اللغة في ضوء «فرضية التسرب» ونتناول، على التوالي، الخصائص الوظيفية والخصائص الرتبية والخصائص الاعرابية.

1.4 — الوظائف في البنيات التصعيدية

1.1.4 — الوظائف الدلالية :

سبق ان أشرنا إلى أن المكون مفعول المحمول الرئيسي في التراكيب التي من قبيل (11 ب) لا يشكل، في مستوى البنية الحملية، موضوعا لهذا المحمول وانما هو موضوع من موضوعات محمول الحمل المدمَج كما يتضح من البنية الحملية (16) المعادة هنا للتذكير :

(16) خب [مض حسب ف (س^1 : عمرو (س^1)) متض (س^2 : [حض عشق ف (س ع : خالد (س ع)) متض (س ح : هند (س ح)) متق} (س^2)) متق]

ويترتب عن هذا ان هذا المكون لا يحمل أية وظيفة دلالية تحدِّد دوره في «الواقعة» التي يدل عليها المحمول الرئيسي وانما يحمل وظيفة دلالية تحدد دوره بالنسبة للواقعة الدال عليها محمول الحمل المدمَج. فهو «متموضع» في الجملة (11 ب) كما يتضح من البنية الحملية (16) و«منفذ» و«قوة» و«حائل» [12] في الجمل (40 أ) و(40 ب) و(40 ج) بالتوالي :

(40) أ — ظن عمرو خالدا قتل هندا

ب — حسب عمرو الريح حطمت الباب

ج — ظن عمرو خالدا مريضا.

ويدل على ان هذا المكون ليس من موضوعات المحمول الرئيسي أنه يخضع لقيود الانتقاء التي يفرضها المحمول المدمَج لا التي يفرضها المحمول الرئيسي :

---

(12) نفترض ان الدور الدلالي الملائم لموضوع الحمل الدال على «حالة» هو الدور «حائل» كما في الجملة الآتية :

خالد مريض.

وتخالف، بهذا، ديك الذي يفترض ان الدور الملائم في هذا الضرب من الحمول هو الدور «ø» (انظر ديك 1978).

(41) أ ــ حسب عمرو الماء يكتب الشعر

ب ــ ظن عمرو الخبزَ حزيتا

وقد شكلت هذه الخاصية أحد المبررات التي سقناها لاقصاء «الفرضية المعجمية» التي تجعل من هذا المكون، كما بينا، موضوعا من موضوعات المحمول الرئيسي.

2.1.4 ــ الوظائف التركيبية :

تقدَّم ان الوظيفة التركيبية المفعول «تتسرب» داخل الحمل المدمَج فتُسنَد إلى الموضوع المسندة إليه، في مستوى هذا الحمل، الوظيفةُ الفاعل كما يتضح من البنية الوظيفية الجزئية (27) للجملة (11 ب) المكررتين هنا للتذكير :

(11 ب) حسب عمرو خالدا يعشق هندا

(27) خب [مض حسب ف (س^1 : عمرو (س^1)) متض فا (س^2 : [مض عشق ف (س ع : خالد (س ع)) متض فا مف (س ح : هند (س ح)) متق مف] (س^2)) متق]

ولنعد، بهذا الصدد إلى تحليل النحاة العرب القدماء القائم على فكرة ان «ظن واخواتها» من الأفعال التي تنصب مفعولين اثنين. ولنركز، بالأساس، على الجمل التي من قبيل (40 ج). يَعُدُّ النحاة العرب القدماء المكونين المنصوبين (خالدا) و(مريضا) مفعولين للفعل «ظن»، يشكل أولهما «المفعول الأوَّل» والثاني «المفعول الثاني» لهذا الفعل.

نتفق معهم في ان المكون المنصوب الأوَّل حامل للوظيفة التركيبية المفعول الا اننا نعد اسناد هذه الوظيفة مقصور على هذا المكون. وقد قدمنا في مكان آخر [13] أدلة على ان المكون المنصوب الثاني ليس مفعولا. وتتلخص هذه الأدلة في ما يلي :

1 ــ يشكل هذا المكون، كما رأينا، محمول الحمل المدمَج. والمحمول، بصفة عامة، هو المكون الذي يحدد العلاقات (الوظائف) القائمة بين موضوعاته. اذا كان هذا هو وضعه في الجملة، فمن العسير ان يأخذ هو نفسه وظيفة وان ورد محكوما من محمول آخر.

2 ــ تسند الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول، في النحو الوظيفي، إلى حدود الحمل باعتبار الوظائف الدلالية التي تحملها هذه الحدود. فالوظيفة المفعول، مثلا، تسند إلى الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «المستقبِل» و«المتقبَّل» و«الحدث» [14]

(13) انظر مقالنا حول «المفعول في اللغة العربية» (الفصل السابق من هذا الكتاب).

(14) نقصد بالحدث الدور الدلالي الذي يحمله المكون الذي يصطلح على تسميته في النحو العربي القديم «المفعول المطلق».

و«الزمان» و«المكان» طبقا لسلمية معينة. اذا كان هذا هو المبدأ المعتمد في اسناد الوظيفتين التركيبيتين، فلا نرى كيف يمكن اسناد الوظيفة المفعول إلى مكون (المحمول) لا يحمل، بطبيعته، وظيفة دلالية.

3 — دُرج [15]، على اعتبار ان المكون المفعول هو المكونَ الذي يمتاز بالخاصيتين الاتيتين : احتلاله الموقع الموالي لموقع الفاعل (في اللغات ذات البنية الرتبية : ف فا مف) وقابليته لأن يكون فاعلا في الجمل المبنية للمجهول. اذا جعلنا من هاتين الخاصيتين معيارين للمفعولية، وجب إقصاءُ المكون المنصوب الثاني في البنيات التصعيدية اذ انه بخلاف المكون المنصوب الأول، يعسر احتلالُه للموقع الموالي لموقع الفاعل :

(42) ؟؟؟ ظن عمرو مريضا خالدا

ويمتنع وروده فاعلا لجملة مبنية للمجهول :

(43) أ — ظُنَّ خالد مريضا

ب* — ظُن مريضٌ خالدا.

اذا ثبت ان المكون المنصوبَ الثانيَ في الجمل التصعيدية ليس مفعولا فكيف يمكن تفسير اخذه للحالة الاعرابية «النصب» في إطار النحو الوظيفي ؟ ثمة تفسيران يتلاءمان كلاهما ومبادىء النحو الوظيفي : تفسير «بنيوي» وتفسير «وظيفي». ونُرجىء الحديث عن هذين التفسيرين إلى الفقرة التي نفردها للخصائص الاعرابية في البنيات التصعيدية.

3.1.4 — الوظائف التداولية :

الوظائف التداولية في النحو الوظيفي خمس وظائف تنقسم قسمين، باعتبار انتمائها إلى الحمل ذاته أو عدم انتمائها إليه : وظيفتين داخليتين (المحور والبؤرة) وثلاث وظائف خارجية (المبتدأ والذيل والمنادى). وتنقسم الوظيفة الداخلية البؤرة إلى «بؤرة مقابلة» و«بؤرة جديد» من حيث طبيعة التبئير وإلى «بؤرة حمل» و«بؤرة مكون» من حيث مجاله [16].

فيما يتعلق بالمكون المفعول في البنيات التصعيدية فانه يمكن ان يرد محورا كما يمكن ان يرد بؤرة جديد أو بؤرة مقابلة.

---

(15) انظر للاطلاع على خصائص «الفاعل» و«المفعول» ما كتب في إطار النحو العلاقي (Relational Grammar)، خاصة مجموعة المقالات المنشورة في (كول وصيدوك 1977).

(16) انظر التبريرات التي قدمناها للتمييز بين نوعي البؤرتين في الفصل الأول من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

فهو محور في الجملة (40 ج)، مثلا، اذ يشكل «محط الحديث» داخل حمل هذه الجملة كما يتبين من البنية الوظيفية التامة التحديد (44) :

(44) خب [مض ظنـف(س^{1} : عمرو (س^{1})) متض فا
(س^{2} : {حض مريضص(س ع : خالد (س ع)) حا فا مف مح}
(س^{2})) متق] بؤجد

وهو بؤرة جديد في الجملتين (45 أ) و(45 ب) باعتبار ثانيتهما واردة جوابا لأولاهما :

(45) ـــ من ظننت مقبلا ؟
ب ـــ ظننت خالدا مقبلا

على هذا الأساس، تكون البنيتان الوظيفيتان التامتا التحديد لهاتين الجملتين البنيتين (46) و(47) بالتوالي :

(46) سه [مض ظن ف (س^{1} : تـ (س^{1})) متض فا مح
(س^{2} : {حض مقبل ص (س ع : من (س ع)) منف فا مف بؤجد] (س^{2})) متق]

(47) خب [مض ظن ف (س^{1} : تـ (س^{1})) متض فا مح
(س^{2} : [حض مقبل ص (س ع : خالد (س ع)) منف فا مف بؤجد} (س^{2})) متق]

وهو بؤرة مقابلة في الجملة (48 ب) باعتبارها ردا تصحيحيا على الجملة (48 أ) كما يتضح من البنية الوظيفية التامة التحديد (49) :

(48) أ ـــ ظننت عمرًا مقبلا (بنبر («عمراً»)
ب ـــ خالدًا ظننتُ مقبلا (بنبر «خالداً»).

(49) خب [مض ظنـف(س^{1} : تُ (س^{1})) متض فا مح
(س^{2} : {حض مقبل ص (س ع : خالد (س ع)) منف فا مف بؤمقا} (س^{2})) متق]

ملحوظة :

نشير، بهذا الصدد، إلى انه قد يتبادر إلى الذهن ان البنيات التصعيدية التي من قبيل (11 ب) يمكن أن توصف على أساس أن بنية الحمل المدمَج هي : مبتدأ، حمل. حسب هذا الامكان، تكون البنية مصدرُ اشتقاق الجملة (11 ب) هي البنية (50) :

(50) خب [مض حسبـف(س^{1} : عمرو (س^{1})) متض فا
(س^{2} : {خالد$_{(1)}$[حض عشقـف(س ع : (ﮧ) (س ع))$_{(1)}$متض فا مح
(س ح : هند (س ح)) متق مف]} (س^{2})) متق] بؤجد

حيث يتضمن الحمل المدمَج (س²) نفسُه «مبتدأ» (خالد) وحملا تشكل فيه اللاصقة المتقطعة (يـ ـُ) فاعلا يربطه احاليا المبتدأ.

الا ان هذا التحليل يواجه عدةَ مشاكل أوردَ منها د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982 ص 268 — 270) المشاكل الثلاثة الاتية :

1 — ليس للمكون «زيدا» في الجملة (51)، من حيث الربط الاحالي، خصائص «الموضع» (ما يقابل في اصطلاحنا «المبتدأ») بلْ خصائص فاعل أو مفعول افعال «المراقبة».

(51) حَسِبْتُ زيداً يلعب.

من هذه الخصائص انه يمتنع ان يظهر، في الموقع «المراقَب» (بفتح القاف)، فاعل بارز (ضميرا كان ام غير ضمير) كما يتضح من المقارنة بين الجملتين (52 أ) و(52 ب) :

(52) أ — زيد، يلعب ابنه

ب* — حسبت زيدا يلعب ابنه.

2 — يمتنع النقل عبر «الموضع» بيد انه يجوز في التراكيب التي من قبيل (51) :

(53) * من زيدا ضرب ؟

(54) من تظن زيدا ضرب ؟

3 — يشكل «الموضع» محط الاهتمام في الجملة فَيَعْسُر، لهذه الخاصية، اضماره. ويمكن ان يضمر المكون الذي يعنينا هنا دون إشكال كما تدل على ذلك سلامة الجملتين (55) و(56) :

(55) حسبته يلعب

(56) ظُنَّ يلعب.

ونضيف إلى ما أورده د.الفاسي الفهري [17] ان «المبتدأ» وظيفة تداولية تُسند، كما تقدم، إلى مُكَوِّنٍ «خارجي» بالنسبة للحمل. ويترتب عن خارجية هذا المكون جوازُ تقدمه على الأدوات التي تستأثر بالصدارة المطلقة في الحمل كالأداة «إنَّ» مثلا. ولا ينطبق هذا على المكون المعني بالأمر في البنيات التصعيدية كما يدل على ذلك لحن الجملة (58) في مقابل الجملة (59) :

(58) عمرو، انه يعشق هندا

(59)* حسبتُ عمرا إنه يعشق هندا

---

(17) انظر كذلك الانتقادات التي يوجهها د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982) إلى فرضية إدماجية اخرى، «فرضية المخصِّص».

2.4 — الرتبة في البنيات التصعيدية :

تتفاعل في تحديد رتبة المكونات داخل جمل اللغات الطبيعية، حسب النحو الوظيفي، عوامل ثلاثة :

(أ) الوظائف التركيبية و(ب) الوظائف التداولية و(ج) التعقيد المقولي.

وقد استدللنا في مكان آخر (18) على ان البنيات الموقعية التي تترتب المكونات طبقا لها في الجمل الفعلية والاسمية والرابطية، بالنسبة للغة العربية، هي البنيات (60) و(61) و(62) بالتوالي :

(60) م4، م2، م1 م* ف (م7) فا (مف) (ص)، م3.

(61) م4، م2، م1 م* فا { م س / م ص / م ح / م ظ } (مف) (ص)، م3

(62) م4، م2، م1 م* ط فا { م س / م ص / م ح / م ظ } (مف) (ص)، م3

تتضمن البنية الموقعية (60) التي تهمنا هنا صنفين من المواقع : مواقع «خارجية» ومواقع «داخلية»، تحتل المواقعَ الخارجيةَ م4، وم2، وم3 المكونات المنادى والمبتدأ والذيل بالتوالي. وتحتل المواقعَ الداخلية ف وفا ومف المكوناتُ الفعل والفاعل والمفعول. ويحتل الموقعَ م* المكونُ المسندةُ إليه احدى الوظيفتين التداوليتين المحور وبؤرة المقابلة أو اسم استفهام. ويحتل الموقعَ م7 المكونُ المحورُ في حالة عدم إمكان احتلاله الموقع م*. ويُخصَّصُ الموقعُ صدرُ الحمل م1 للأدوات التي تستأثر بالصدارة المطلقة في الحمل كأداتي الاستفهام و«إن» و«ما» وغيرها مما يُصطلح على تسميته ب «Complementizers». اما الموقع (ص) فيحتله مكون لم تُسنَد إليه وظيفة تركيبية أو وظيفة تداولية تخول احتلال موقع خاص.

فيما يتعلق بموقع المكون المفعول في البنيات التصعيدية، نلاحظ، أولا، ان هذا المكون يخضع في جميع الحالات (سواء تقدم على الفعل الرئيسي أم تأخر عنه) لظاهرة ما اصطلح على تسميته، في إطار النحو الوظيفي، بـ «الزحزحة» (Displacement). وتشمل هذه الظاهرة

(18) انظر الفصل الأول من الجزء الأول من «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

كل الحالات التي يتموقع فيها مكون من المكونات خارج الحمل الذي ينتمي إليه [19].

ولنأخذ، لتوضيح هذه الظاهرة بالنسبة لمفعول البنيات التصعيدية، البنية الوظيفية التامة التحديد (63) للجملة (11 ب) :

(63) خب [مض حسبق(س^{1} : عمرو (س^{1})) منف فا
(س^{2}: {حض عشقف(س ع : خالد (س ع)) منف فا مف مح
(س ح : هند (س ح)) متق مف} (س^{2})) متق بؤجد]

نلاحظ، اذن، ان المكون «خالد» في البنية الوظيفية (63) ليس موضوعا من موضوعات المحمول الرئيسي «حسب» وانما هو ينتمي إلى الحمل المدمَج (س^{2}) اذ يشكل موضوعا لمحمول هذا الحمل، المحمول «عشق». على هذا الأساس، كان من المفروض ان يحتل هذا المكون، باعتباره فاعلا في الحمل الذي ينتمي إليه، الموقع الموالي لموقع فعل هذا الحمل كما في الجملة المفترضة (64) :

(64)؟ حسب عمرو يعشق خالد هنداً

الا ان اسناد الوظيفة المفعول عن طريق التسرب إلى هذا المكون يُحَتِّم ان يخرج [20] من الحمل الذي ينتمي إليه وأن يحتل الموقع الذي تقتضيه علاقته التركيبية بفعل الجملة الرئيسي، الفعل «حسب»، كما يتبين من الجملة (11 ب) المعاد سوقها هنا للتذكير :

(11 ب) حسب عمرو خالدا يعشق هندا.

ويصدق ما قلناه عن موقعة المفعول على موقعة الفاعل في البنيات التصعيدية. فاسناد الوظيفة التركيبية الفاعل إلى فاعل الحمل المدمَج، عن طريق التسرب، يحتم ان يخرج هذا المكون من حمله وان يحتل الموقع المخصص لفاعل الفعل الرئيسي كما يتبين من المقارنة بين الجملة (28 ب) المكررة للتذكير والجملة (65) :

---

(19) من هذه المكونات اسم الاستفهام الذي يحتل الصدر في الحمل الرئيسي مهما كان عدد الحُمول المدمَجة كما في الجملة الآتية :
من تقول إنَّ عمرا يظن أَن خالدا يعشق ؟

(20) قد يتبادر إلى الذهن ان احتلال مكون ما موقعا خارج الحمل الذي ينتمي إليه يعني انه ينقل من موقع معين إلى موقع معين، فيكون بذلك احتلاله لذلك الموقع ناتجا عن تحويل نقل، الأمر الذي يتنافى ومبادىء النحو الوظيفي الذي لا يتضمن، كما سبق ان أشرنا إلى ذلك، أية قاعدة نقل. يجب، اذن، التذكير بان البنية التي تشكل دخلا لقواعد الموقعة (Placement Rules)، في هذا النحو، ليست بنية مرتبة بخلاف «البنية العميقة» في الانحاء التوليدية التحويلية. فالمكون المفعول في البنيات التصعيدية، مثلا، لا يحتل قبل موقعته في الموقع مف (أو الموقع م$^{\phi}$)، موقعا معينا يُنقَل منه وإنما يحتل الموقع مف (أو الموقع م$^{\phi}$) بدءاً.

(28 ب) ظَنَّ خالدٌ قَتل عمرا

(65)* ظن قتل خالد عمرا

نلاحظ بهذا الصدد، ان لا دور للوظيفة التركيبية (الفاعل) المسندة إلى المكون المعني بالأمر في مستوى الحمل الذي ينتمي إليه، في تحديد الموقع ولا في تحديد الحالة الاعرابية. فالمكون «خالدا»، في الجملة (11 ب)، مثلًا، يحتل موقعه (الموقع الموالي لموقع فاعل الفعل الرئيسي) ويأخذ حالته الاعرابية (النصب) بمقتضى الوظيفة التركيبية (المفعول) المسندة إليه، تسربيا، في مستوى الحمل الرئيسي. ويمكن ارجاع هذه الملاحظة إلى مبدأ عام نَقْتَرِحُ صَوْغَهُ كما يلي :

(66) «اذا أُسندت إلى نفس المكون وظيفتان تركيبيتان في سلكين متلاحقين فالوظيفة التي تحدِّد موقع واعراب هذا المكون هي الوظيفة المسندة في السلك اللاحق».

نستخلص مما سبق ان المكون المسندة إليه، تسرُّبا، الوظيفة الفاعل أو الوظيفة المفعول، في البنيات التصعيدية، يتموقع خارج الحمل الذي ينتمي إليه ويحتل الموقع الذي تقتضيه علاقته بالمحمول الرئيسي.

يحتل المكونُ المفعولُ، في هذا الضرب من التراكيب، إما الموقع مف أو الموقع م* طبقا للبنية الموقعية (60). يحتل الموقع مف اذا كان محورا أو بؤرة جديد في جملة خبرية كما في الجملتين (40 ج) و(45 ب) المكررتين هنا للتذكير :

(40 ج) ظن عمرو خالدا مريضا

(45 ب) ظننت خالدا مقبلا.

ويحتل الموقع م* اذا كان بؤرة جديد في جملة استخبارية (أي كان اسم استفهام) كما في الجملة (45 أ) :

(45 أ) من ظننت مقبلا ؟

واذا كان بؤرة مقابلة كما في الجملة (48 ب) :

(48 ب) خالدًا ظننت مقبلا (بنبر «خالد»)

كما يمكن ان يحتل هذا الموقع، اختياريا، اذا كان محورا شريطة ان يربط احاليا ضميرا في الموقع مف : (21)

(21) انظر ما برّزنا به وضع هذا القيد في الفصل الثاني من الجزء الأوّل من كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي». وانظر كذلك مقالنا حول «المفعول في اللغة العربية» (الفصل السابق من هذا الكتاب).

(67) أ ــ خالداً ظننته مقبلا.

ب ــ خالدا حسبته يعشق هندا

ويتموقع مفعول البنيات التصعيدية في م$^{\phi}$ طبقا للقاعدة العامة التي اقترحنا صوغها، في مكان آخر (22)، كما يلي :

(68) قاعدة الموقعة في م$^{\phi}$:

بؤرة مقابلة
محـــور ← م$^{\phi}$
اسم استفهام

حيث يُقْرأُ السهم (←) : «يتموقع في».

أما المكون المسندة إليه، عن طريق التسرب، الوظيفةُ الفاعلُ، في البنيات التصعيدية، فانه يحتل وجوبا الموقع فا طبقا للبنية الموقعية (60) اذ بتقدمه على الفعل الرئيسي يصبح «مبتدأ» محتلا للموقع الخارجي م^{2} (23).

---

(22) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

(23) بينا في الفصل الأول من الجزء الأول من المرجع السابق ان فاعل الجملة الفعلية في اللغة العربية يحتفظ بموقعه العادي بعد الفعل أيًا كانت وظيفته التداولية. فلا يتقدم على الفعل (بخلاف المكونات الأخرى كالمفعول وغيره) اذ إنه حين يرد متقدما عليه يكون محتلا لا للموقع م$^{\phi}$ بل للموقع الخارجي م^{2}، موقع المبتدأ. ومما يدل على احتلاله موقعا خارجيا حين تقدمه على الفعل انه يرد قبل الأدوات ذات الصدارة المطلقة في الحمل، بخلاف المكونات الأخرى كما يتبين من المقارنة بين الجملتين :

خالد أيعشق هندا ؟

* هندا أيعشق خالد ؟

على هذا، تكون البنية الوظيفية للجملة :

خالد قابل هندا

هي البنية الآتية :

خالد$_{(i)}$[خب [مض قابل ف (س^{1} : ⇐)$_{(i)}$(س^{1})) منف فا مح
(س^{2} : هند (س^{2})) متق مف بؤجد]]

حيث يحتل المكون «خالد»، باعتباره مبتدأ الحمل الذي يليه، الموقع الخارجي، م^{2} ويربط إحاليا الضمير الفاعل (س^{1}) داخل هذا الحمل.

وتعوض اللغة العربية تصدير الفاعل، حين يكون بؤرة مقابلة، ب «فصْلِه» كما في الجملتين الاتيتين :

الذي يعشق هندا **خالد**

العاشق هندا **خالد**.

وننهي هذا العرض حول ترتيب المكونات في البنيات التصعيدية بالملاحظة الآتية :

اذا قارنا بين الجمل (69) و(70) :

(69) أ ــ عشق هندا خالد

ب ــ هندا عشق خالد

(70) أ ــ ؟ ظن خالدا عمرو ناجحا

ب ــ ؟ خالدًا ظن عمرو ناجحا (بنبر «خالدا»)

وجدنا ان جملتي الزوج الثاني جملتان «موسومتان» (marked) بخلاف جملتي الزوج الأول، على ان الزوجين يتضمنان كلاهما نفس الظاهرة، وهي احتلال المكون المفعول لموقعين غير موقعه العادي (الموقع الموالي لموقع الفاعل) : الموقع م^3 (المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل) والموقع م^ф بالتوالي. ويمكن ان نعلّل موسومية الجملتين (70)، في إطار التحليل المقترح هنا لوصف البنيات التصعيدية، كما يلي :

سبق ان بيّنا، ان المكون المتسربة إليه الوظيفة المفعول يشكل موضوعا من موضوعات محمول الحمل المدمج ويأخذ، في هذا الحمل، وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية (الوظيفة الفاعل). وبينا كذلك انه يتموقع، بمقتضى الوظيفة المسندة إليه عن طريق التسرب، خارج الحمل الذي ينتمي إليه فيحتل الموقع الذي تقتضيه علاقته بالمحمول الرئيسي. الا ان ارتباطه (الدلالي والتركيبي) بمحموله الأصلي يجعل من العسير ان يُفصل بينهما بفاعل المحمول الرئيسي كما في الجملة (70 أ) أو بالمحمول الرئيسي وفاعله معا كما في الجملة (70 ب). إذا صحَّ هذا التعليل امكن القول بان الموقع الانسب للمكون المفعول في البنيات التصعيدية هو الموقع الموالي لموقع الفاعل، أي الموقع مف، طبقا للبنية الموقعية (60).

3.4 ــ الاعراب في البنيات التصعيدية :

يأخذ المكونُ المسندةُ إليه، عن طريق التسرب، احدى الوظيفتين الفاعل والمفعول، الحالةَ الاعرابية الرفع أو الحالةَ الاعرابيةَ النصب التي تخوله إياها الوظيفة المتسربة. وقد بينا في الفقرة السابقة انه لا دور للوظيفة التركيبية (الفاعل) الأصلية في تحديد الحالة الاعرابية التي يأخذها هذا المكون وان الوظيفة التركيبية التي تحددها هي الوظيفة (الفاعل أو المفعول) المتسربة إليه.

ويتضح هذا من البنية الوظيفية المحددة اعرابا (71) للجملة (11 ب) المكررة للتذكير :

(11 ب) حسب عمرو خالدا يعشق هندا.

(71) خب [مض حسبف (س^1 : عمرو (س^1)) متقض فا رفع

(س^2 : [حض عشقيق(س ع : خالد (س ع)) متض فا مف نصب مح

(س ح : هند (س ح)) متق مف نصب } (س^2)) متق بؤجد]

حيث يأخذ المكون «خالد» الحالة الاعرابية النصب بمقتضى الوظيفة التركيبية المفعول المسندة إليه، عن طريق التسرب، في مستوى اسناد الوظائف التركيبية إلى موضوعات الحمل الرئيسي.

ولنعد الآن إلى إشكال اعراب المكون المنصوب الثاني في الجمل التي من قبيل (40 ج) التي نعيد سوقها هنا للتذكير :

(40 ج) ظن عمرو خالدا مريضا

بيَّنا فيما تقدم ان هذا المكون ليس مفعولا كما ذهب إلى ذلك النحاة العرب القدماء وأشرنا، بنفس المناسبة، إلى وجود تعليل أخذه الحالة الاعرابية النصب على هذا الأساس. ونحاول فيما يلي ان نقدم تعليلين اثنين لنصب المكون المعني بالأمر يتلاءمان كلاهما ومبادىء النحو الوظيفي.

الحالات الاعرابية، في النحو الوظيفي، اصناف ثلاثة : حالات اعرابية «لازمة» (Inherent Cases) وحالات اعرابية «بنيوية» وحالات اعرابية «وظيفية». تحدَّد الحالات الاعرابية «اللازمة» (ما يسمى في النحو العربي القديم «البناء») في المعجم أي في مستوى الاطار الحملي ذاته. اما الحالات الاعرابية «البنيوية»، والحالات الاعرابية «الوظيفية»، فانها تسند، في مستوى البنية المكونية، عن طريق قواعد «اسناد الحالات الاعرابية». تُسنَد الحالات الاعرابية «البنيوية» حسب عناصر سياقية مُعيَّنة وتُسنَد الحالات الاعرابية «الوظيفية» بمقتضى الوظائف (التركيبية أو الدلالية أو التداولية) المسندة إلى المكونات في مستوى البنية الوظيفية [24].

فيما يتعلق باعراب المكون المنصوب الثاني في التراكيب التي من قبيل (40 ج) ثمة

---

(24) بيَّنا (انظر مقدمة «الوظائف التداولية في اللغة العربية») ان الوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية) تتفاعل، في اللغة العربية، في تحديد الحالات الاعرابية، طبقا للسلمية الآتية :

سلمية تحديد الحالات الاعرابية :

الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية.

مفاد هذه السلمية ان الأنواع الثلاثة من الوظائف تلعب دورا في تحديد اعراب المكونات. الا ان الاعراب الذي تقتضيه الوظائف التركيبية «يحجب» الاعراب الذي تقتضيه الوظائف الدلالية أو الوظائف التداولية.

امكانان اثنان : يمكن اعتبار الحالة الاعرابية التي يأخذها هذا المكون حالة اعرابية «بنيوية» ويمكن اعتبارها حالة اعرابية وظيفية.

1 ــ حسب الامكان الأول، نقترح صوغ قاعدة اسناد الحالة الاعرابية إلى المكون المعني بالأمر كما يلي :

(72) «أسْنِد الحالة الاعرابية النصب إلى محمول الحمل المدمَج،

أ ــ اذا كان المحمول الرئيسي من المحمولات التصعيدية و

ب ــ اذا اسندت الوظيفة التركيبية المفعول إلى فاعل الحمل المدمج».

يمنع الشرط الأول، في القاعدة (72)، تطبيق هذه القاعدة حين يكون المحمول الرئيسي محمولا غير تصعيدي كما في الجملة (73)، مثلا :

(73) * استنتج عمرو خالدا مريضا

ويُشكِّل الشرط الثاني احترازا من تطبيقها في حالة عدم تسرب الوظيفة المفعول داخل الحمل المدمَج (أي في حالة اسناد هذه الوظيفة إلى الحمل المدمَج برمته) :

(74) ظن عمرو ان خالدا مريض

تسند، اذن، الحالة الاعرابية النصب إلى المكون «مريض» في الجملة (40 ج)، بموجب القاعدة (72)، كما يتضح من البنية الوظيفية المحددة اعرابيا (75) :

(75) خب [مض ظن ف (س^{1} : عمرو (س^{1})) منف فا (رفع)

(س^{2} : [حض مريض ص (نصب) (س ع : خالد (س ع)) حا فا مف (نصب) مح] (س^{2})) متق] بؤجد

ويمكن تعميم مسطرة اسناد الاعراب هذه لتشمل، كذلك، محمول الجمل الاسمية والجمل الرابطية التي من قبيل (76) و(77) :

(76) خالد مريض

(77) كان خالد مريضا.

تختلف الجملة الرابطية عن الجملة الاسمية في تضمن الأولى «رابطا» (copula). وقد بينا في مكان آخر [25] أن الرابط، في اللغة العربية، يُدمَج طبقا لـ «مخصص المحمول» (Predicate Operator) المؤشر له في البنية الوظيفية. فاذا كان مخصص المحمول الزمان

(25) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية» (الفصل الثاني من الجزء الأول).

الماضي (مض) أو الزمان المستقبل أو الزمان ـــ الصفر [26] كما في الجمل (78) :

(78) أ ـــ كان خالد متغيبا البارحة

ب ـــ سيكون خالد متغيبا غدا

ج ـــ يكون الجو حارا في الصيف

فان الرابط (كان) يُدْمَج بمقتضى القاعدة الآتية :

(79) قاعدة ادماج الرابط :

دَخْل : π محمول$_{\beta}$(س^1) (س^2) ... (س^ن).

شرط : π = ماض، مستقبل، زمان ـــ صفر.

خَرْج : كان محمول$_{\beta}$(س^1) (س^2) ... (س^ن).

اما اذا كان مخصص المحمول الزمانَ الحاضر (حض) فان القاعدة (79) يمتنع تطبيقها كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (80 أ ـــ ب) :

(80) أ ـــ هند نائمة

ب * ـــ تكون هند نائمة

بالنسبة لمحمول الجمل الاسمية والجمل الرابطية، نقترح صوغ القاعدة التي يأخذ بمقتضاها حالته الاعرابية (الرفع أو النصب) كما يلي [27] :

(81) «اسند إلى المحمول الاسم أو الصفة الحالةَ الاعرابية :

أ ـــ الرفع اذا كان مخصِّص المحمول الزمان ـــ الحاضر و

ب ـــ النصب اذا كان مخصص الحمل الزمان الماضي أو الزمان المستقبل أو الزمان ـــ الصفر».

على أساس القاعدة (81)، تُسنَد إلى المحمول «مريض» الحالة الاعرابية الرفع في الجملة

---

(26) «الزمان ـــ الصفر» (أو اللازمان) هو زمان الجمل الدالة على «حقائق عامة» لا ترتبط بزمان محدد كالجملة (78 ج) مثلا.

(27) يمكن ان نقترح، أيضا، فيما يتعلق باعراب المحمول في الجمل الرابطية، ان يتم اسناد الحالة الاعرابية النصب إلى هذا المكون في مرحلة متأخرة أي بعد ان يتم ادماج الرابط فتكون قاعدة الاسناد، إذاك، مرتبطة بالرابط نفسه لا بمجرد مخصص الحمل الزماني. الا ان هذا الاقتراح يخلق مشاكل عدة أهمها أنه يفترض أن تُجرى قواعد إسناد الحالات الاعرابية في مستويين اشتقاقيين مختلفين فتنعدم، بذلك، القدرة على توحيد دخل هذه القواعد.

(76) والحالة الاعرابية النصب في الجملة (77) كما يتبين من البنيتين الوظيفيتين المحددتين اعرابيا (82) و(83) بالتوالي :

(82) خب [حض مريض ص (س^{1} : خالد (س^{1})) حا فا مح] يوجد

رفع   رفع

(83) خب [مض مريض ص (س^{1} : خالد (س^{1})) حا فا مح] يوجد

نصب   رفع

2 ــ أما حسب الامكان الثاني، فاننا نقترح اضافة وظيفة تركيبية ثالثة إلى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول المحددتين إلى الآن في النحو الوظيفي. ونصطلح، تبعا للدكتور الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1982)، على تسمية هذه الوظيفة التي تسند إلى محمول الجمل الاسمية والرابطية ومحمول الحمل المدمَج في البنيات التصعيدية ب «الفضلة الحملية» (Predicate Complement).

ولنمثل لاسناد هذه الوظيفة في الانماط الثلاثة من الجمل بالجمل (40 ج) و(76) و(77) (المكررة هنا للتذكير) التي تعد، حسب هذا الاقتراح، تحقيقات للبنيات الوظيفية (84) و(85) و(86) :

(84) خب [مض ظن ف (س^{1} : عمرو (س^{1})) منض فا
(س^{2} : [حض مريض ص فض (س ع : خالد (س ع)) حا فا مف مح]
(س^{2})) متق يوجد]

(85) خب [حض مريض ص فض (س^{1} : خالد (س^{1})) حا فا مح] يوجد

(86) خب [مض مريض ص فض (س^{1} : خالد (س^{1})) حا فا مح] يوجد

حيث يُؤشِّر للوظيفة التركيبية الفضلة بالرمز «فض». إذا تبنينا الاقتراح القائم على فكرة اسناد الوظيفة التركيبية الفضلة إلى محمول الجمل الاسمية والجمل الرابطية والمحمول المدمَج في الجمل التصعيدية امكننا ان نعلّل اعراب هذا المكون تعليلا وظيفيا وان نصوغ قاعدتي اسناد الاعراب الاتيتين :

(87) «اسند إلى المحمول الفضلة الحالة الاعرابية :

أ ــ الرفع اذا كان مخصِّص الحمل الزمان الحاضر و

ب ــ النصب اذا كان مخصِّص الحمل الزمان الماضي أو المستقبل أو الزمان الصفر».

(88) «أسند الحالة الاعرابية النصب إلى الفضلة في الحمل المدمَج

أ ــ اذا كان المحمول الرئيسي من المحمولات التصعيدية و

ب ــ اذا أُسندت الوظيفة المفعول إلى فاعل الحمل المدمَج».

تمكِّن القاعدة (87) من اسناد الحالة الاعرابية الرفع إلى محمول الجملة (76) والحالة الاعرابية النصب إلى محمول الجملة (77) كما يتضح من البنيتين الوظيفيتين المحددتين إعرابيا (89) و(90) :

(89) خب [حض مريض ص فعلي (س1 : خالد (س1)) حا فا مح] يوجد
رفع رفع

(90) خب [مض مريض ص فعلي (س1 : خالد (س1)) حا فا مح] يوجد
نصب رفع

وتُمَكِّنُ القاعدة (88) من اسناد الحالة الاعرابية النصب إلى محمول الحمل المدمَج في الجملة (40 ج) كما يتضح من البنية الوظيفية المحددة اعرابيا (91) :

(91) خب [مض ظن ف (س1 : عمرو (س1)) متض فا .
رفع

(س2 : [حض مريض ص فعلي (س ع : خالد (س ع)) حا فا مف مح] (س2)) متق يوجد]
نصب نصب

كل من هذين الامكانين المقترحين لتعليل اعراب المكون المنصوب الثاني في البنيات التصعيدية يَتَلاَءَمُ ومبادىء النحو الوظيفي. إلا أننا إذا قارنا بينهما من حيث «كلفتهما» (Cost) أي من حيث الإواليات التي يستلزمانها، وجدنا الامكان الأول أبسط إذ يمكِّن من رصد نفس الخاصية، كما يتبين من المقارنة بين القاعدتين (72) و(81) من جهة والقاعدتين (87) و(88) من جهة ثانية، دون اللجوء إلى إضافة الوظيفة التركيبية «الفضلة». بعبارة اخرى، لا يمكن اسناد هذه الوظيفة إلى محمول الجمل الاسمية والرابطية ومحمول الحمل المدمَج في الجمل التصعيدية من الاستغناء عن «النظر» إلى العناصر السياقية (مخصِّص الحمل، طبيعة المحمول الرئيسي، تسرب الوظيفة المفعول داخل الحمل المدمَج...) بخلاف اسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول اللتين تحددان غالبا اعراب المكونين المسندتين اليهما في استقلال عن السياق البنيوي. على هذا الأساس، اذا تبين ان ليس ثمة خصائص اخرى يستلزم وصفها الوصف الملائم اضافةَ الوظيفة الفضلة، كان تبني الامكان الأول، بالنسبة لتعليل اعراب المحمولات المعنية بالأمر، افضل من تبني الامكان الثاني.

ننهي هذا العرض حول الاعراب في البنيات التصعيدية بمراجعة ظاهرتي «الالغاء» و«التعليق» على ضوء «فرضية التسرب» التي اعتمدناها في وصفنا لخصائص هذا النمط من البنيات.

1 ــ يذهب النحاة العرب القدماء إلى انه يجوز «الغاء» عمل «ظن واخواتها» (ترك عملها

لفظا ومعنى) اذا توسطت كما في الجملة (92) :

(92) هند ظننت نائمة

واذا تأخرت كما في الجملة (93) :

(93) هند نائمة ظننت.

نقترح ان يعلّل عدم اخذ المكونين «هند» و«نائمة»، في الجملتين (92) و(93)، الحالة الاعرابية النصب كما يلي :

أ ــ تُعدُّ الجملة (92) مكونة من جملتين اثنتين : الجملة «هند نائمة» والجملة «ظننت». الجملة الأولى جملة اسمية تتضمن محمولا وفاعلا محورا. يأخذ المكون «هند» الحالة الاعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل ويأخذ المحمول «نائمة» نفس الحالة الاعرابية بموجب القاعدة (81) التي تنصُّ على اسناد الرفع إلى محمول الجملة غير الفعلية اذا كان مخصصه الزمان الحاضر.

اما الجملة الثانية («ظننت») فهي جملة اعتراضية مكفوف فعلها عن العمل لاعتراضيتها. ويجيز النحاة إعمال «ظن واخواتها» متوسطة اذ يستصوبون الجمل التي من قبيل (94) :

(94) هنداً ظننت نائمةً.

في هذه الحالة، لم نعد امام نفس البنية اذ إن الجملتين (92) و(94) ليستا جملتين مترادفتين يمايز بينهما إعمال الفعل في الثانية وإلغاؤه في الأولى. فالمكون «هندا» في الجملة (94) كالمكون «خالدا» في الجملة (48 ب) مفعول «ظن» يحتل الموقع م° بمقتضى وظيفته التداولية بؤرة المقابلة طبقا للقاعدة (68) ويأخذ الحالة الاعرابية النصب التي تُخوله اياها وظيفته التركيبية (المفعول). أما المكون «نائمة» فانه يأخذ النصب بمقتضى القاعدة (72) التي تنص على اسناد هذه الحالة الاعرابية إلى محمول الحمل المدمَج اذا توافر الشرطان الآتيان : كون المحمول الرئيسي من المحمولات التصعيدية واسناد الوظيفة المفعول، تسريبا، إلى فاعل الحمل المدمَج.

ب ــ فيما يتعلق بالجملة (93)، فانها مكونة، أيضا، من جملتين : الجملة «هند نائمة» والجملة «ظننت». وتشكل الجملة الثانية ذيلا (Tail) للجملة الأولى كما يتبين من التمثيل الآتي :

(95) [خب [حض نائم ص (س^1 : هند (س^1)) متض فا مح]]، بؤجد

[خب [مض ظن ف (س ع : تُ (س ع)) متض فا]] ذيل

يأخذ المكون «هند» الحالة الاعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل ويأخذ نفس الحالة

الاعرابية المحمول «نائمة» بموجب القاعدة (81). أما الفعل «ظن» فلا يعمل في هذين المكونين بحكم انتمائه إلى حمل مستقل، الحمل الذيل.

خلاصة التحليل الذي نقترحه هنا للجمل التي تعد، في النحو العربي القديم، متضمنة لظاهرة «الالغاء»، هي ان الأفعال التصعيدية قد ترد محمولاتٍ لِجُمَلٍ اعتراضية أو جمل ذيول فتكون، في هاتين الحالتين، محمولاتٍ لحمول مستقلة لا علاقة تركيبية لها بالحمل الذي تتوسطه أو الحمل الذي تَرِدُ بعده.

2 ـــ يُعرِّف النحاة العرب القدماء «التعليق» بأنه ترك العمل لفظا لا معنى لمانع. ويعدون التعليق من خصائص «ظن واخواتها». والموانع (أو المعلِّقات) عندهم «ما» و«لا» النافيتان ولام الابتداء والاستفهام كما في الجمل الآتية :

(96) أ ـــ ظننت ما زيد قائم
ب ـــ ظننت لا زيد قائم ولا عمرو
ج ـــ ظننت لزيد قائم
د ـــ علمت هل زيد قائم ؟

قبل ان نقترح تحليلا للجمل التي من قبيل (96 أ ـــ د) نلاحظ، بعد د.الفاسي الفهري (الفاسي الفهري 1981)، ما يلي :

أ ـــ يقوم مفهوم التعليق على وجود اعراب تقديري. ويبرر النحاة وجود هذا النوع من الاعراب بظهوره في العطف اذ يقال :

(97) ظننت لزيد قائم وعمرا منطلقا

الا ان الأمثلة التي من قبيل (97) تكاد تكون منعدمة مما يشكك في ورود مفهوم «الاعراب التقديري».

ب ـــ يوحد بين التراكيب الواردة في باب التعليق انها جمل يتصدرها «مَصْدَري» [28] (Complementizer). ويمتاز هذا الضرب من الجمل بان الفعل الذي قبل «المصدري» لايعمل فيما بعده.

ج ـــ يجب التمييز، داخل مجموعة الأفعال التي تعنينا هنا، بين الأفعال التي تدخل على جمل اخبارية والأفعال التي تدخل على جمل استخبارية [29]. فالفعل «علم» مثلا،

---

(28) يقترح د.الفاسي الفهري ترجمة المصطلح (Complementizer) بـ «مصدري».

(29) انظر، للاطلاع على الانتقادات التي يوجهها د.الفاسي الفهري لمفهومي «الالغاء» و«التعليق» و«البديل» الذي يقترحه، (الفاسي الفهري 1981).

يدخل على جملة اخبارية اذا كان مثبتا :

(98) علمت ان زيدا قائم

ويدخل على جملة استخبارية اذا كان منفيا :

(99) لا اعلم هل زيد قائم

انطلاقا من الملاحظتين الأوليين، يمكن ان نعلل احتفاظ مُكوِّنَيْ الحمل المدمَج في الجمل (96) باعرابهما (الرفع) الأصلي كما يلي :

يرجع احتفاظ هذين المكونين باعرابهما «الداخلي» (الاعراب الذي يأخذانه داخل الحمل الذي ينتميان إليه) لا إلى امتناع تسرب الاعراب [30] داخل الحمل المدمَج بل إلى امتناع تسرب الوظيفة التركيبية المفعول داخل هذا الحمل وإسنادها إلى المكون الفاعل («زيد»). والمانع من تسرب هذه الوظيفة هو وجود «مصدري» يتصدر الحمل المدمَج ويشكل، بالتالي، «حاجزا» وظيفيا. في هذه الحالة (في حالة وجود «مصدري» يتصدر الحمل المدمَج)، تُسْنَد الوظيفة المفعول (أو الوظيفة الفاعل)، في مستوى المحمول الرئيسي، إلى الحمل المدمَج برمته.

كيف نمثل الآن لهذه الظاهرة في النحو الوظيفي وفي إطار «فرضية التسرب» بالذات ؟. نقترح ان يؤشر، في البنية الحملية، للمصدري بالرمز «مص» في صدر الحمل المدمَج [31] اذا كانت الجملة تتضمن مصدريا. على هذا الأساس، تكون البنية الحملية للجمل (96 أ ـــ ج) والجملة (100) هي البنية (101) :

(100) ظننت ان زيدا قائم

(101) خب [مض ظنن(س^{1} : ٿ (س^{1})) منض

(مص س^{2} : [حض قائم ص (س ع : زيد (س ع)) متض] (س^{2})) متق]

اما البنية الحملية للجملة (102) فهي البنية (103) التي لا تتضمن مؤشر المصدري في مستوى الحمل المدمَج على خلاف البنية الحملية (101) :

(102) ظننت زيدا قائما

---

(30) يمنع ان يُتحدث هنا عن انتقال الاعراب ما اسماه د.الفاسي الفهري (المرجع السابق ص.38) بمبدأ «المحلية الصرف» (strict locality) الذي يقضي بأن «القاعدة الاعرابية لا يتعدى ميدانها المركب الواحد ولا تخترق حدود مركبات اخرى».

(31) كي نحافظ على مبدأ اشتقاق الجملتين (100) و(102) انطلاقا من نفس الاطار الحملي، نقترح ان يكون الاطار الحملي للفعل «ظن» الاطار الآتي :

ظنن(س^{1} : انسان (س^{1})) متض ((مص) س^{2} : حَمْل (س^{2})) متق

حيث يمثل بين قوسين في صدر الحمل المدمج (س^{2}) للمصدري.

(103) خب [مض ظن‌ف(س^{1} : ثٌ (س^{1})) متض
(س^{2} : [حض قائم ص (س ع : زيد (س ع)) متض] (س^{2})) متق]

تُشكّل كل من البنيتين (101) و(103) دخلا لاسناد الوظائف التركيبية الذي يتم، وفقا لمبدأ سلكية الاسناد، في مستوى الحمل المدمج (س^{2}) ثم في مستوى الحمل الرئيسي. تُسند، أولا، الوظيفة الفاعل إلى الموضوع (س ع) داخل الحمل المدمَج وتسند، ثانيا، نفس الوظيفة، في مستوى الحمل الرئيسي، إلى الموضوع (س^{1}). اما الوظيفة المفعول فان مجال اسنادها، في مستوى الحمل الرئيسي، يحدده وجود أو عدم وجود مؤشر المصدري في صدر الحمل المدمَج. فهي تُسند إلى الحمل المدمَج رمته، أي الموضوع (س^{2})، اذا كان متضمنا لمؤشر المصدري، وتسند، عن طريق التسرب، إلى الموضوع الفاعل (س ع) داخل هذا الحمل اذا لم يكن متضمنا لمؤشر المصدري كما يتضح من البنيتين الوظيفتين الجزئيتين (104) و(105) للجمل (96 أ — ج) و(100) من جهة والجملة (102) من جهة ثانية بالتوالي :

(104) خب [مض ظن‌ف(س^{1} : ت (س^{1})) متض فا
(مص س^{2} : [حض قائم ص (س ع : زيد (س ع)) متض فا] (س^{2})) متق مف]

(105) خب [مض ظن‌ف(س^{1}:ت (س^{1})) متض فا
(س^{2}: [حض قائم ص (س ع : زيد (س ع)) متض فا مف] (س^{2})) متق]

ويمكن انطلاقا من الترابط القائم بين مجال اسناد الوظيفة المفعول وتضمن الحمل المدمَج لمؤشر المصدري أن نصوغ القيد الآتي باعتباره قيدا من قيود سلامة البنيات الوظيفية للجمل التصعيدية :

(106) «تسند الوظيفة المفعول (أو الوظيفة الفاعل)، في البنيات التي ينتمي محمولها الرئيسي إلى مجموعة المحمولات التصعيدية :

— إلى الحمل المدمَج رمته اذا كان يتضمن مؤشر المصدري و
ب — إلى الفاعل في الحمل المدمَج اذا لم يكن متضمنا لمؤشر المصدري».

على أساس هذا القيد، تُعَدُّ البنيتان الوظيفيتان (104) و(105) سليمتي البناء في حين ان البنيتين الوظيفيتين (107) و(108) تُعدَّان، على العكس من ذلك، بنيتين غير سليمتين :

(107) * خب [مض ظن‌ف(س^{1} : ت (س^{1})) متض فا
(مص س^{2} : [حض قائم ص (س ع : زيد (س ع)) متض فا مف] (س^{2})) متق]

(108) * خب [مض ظن‌ف(س^{1} : ت (س^{1})) متض فا
(س^{2} : [حض قائم‌ص(س ع : زيد (س ع) متض فا] (س^{2})) متق مف]

ويتجلى عدم سلامة بناء البنيتين (107) و(108) في انهما تتحقّقان في الجمل اللاحقة الآتية :

(109) أ = ظننت ان زيدا قائما

ب * ـــ ظننت لزيدا قائما

ج * ـــ ظننت ما زيدا قائما

(110) * ظننت زيدٌ قائم

خـــلاصـــــة :

من التحليلات التي تفي برصد خصائص «البنيات التصعيدية» في اللغة العربية، التحليل الذي يعتمد «فرضية التسرب». وتقوم هذه الفرضية على فكرة أن إسناد الوظيفة التركيبية المفعول (أو الوظيفة التركيبية الفاعل) في مستوى الحمل الرئيسي، يمكن ان يتسرب داخل الحمل المدمَج وان تُسنَد هذه الوظيفة إلى فاعل هذا الحمل.
تُسنَد الوظيفة المفعول (أو الوظيفة الفاعل) إلى فاعل الحمل المدمَج اذا توافر شرطان : انتماء المحمول الرئيسي إلى طبقة المحمولات التصعيدية (المحمولات الدالة على «الاعتقاد» بصفة عامة) وعدم وجود «مصدري» في صدر الحمل المدمَج.

يأخذ المكون المسندة إليه، تسربا، الوظيفة التركيبية المفعول، بالاضافة إلى هذه الوظيفة، احدى الوظائف التداولية الثلاث : المحور وبؤرة الجديد وبؤرة المقابلة ويحتل، في الحمل الرئيسي، موقع المفعول العادي (الموقع الموالي لموقع فاعل المحمول الرئيسي) اذا كان محورا أو بؤرة جديد والموقع الصدر م[*]اذا كان بؤرة مقابلة كما يمكن ان يحتل هذا الموقع الاخير اذا كان محورا شريطة ان يَربط احاليا ضميرا داخل الحمل. ويأخذ حالته الاعرابية «النصب» بمقتضى الوظيفة التركيبية (المفعول) المسندة إليه عن طريق التسرب. اما محمول الحمل المدمَج فانه لا يأخذ، بطبيعته، وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية. ويرتبط اعرابه بتسرب الوظيفة المفعول (أو الوظيفة الفاعل) داخل حمله وعدم تسربها.

تطوان، 10 غشت 1985

الفصل الرابع

البنيات التعليلية
في اللغة العربية

البنيات التعليلية
في اللغة العربية

مدخــل :

تُعدُّ التراكيب التعليلية (Causative constructions) من التراكيب التي استأثرت باهتمام اللغويين المعاصرين. ولعل هذا الاهتمام راجع إلى أن دراسة هذا النمط من التراكيب دراسة متعددة الجوانب اذ تمس الصرف والتركيب والدلالة والتداول معا.

وقد اقترحت لرصد خصائص البنيات التعليلية تحليلات متعددة في اطر نظرية مختلفة يمكن ارجاعها إلى صنفين اثنين : تحليلات «تحويلية» وتحليلات «معجمية».

في هذا البحث، سنحاول أن نرصد الخصائص المميزة للبنيات التعليلية التي من قبيل الجملتين (1) في إطار الإواليات المتوافرة في النحو الوظيفي :

(1) أ ــ أدخل خالد عليا البيت
ب ــ دخَل خالدٌ علياً البيت.

ينقسم البحث إلى أربعة مباحث أساسية نُخصِّص أولها لتحديد مفهوم «التعليل» وما يميزه عن مفاهيم تلابسه، وثانيها لعرض مقتضب للتحليلات المقترحة في إطار النماذج اللغوية المعاصرة لوصف البنيات التعليلية وثالثها لوضع القاعدة التي تنتج عنها البنيات التعليلية في اللغة العربية وربطها للخصائص الدلالية والتركيبية والتداولية والربطية التي تميز هذا الضرب من التراكيب.

1 ــ مفهوم التعليل :

1.1 ــ تعريفه :

يستعمل مصطلح «التعليل» (causation) للدلالة على المعنى الوارد في البنيات الممثل لها بالجملتين (1) المكررتين هنا للتذكير :

(1) أ ـــ أَدْخَلَ خالدٌ علياً البيتَ

ب ـــ دخّل خالدٌ علياً البيتَ

وَيَتَلَخَّص معنى هذا الضرب من البنيات في أن شخصا ما (أو شيئا ما) تسبب في أن شخصا ما (أو شيئا ما) قام بالفعل الذي يدل عليه محمول الجملة [1]. فمدلول الجملة (1)، مثلا، هو أن «خالدا» كان السبب (أو العلة) في أن دخل «علي» البيت.

ويصطلح على تسمية الشخص (أو الشيء) المتسبب في القيام بالفعل والشخص (أو الشيء) القائم بالفعل «المعلِّل» (causer) و«المعلَّل» (causee) بالتوالي :

ويمكن أن تكون «الواقعة» (State of Affairs) الدال عليها محمول الجمل التعليلية «عملا» (Action) أو «حدثا» (Process) أو «وضعا» (Position) أو «حالة» (State) كما يتبين من الجمل (2) و(3) و(4) و(5) بالتوالي :

(2) أخرج عمرو هندا

(3) أسقطت الريحُ المظلة

(4) أقعد خالدٌ عليا بجانبه

(5) أحْزَنَ خالداً نبأُ رسوبِ هند

يستخلص من هذا أن مفهوم التعليل يمكن أن يُعرَّف كما يلي :

(6) «يتسبب معلِّل في أن يقوم معلَّل بالعمل أو الحدث الدال عليهما محمول الجملة أو أن يتخذ الوضعَ أو الحالةَ الدال عليهما محمول الجملة».

2.1 ـــ مفهوم التعليل / مفاهيم تلابسه :

لنقارن بين البنيات التي من قبيل (1) و(2) و(3) و(4) و(5) والبنيات التي تمثل لها بزمرتي الجمل (7) و(8) :

(7) أ ـــ استفهم عمرو الأستاذ عن الدرس

---

(1) علاقة الشخص (أو الشيء) المتسبِّب بالواقعة الدال عليها محمول التركيب التعليلي علاقتان : علاقة مباشرة وعلاقة غير مباشرة. تكون علاقة المتسبب بالواقعة علاقة مباشرة حين يشارك في تنفيذها وعلاقة غير مباشرة حين يكون مُجَرَّد دافع إلى تحققها كما يتبين من المقارنة بين الجملتين الآتيتين :

أخرج خالد عمرا من قاعة الاجتماع

جعل خالد عمرا يخرج من قاعة الاجتماع

يُصْطَلَحُ على تسمية هذين النوعين من العلاقات العلية «التعليل المباشر» (Direct Causation) و«التعليل غير المباشر» (Indirect Causation) بالتوالي.

ب ــ استأذنت الكاتبة المدير في الخروج

ج ــ استشار خالد أباه

(8) أ ــ بخّل عمرو خالدا

ب ــ استعظم خالد مقال عمرو

ج ــ فَسَّقَ خالد جاره.

يقارب بين البنيات الأولى والبنيات الثانية خاصيتان : خاصية صورية وخاصية دلالية.

أ ــ يمتاز محمول البنيات الأولى والبنيات الثانية بأنه يأخذ موضوعا (argument) إضافيا بالنسبة للمحمول الذي اشتق منه كما يتضح من المقارنة بين الجمل (1) و(7) و(8 أ) من جهة والجمل (9) و(10) و(11) من جهة ثانية :

(9) دخل علي البيت

(10) أفْهَمَ الأستاذ الدرس

(11) بخل خالد

ب ــ يدل الموضوع المضاف في الضربين من البنيات كليهما على شخص (أو شيء) يساهم في إحداث الواقعة التي يدل عليها محمول الجملة.

الا أن ثمة فروقا بين البنيات الممثل لها بالجمل (1) و(2) و(3) و(4) و(5) والجمل التي من قبيل (7 أ ــ ج) و(8 أ ــ ج). وتتلخص هذه الفروق في ما يلي :

أ ــ من المميزات الثابتة للبنيات الأولى أنها تتضمن موضوعا إضافيا بالنسبة للبنيات المشتقة منها بخلاف البنيات الثانية. فالجملة (7 ب)، مثلا، لا تتضمن موضوعا إضافيا اذ تشتمل البنية المشتقة منها على نفس الموضوعات مع تغيير في الوظائف الدلالية التي تأخذها هذه الموضوعات :

(12) أذن المدير للكاتبة بالخروج

ب ــ يلزم عن معنى البنيات التي من قبيل (1) و(2) و(3) و(4) و(5) تغيير في الواقعة الدال عليها محمول الجملة بحيث ينقل «المعلِّل» «المعلَّل» من وضع إلى وضع أو من حالة إلى حالة (2) وليس هذا التغيير لازما عن معنى البنيات التي من قبيل (7 أ ــ ج) و(8 أ ــ ج).

(2) يمكن التمييز داخل المعنى الدّال عليه محمول هذه الأنماط من البنيات بين العلة والنتيجة. بناءا على هذا التمييز يمكن التفريق بين التراكيب التعليلية والتراكيب التي تلابسها كالتراكيب الطلبية والتراكيب الاعتقادية على أساس أن التراكيب التعليلية، بخلاف التراكيب الأخرى، تقتضي العلة والنتيجة معا. =

ج ـــ يدل الموضوع الفاعل في البنيات الأولى على الشخص (أو الشيء) المتسبب فعلا في تحقيق الواقعة في حين أنه يدل في البنيات الثانية إما عن الشخص الذي **«يطلب»** تحقيق الواقعة أو عن الشخص الذي **«يعتقد»** تحقيقها.

يستخلص من المقارنة بين البنيات الممثل لها بالجمل (1) و(2) و(3) و(4) و(5) والبنيات الممثل لها بالجمل (7 أ ـــ ج) و(8 أ ـــ ج) أن البنيات الأولى، وحدها، متضمنة لمعنى التعليل وأنها وحدها بنيات «تعليلية» (3).
سنقتصر، إذن، الحديث في المباحث التالية على هذه البنيات دون غيرها.

2 ـــ صيغ التعليل في اللغة العربية :

يُعبَّر عن معنى التعليل، كما حدَّدناه، في اللغات الطبيعية بوسائل مختلفة يمكن إرجاعها إلى أصناف ثلاثة : **وسائل معجمية ووسائل صرفية ووسائل تركيبية** (4). ثمة مفردات يتضمن مدلولها نفسه معنى التعليل. فمدلول الفعل «قتل» يمكن تقسيمه إلى مكونين (5) (Components) : «جعل» و«يموت» بحيث تكون البنية الدلالية ـــ المنطقية (البنية الحملية) للجملة (13) هي البنية (14) :

(13) قتل خالد هندا

(14) جعل (خالد) (تموت (هند))

= فمفاد الجملة :

أخرجت عمرا

أن (عمرا) خرج بالفعل في حين أن الجملة :

استوقفت عمرا

لا تقتضي وقوف (عمر) الفعلي

ويبرز هذا الفرق تحمُّل البنيات الأخرى للتعقيب الاضرابي، بخلاف البنيات التعليلية :

استوقفت عمرا فلم يقف

استعطم خالد مقال عمر ولكن المقال تافه

* أخرجت عمرا فلم يخرج

(3) من الممكن إدماج البنيات الطلبية والبنيات الاعتقادية في زمرة البنيات التعليلية على أساس توسيع معنى التعليل فتكون بذلك البنيات التعليلية ضربين : بنيات تعليلية مباشرة (Direct Causatives) وبنيات تعليلية غير مباشرة (Indirect Causatives) تشمل البنيات الطلبية والبنيات الاعتقادية.

(4) البنيات التعليلية، حسب كمري (كمري 1981)، بالنظر إلى وسائل التعبير عن معنى التعليل، أصناف ثلاثة : بنيات تعليلية «تحليلية» (analytic causatives) وبنيات تعليلية «صرفية» (morphological causatives) وبنيات تعليلية «معجمية» (Lexical Causatives).

(5) اعتُمِد هذا المبدأ في اطار ما سمي «الدلالة التوليدية» (Generative Semantics).

كما أن مدلول الفعل «أعطى» يمكن تقسيمه، حسب نفس المبدأ، إلى مكونين : «جعل» و«يملك» وتكون إذاك، البنية الدلالية ـــ المنطقية ـــ للجملة (15) هي البنية (16) :

(15) أعطى خالد هندا محفظة

(16) جعل (خالد) (تملك (هند (محفظة)))

ويتحقق معنى التعليل في صيغ صرفية كصيغتي «أفْعَلَ» و«فعَّل» بالنسبة للغة العربية الفصحى كما في الجملتين (17 أ ـــ ب) :

(17) أ ـــ أشْرَب الطبيبُ المريضَ الدواء

ب ـــ شرَّب الطبيب المريض الدواء

ويُتوسَّل كذلك للتعبير عن معنى التعليل، بأفعال مساعدة (Auxiliaries) كالفعل «جعل» في اللغة العربية الفصحى المعاصرة، تضاف إلى محمول الجملة :

(18) جعل خالد عمرا يطلق زوجته.

وتختلف اللغات الطبيعية من حيث الوسائل المتوافرة فيها للتعبير عن معنى التعليل، فثمة لغات تشكل فيها الوسيلة التركيبية (إضافة فعل مساعد إلى محمول الجملة) الوسيلة الأساسية للدلالة على معنى التعليل كاللغات الانجليزية والفرنسية والالمانية وثمة لغات، كاللغات السامية، تتوسل للدلالة على هذا المعنى بصيغ صرفية معينة. فيما يخص اللغة العربية، يتبين من الجمل التي مَثَّلْنا بها للبنيات التعليلية (الجمل (13) و(15) و(17) و(18) أنها تستعمل الوسائل الثلاث جميعها : الوسيلة المعجمية والوسيلة الصرفية والوسيلة التركيبية. إلا أنه يجب، بالنسبة لاستعمال الوسيلتين الثانية والثالثة في هذه اللغة، ملاحظة ما يلي :

1 ـــ الوسيلة الأساسية للتعبير عن معنى التعليل في اللغة العربية الفصحى هي الوسيلة الصرفية، أي استعمال صيغ صرفية معينة كالصيغتين «أفعل» و«فعّل».

2 ـــ تتجه اللغات العربية الدوارج المعاصرة إلى الاستغناء عن الصيغة الصرفية «أفعل» والاكتفاء بالصيغة الصرفية «فعّل» كما يتبين من زمر الجمل الثلاثة الآتية :

(19) (عربية فصحى)

أ ـــ ذاب السُّكرُ في الشاي

ب ـــ أذاب خالد السكرَ في الشاي

ج ـــ ذوّب خالد السكرَ في الشاي

(20) (دارجة مغربية) :

أ ـــ السكر ذاب ف أتاي

ب ــ فاطمة ذوبت السكر ف أتاي

(21) (دارجة مصرية) :

أ ــ السكر ذاب في الشاي

ب ــ سوفت ذَوِّبت السكر في الشاي

3 ــ تلجأ بعض الدوارج العربية المعاصرة إلى التوسل للدلالة على معنى التعليل بأفعال مساعدة بمعنى «جعل» تضاف إلى المحمول كالفعل «خلى» في الدارجة المصرية المعاصرة :

(22) أ ــ شوقي إليك هو اللي خلاّني أكتب لك.

ب ــ خلّي نبوية تجيب لي المحفظة من فوق

في المباحث التالية، نحصر دراسة البنيات التعليلية في الوسائل الصرفية التي تستعملها اللغة العربية الفصحى للتعبير عن معنى التعليل، كما حددناه آنفا، باعتبارها الوسائل الاساسية.

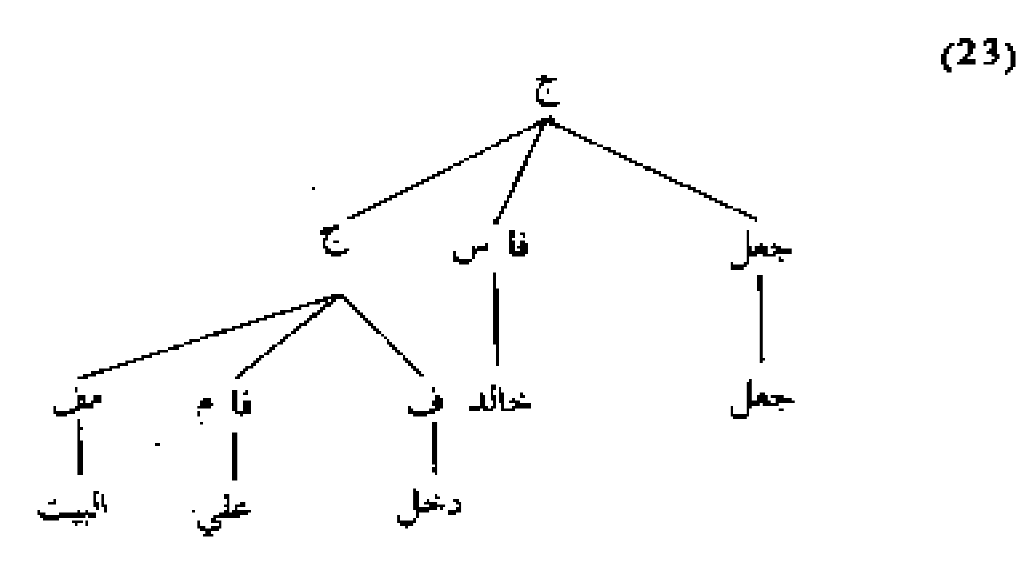
3 ــ البنيات التعليلية في النماذج اللغوية :

تُووِلت البنيات التعليلية في الدرس اللغوي الحديث في إطار نماذج لغوية مختلفة. ويمكن إرجاع التحليلات المقترحة في هذه النماذج اللغوية إلى فرضيتين أساسيتين اثنتين : «فرضية تحويلية» و«فرضية معجمية».

1.3 ــ «الفرضية التحويلية» :

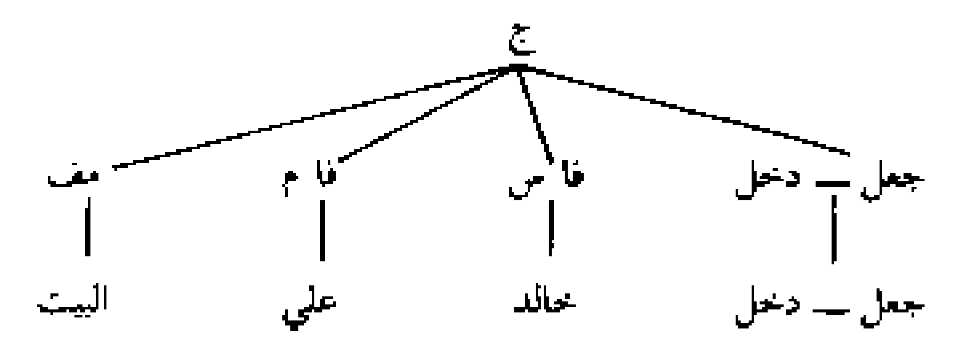
من المقاربات التحويلية للبنيات التعليلية، التحليل الذي اقترحه كمري (كمري 1975 و1976) في إطار «النحو العلاقي» (Relational Grammar) يقوم هذا التحليل على افتراض أن مصدر اشتقاق البنيات التعليلية بنية معقدة مكونة من جملتين اثنتين. ويشكل محمول هذه البنية المعقدة فعل التعليل الذي يأخذ «المعلِّل» فاعلا له والجملة الدالة على الوضع المعلَّل مفعولا له كما يتضح من الرسم الشجري (23) للجملة (1 أ) مثلا :

(23)



حيث يشير الرمزان «فا س» و«فا م» إلى الفاعل الرئيسي والفاعل المدمَج بالتوالي. وتشكل البنية المعقدة دخلا لقاعد «اتحاد الجملة» (Clause-Union) التي تنقل هذه البنية المعقدة عن طريق توحيد الجملتين إلى بنية مكونة من جملة واحدة :

(24)



يُلاحَظُ أن ما يُشَكِّل خرجا لقاعدة «اتحاد الجملة» بنية تتضمن فاعلين في نفس الجملة : الفاعل الرئيسي الأصلي والفاعل المدمج الأصلي أي «المعلِّل» و«المعلَّل». هذه البينة غير سليمة البناء كما يدل على ذلك لحن الجملة (25) التي تعد تحقيقا للبنية (24) :

(25) * ادخل خالد علي البيت

لمنع توليد جمل من قبيل (25)، يقترح كمري المبدأ (27) القائم على سُلَّمِيَّة العلاقات النحوية (26) :

(26) فاعل > مفعول مباشر > مفعول غير مباشر > مائل [6]

حيث «مائل» = العلاقات النحوية الأخرى كالمكان والزمان والأداة وغيرها.

(27) «يُدَنَّى [7] الفاعل المدمَج (بفتح الميم) إلى أول موقع شاغر في السلمية (26)»

مفاد المبدأ (27) أن الفاعل المدمَج (المعلَّل) في البنيات التحليلية يأخذ العلاقة النحوية

---

(6) يميز، في إطار النحو العلاقي (Relational Grammar)، بين صنفين من الحدود (terms) : الحدود الصرف (Pure terms) والحدود المشوبة (impure terms). حدود الصنف الأول هي الحدود التي تأخذ العلاقات النحوية «الفاعل» و«المفعول المباشر» و«المفعول غير المباشر» في حين أن حدود الصنف الثاني تأخذ العلاقات النحوية «المائلة» (Oblique).

(7) نقابل بالمصطلح «التدنية» المصطلح «Demotion» وبالمصطلح «الترقية» المصطلح «Promotion».

ويدل المصطلحان، بالتوالي، على القاعدة التي ينحدر بمقتضاها مكون ما من علاقة نحوية إلى العلاقة النحوية التي تتلوها في السلمية (26) والقاعدة التي يرتقي بمقتضاها مكون ما من علاقة نحوية إلى العلاقة النحوية التي تعلوها كما يحصل في الانتقال من البنية للمعلوم إلى البنية المبنية للمجهول حيث «يُعَلَّى» (يرقى) «المفعول» إلى «الفاعل».

المفعول المباشر اذا لم يكن في الجملة مفعول مباشر والعلاقة النحوية المفعول غير المباشر اذا كان في الجملة مفعول مباشر وإحدى العلاقات النحوية المائلة إذا توافر في الجملة مفعول مباشر ومفعول غير مباشر كما يتبين من المقارنة بين الجمل [8] الفرنسية (28) و(29) و(30) :

(28) a - Paul sort

b - Jean fait sortir **Paul**

(29) a - Paul écrit une lettre

b - Jean fait écrire une lettre **à Paul**

(30) a - Paul écrit une lettre à Marie

b - Jean fait écrire une lettre à Marie **par Paul**

2.3 — «الفرضية المعجمية» :

نقصد ب «الفرضية المعجمية»، هنا، الفرضية التي يعتمدها كل تحليل للبنيات التعليلية يقوم على فكرة أن اشتقاق هذا الضرب من البنيات يتم داخل المعجم، أي عن طريق قواعد معجمية.

في إطار الحد من قوة المكون التحويلي عن طريق تقليص عدد القواعد التحويلية، اتجهت النظرية التوليدية التحويلية، منذ أواخر السنوات الستين، إلى إفراز نماذج لغوية تمتاز بإغناء المكون المعجمي بإواليات تمكنه من رصد مجموعة من الظواهر كان رصدها، فيما قبل، يتم بواسطة قواعد تحويلية. في إطار هذا الاتجاه، اقْتَرَحَ جاكندوف (جاكندوف 1975) أن يُمَثَّل للمفردات المتعالقة (المرتبطة اشتقاقيا) في مداخل معجمية متمايزة وأن تُرْصَدَ ما بينها من علاقات عن طريق قواعد حشو (Redundancy Rules). حسب هذا الاقتراح، يمكن التمثيل للمفردتين «خَرَجَ» و«أَخْرَجَ» وللعلاقة القائمة بينهما كما يلي [9] :

(31) أ —		ب —
/خرج/		/أخرج/
+ ف	⟷	+ ف
+ (— م س^1)		+ (— م س^1 م س^2)
خرج م س^1		جعل م س^1 (خرج م س^2)

---

(8) نلجأ هنا للتمثيل بجمل فرنسية إذ إن المكون المعلِّل في اللغة العربية لا يخضع كما سنرى، لمبدأ «التدنية» خضوعه له في اللغة الفرنسية.

(9) انظر الاقتراحات الواردة في أطروحة ذ.محمد الشكيري (الشكيري 1984) للتمثيل للعلاقات المعجمية في اللغة العربية.

في إطار النحو الوظيفي، يقترح ديك (ديك 1980 و1985) أن تشتق البنيات التعليلية عن طريق «قواعد تكوين المحمولات» (Predicate Formation Rules) التي تشكل أحد عنصري [10] «الأساس» (Fund).

وتتميز قاعدة تكوين المحمولات العلية بأنها تشتق من إطار حملي ما إطارا حمليا آخر يتضمن موضوعا إضافيا بالنسبة للاطار الحملي الدخل.

ويقترح ديك (ديك 1985) صوغ قاعدة تكوين المحمولات العلية كما يلي :

(32) تكوين المحمولات العلية :

دخل : محمول (س^1) ... (س^ن)
خرج : عل ــ محمول (س^0) معلَّل (س^1) معلَّل ... (س^ن)
معنى «يتسبب س^0 في تحقق الواقعة الدال عليها الاطار الحملي ــ الدخل».

3.3 ــ الفرضية التحويلية / الفرضية المعجمية :

تواجه الفرضيةَ التحويليةَ المشاكلُ الآتية :

أ ــ يلجأ التحليل الذي ينطلق من أن مصدر اشتقاق البنيات التعليلية بنية معقدة مكونة من جملتين اثنتين إلى قاعدة تحويلية (قاعدة «اتحاد الجملة») توحد بين هاتين الجملتين. وقد ثبت أن لا «واقعية نفسية» [11] لهذا الصنف من القواعد.
لهذا السبب، يلاحظ أن جل النماذج اللغوية المقترحة في السنوات العشر الأخيرة تتجه إلى إقصاء القواعد التحويلية من النحو.

ب ــ بغض الطرف عن هذا الاشكال النظري العام، نلاحظ أن افتراض بنية معقدة مكونة من جملتين اثنتين مصدرَ اشتقاقٍ للبنيات التعليلية لا يمكن أن يرد إلا بالنسبة للغات التي تتوسل للتعبير عن معنى التعليل بفعل عِلّي بمعنى «جعل» يضاف إلى محمول

---

(10) تنقسم المحمولات قسمين : محمولات «أصلية» ومحمولات «مشتقة». تعتبر محمولات أصلية المحمولات التي يتعلمها المتكلم كما هي قبل استعمالها. وتعتبر محمولات مشتقة المحمولات التي يكونها المتكلم، انطلاقا من المحمولات الأصلية، طبقا لقواعد اشتقاقية كقاعدة التعليل، مثلا.
بناءا على هذا التمييز، ينقسم «الأساس»، في النحوالوظيفي، قسمين : معجما وقواعد تكوين. يضطلع المعجم بالتمثيل للمحمولات الأصلية وتتكلف قواعد تكوين المحمولات باشتقاق المحمولات الفرعية متخذة، دُخُولًا لها، المحمولات الأصلية. انظر للمزيد من التفاصيل حول مكوني «الأساس» ديك (1978) وديك (1980) والمتوكل (1985).

(11) انظر التفصيل حول مفهوم «الواقعية النفسية» في بريزنان وآخرين (1978) وانظر كذلك التفصيل حول مفهوم «الكفاية النفسية» في ديك (1978).

الجملة. أما بالنسبة للغات التي تستخدم وسائل صرفية (صيغ صرفية) للتعبير عن هذا المعنى كاللغة العربية، فإنه يعسر اعتبار البنيات التعليلية فيها صادرة عن بنية مكونة من جملتين اثنتين.

ج ــ كي يكون افتراض أن مصدر اشتقاق البنيات التعليلية بنية مكونة من جملتين، يتعين أن تكون للجملة المدمَجة في هذه البنية، فعلاً، خصائص الجملة. وقد لاحظ ديك (ديك 1980 : 64 ــ 66) أن فضلة الأفعال العلية (الأفعال التي تقابل «جعل») لا تتوافر فيها خصائص الجملة واستدل على ذلك بما يلي :

1 ــ من خصائص الفضلة الجملية إمكان تقدمها على المحمول الرئيسي بخلاف فضلة الفعل العلي :

(33) أ ــ زيد طلق زوجته ظننت

ب ــ * زيد يطلق زوجته جعلت

2 ــ يمكن إضمار الفضلة الجملية كما يتبين من الجملة الآتية :

(34) أظن زيدا طلق زوجته ويظن خالد أيضا ذلك.

أما فضلة الفعل العِلّي فلا تُضْمَرُ كما يدل على ذلك لحن الجملة (35) :

(35) * جعلت زيدا يطلق زوجته وجعل خالد أيضا ذلك.

3 ــ يمكن الاستفهام عن الفضلة الجملية باسم الاستفهام «ماذا» بخلاف فضلة الفعل العلي كما يدل على ذلك لحن الجملة (36 ب) في مقابل الجملة (36 أ) :

(36) أ ــ ماذا ظننت ؟

ب ــ * ماذا جعلت ؟

ونضيف، في إطار الاستدلال على أن خصائص الجملة غير متوافرة في فضلة الفعل العِلّي الملاحظةَ الرابعة الآتية :

4 ــ من خصائص الفضلة الجملية إمكان تصدرها بإحدى الأدوات الصدور (Complementizers) كما في الجملة (37) :

(37) أظن أن زيدا طلّق زوجته

أما فضلة الفعل العِلّي فلا تتصدرها أداة صدر كما يدل على ذلك لحن الجملة (38) :

(38) * جعلت أن زيدا يطلق زوجته

ويمكن إرجاع هذه الخصائص الأربع التي تخالف بها فضلةُ الفعل العلي الفضلةَ الجملية

إلى خاصية أساسية واحدة وهي أن الأفعال العلية التي من قبيل «جعل»، بخلاف الأفعال التي من قبيل «ظن»، أفعال مساعدة تضاف إلى محمول الجملة وليست محمولات قائمة الذات.

يستخلص من هذا أن التحليل القائم على افتراض أن مصدر اشتقاق البنيات التعليلية بنية معقدة مكونة من جملتين ليس واردا، على الأقل بالنسبة للغة العربية.

4.3 ــ التمثيل المعجمي الأكفى للبنيات التعليلية :

من معايير تقويم القواعد المقترحة داخل نموذج لغوي ما مدى عكسها للعمليات الذهنية التي تتم أثناء انتاج الكلام أو فهمه، أي مَدى «واقعيتها النفسية». فيما يخص المفردات، ثمة مفردات يتعلمها المتكلم كما هي قبل استعمالها أو فهمها ومفردات يشتقها المتكلم من المفردات التي تعلمها ويستعملها ويفهمها الاستعمال والفهم الصحيحين وإنْ لم يسبق له أن استعملها أو سمعها.

على هذا الأساس، يكون التمثيل المعجمي الأكفى للمفردات هو التمثيل الذي يعكس قدرة المتكلم على اشتقاق مفردات جديدة من مفردات تعلمها تَعَلُّماً.

يتيح المكون القاعدي في النحو الوظيفي، «الأساس»، التمثيلَ الذي يُمكِّن من عكس هذه القدرة اذ ينقسم إلى عنصرين : «المعجم» و«قواعد تكوين المحمولات». يضطلع المعجم بالتمثيل للمفردات الأصول (المفردات التي يتعملها المتكلم قبل استعمالها) في حين أن قواعد تكوين المحمولات تتكلف باشتقاق المفردات التي يُكونها المتكلم انطلاقا من المفردات الأصول.

فيما يتعلق بالبنيات التعليلية، تمكن «قاعدة تكوين المحمولات العلية»، كما اقترح ديك صوغها، من التمثيل للعلاقة الاشتقاقية بين المحمول العِليِّ والمحمول المشتق منه عاكسة بذلك قدرة المتكلم في تكوين هذا الضرب من المحمولات. هذه المزية غير متوافرة في التمثيلات المعجمية التي من قبيل ما يقترحه جاكندوف إذ لا تسمح برصد الطابع الابداعي الذي تتسم به العلاقات القائمة بين المفردات الأصول والمفردات المشتقة.

4 ــ تكوين المحمولات العلية في اللغة العربية :

1.4 ــ الاشتقاق في اللغة العربية :

1.1.4 ــ الجذور والصيغ.

من خصائص اللغات السامية، كما هو معلوم، أن تكوين المفردات يتم فيها عن طريق إضافة صيغة من الصيغ (فَعَل، فَاعِل، فِعَالة...) إلى مادة ثلاثية (مكونة من ثلاثة أصوات

صامتة). فالمفردات «كَتَبَ» و«كُتِبَ» و«كِتَابَةٌ» ناتجة عن قولبة المادة الثلاثية «ك. ت. بـ» في الصيغ «فَعَلَ» وفُعِل» و«فَاعِل» و«فِعَالَة» بالتوالي.

وتشكل المفردات التي تتقاسم نفس الجذر (نفس المادة الثلاثية) «حقلا صرفيا ــ دلاليا» (Morpho-semantic field) يؤالف بين عناصره، بالاضافة إلى الجذر المشترك، «معنى نووي» (Nuclear meaning) يَكْمُنُ في هذا الجذر. ويخالف بين المفردات المتحاقلة (المنتمية إلى نفس الحقل الصرفي ــ الدلالي) المعاني التي تضيفها مختلِف الصيغ إلى المعنى النووي الدَّالِ عليه الجذر المشترك.

2.1.4 ــ المفردات الأصول / المفردات المشتقة :

اختلف النُّحاة العرب القدماء، كما هو معلوم، في أصل الاشتقاق. ودار الخلاف، أساسا، حول افتراضين : افتراض أن أصل الاشتقاق «المصدر» وافتراض أن أصل الاشتقاق «الفعل» ودوفع، كذلك، عن افتراض ثالث يقوم على فكرة أن جميع المفردات مشتقة من المادة الجامدة (المكونة من أصوات صامتة ثلاثة). لن نناقش، هنا، هذه الافتراضات الثلاثة وانما نكتفي باقتراح مجموعة من المعايير تمكن من التعرف على ما هو أصلي من مفردات وتمييزه عما هو مشتق.

المفردات ــ الأصول هي المفردات التي تتوافر فيها الشروط الآتية :

أ ــ يشترط في أصل الاشتقاق أن يكون مفردة محققة (real word) أي مادة وصيغة.

بموجب هذا الشرط ــ نقصي الافتراض القائم على اعتبار المادة الجامدة أصلا للاشتقاق إذ إن هذا الافتراض يحول دون رصد العلاقات الصرفية الدلالية القائمة بين الفعل المصوغ على وزن «فَعِل»، مثلا، ومشتقاته أو بين الفعل المصوغ على وزن «أَفْعَل» ومشتقاته كما يتبين من الأمثلة الآتية :

(39) أ ــ كَتَب ـــــ كاتب، مكتوب، مَكْتَب

ب ــ أخرج ـــــ مُخْرِج، مُخْرَج، مُخرَج

(40) أ ــ كتب ـــــ * مُكتِب، * مُكْتَب، * مُكتَب

ب ــ أخرج ـــــ * خارج، * مَخْرُوجٌ، * مَخْرَج

يتضح من المقارنة بين الأمثلة (39) والأمثلة (40) أن ثمة اطرادات صرفية ــ دلالية بين المفردات المصوغة على أوزان «فَاعِل» و«مَفعُول» والمفردات المصوغة على وزن «فَعَل» من جهة، وبين المفردات المصوغة على وزني «مُفعِل» و«مُفْعَل» والمفردات المصوغة على وزن «أفْعَل» من جهة ثانية.

ب ــ يجب أن تكون المفردات الأصول أبسط المفردات من حيث مبناها ومن حيث معناها، فالمفردات المصوغة على وزن «فَعَل»، مثلا، «أبسط مبنى» وأبسط معنى من المفردات المصوغة على أوزان «أَفْعَلَ» و«فَعَّل» و«فَاعَل» و«اسْتَفْعَل». فهي أبسط مبنى لأن المفردات الأخرى تضمنها وتضيف إليها إما «سابقة» (أفعل، استفعل) أو «واسطة» (فعل، فاعل)، وهي أبسط معنى لأن هذه المفردات تدل على معان إضافية كالتعليل (أَفْعَل، فعَّل) و«الانعكاس» (Reflexivity) (انفعل) و(المشاركة) (فَاعَل) و«الطلب» (استفعل).

ج ــ يُشْتَرَطُ في اشتقاق مفردة ما من مفردة أخرى أن تكون القاعدة الرابطة بينهما «قاعدة مُنْتِجَة» (Productive Rule). ويُعَرِّف ديك (ديك 1980 : 26) القاعدة المنتجة بأنها القاعدة التي يشكل خرجها «طبقة مفتوحة» أي طبقة لا تعد عناصرها عَدّاً بل تتّسمُ بخاصية عامة أو مجموعة من الخصائص العامة [12].

إذا اعتمدنا هذه المقاييس الثلاثة وسائل استكشافية في معرفة المفردات الأصول في اللغة العربية وجدنا أن أكثر المفردات استجابة لها هي المفردات الفعلية المصوغة على وزن «فَعَل» ووزن (فَعِل) ووزن «فَعُل» [13].

نتبنى، إذن، في مايلي، افتراض أن المفردات الفعلية المصوغة على هذه الأوزان الثلاثة هي أصل اشتقاق المفردات الأخرى على اختلاف مقولاتها التركيبية (أفعال، اسماء، صفات...).

3.1.4 ــ الاشتقاق المباشر / الاشتقاق غير المباشر :

ثمة مفردات مشتقة تُشَكِّل أصولا لاشتقاق مفردات اخرى. فالمفردات المصوغة على وَزْنَي «فَعَّل» و«فَاعَل»، مثلا، المشتقة من المفردات الأصول المصوغة على وزني «فَعَل» و«فَعِل» تُشَكِّل، بدورها، مفردات أصول بالنسبة للمفردات المصوغة على وزني «تَفَعَّل» وتَفَاعَلَ» كما يتبين من الأمثلة الآتية :

(41) أ ــ عَلِمَ ــ عَلَّمَ ــ تَعلَّم

ب ــ جَذَب ــ جَاذَبَ ــ تَجَاذَبَ

يمكن إذن أن نصنف المُفردات المشتقة صنفين : مفردات مشتقة من المفردات الأصول

---

(12) يلزم عن الشرط الثالث أن المفردات المشتقة عن طريق قواعد غير مُنْتِجَة يمثل لها في المعجم كما يمثل للمفردات الأصول.

(13) انظر التبريرات التي يقدمها ذ.محمد الشكيري (محمد الشكيري 1984) لتبني فرضية أن أصل الاشتقاق، في اللغة العربية، هو الفعل.

(المصوغة على الأوزان : «فَعَل» و(فَعِل) و«فَعُل») ومفردات مشتقة من المفردات المشتقة نفسها.
على هذا الأساس، يمكن القول أن قواعد تكوين المحمولات في اللغة العربية تتخذ دخلا لها إما محمولات أصولا أو محمولات مشتقة من المحمولات الأصول.

2.4 ـــ المحمولات العلية :

سبق أن بيّنا أن الوسائل الأساسية المستعملة في اللغة العربية للتعبير عن معنى التعليل وسائلُ صرفية، كما سبق أن أشرنا إلى أن المحمولات العلية في هذه اللغة هي المحمولات المصوغة على وزني «أفْعَل» و«فعّل» والمشتقة من المحمولات الأصول المصوغة على الأوزان الثلاثة «فَعِل» و«فَعَل» و«فَعُل». تتسم المحمولات المصوغة على وزني «أفْعَل» و«فعّل» بالاشتراك اللفظي إذ تدل على معان متعددة. فالمحمولات المصوغة على الوزن الأول تَرِدُ دالة، حسب تصنيف النحاة العرب القدماء، على «التعريض» [14] :

(42) أباع خالد فرسه

وعلى «الصّيرورة» :

(43) أسمكت البحيرة

وعلى الدخول في المكان أو الزمان :

(44) أ ـــ أنجد المسافر

ب ـــ أصْبح عمرو

وعلى «الجَعْل» :

(45) أذهب خالد أحمد

ومن معاني المفردات المصوغة على وزن «فعّل» الصيرورة والدخول (في المكان أو الزمان) و«التسمية» و«الجعل» كما يتبين من (46) و(47) و(48) و(49) بالتوالي :

(46) وَرَّق الشجر

(47) أ ـــ كوّف المسافرون

ب ـــ صبّح الضيوف

(48) فَسَّق خالد جاره

---

(14) من الممكن، في إطار توسيع مفهوم التعليل الذي سبق أن أشرنا إليه، اعتبار الجمل التي من قبيل الجملة (42) جملا تعليلية «غير مباشرة» شأنها في ذلك شأن البنيات الطلبية والبنيات الاعتقادية.

(49) فرَّح خالد إخوته

لا يَهُمُّنا، هنا، من هذه الاستعمالات المتعددة للمفردات المصوغة على وزني «أفْعَل» و«فعَّل» إلا استعمالها للدلالة على معنى التعليل أي استعمالها في البنيات الممثل لها بالجمل (45) و(46).

ملحوظة :

1 ــ ترد المفردات الفعلية المصوغة على وزن «استَفْعَل» في تراكيب تماثل من حيث خصائصها البنيوية، التراكيب العلية كما في الجمل (50) :

(50) أ ــ استرشدت صديقي في مسألة الارث
ب ــ استعطيت خالدا الكتاب
ج ــ استَوْهَبْتُ عَمِّي خزانته

وقد يبدو وارداً أن تضاف المحمولات المصوغة على وزن «استفعل» في هذا الضرب من التراكيب، إلى زمرة الأفعال العلية على اعتبار أن طلب وقوع الشيء من أسباب وقوعه [15]. إلا أن ثمة فرقا دلاليا أساسيا بين التراكيب العلية والتراكيب الممثل لها بالجمل (50 أ ــ ج) وَيَكْمُنُ هذا الفرق في أن تعليل الشيء يلزم عنه وقوعه في حين أن طلب الشيء لا يؤدي، ضرورة، إلى وقوعه. ويبرز الفرقُ الدلاليّ بين النمطين من التراكيب إمكان نفي «المطلوب» في التراكيب الطلبية وامتناع نفي «المعلول» في التراكيب العِلية كما يتبين من المقارنة بين زمرتي الجمل (51) و(52) :

(51) أ ــ استرشدت صديقي في مسألة الارث فلم يرشدني
ب ــ استَعْطيت خالدا الكتاب فلم يُعطِنِيه
ج ــ استوهبت عمي خزانته فلم يَهَبْنِيها

(52) أ * ــ أدخلت زيدا البيت فلم يدخل
ب * ــ أخرجت خالدا من منزله فلم يخرج
ج * ــ آلَم خالدا نبأ رسوب هند فلم يتألم
د * ــ شرَّب الطبيب المريضَ الدواء فلم يَشْرَبه

(15) ثمة أفعال علية واردة على وزن «استفعل» كالفعل «استخرج» في الجملة الآتية :
استخرج رجال الاسعاف السكان من تحت أنقاض العمارة.
إلا أن الأفعال المصوغة على وزن «استفعل» والمفيدة للتعليل (بالمعنى الضيق) أفعال معدودة يعسر اعتبارها مشتقة عن طريق قاعدة مُنْتِجَة.

2 ــ قد يبدو، من الوارد أيضا، إضافة الأفعال المصوغة على وزن «فَاعَلَ» إلى زمرة الأفعال العلية إذ من بين المعاني التي يدل عليها هذا الوزن معنى التعليل كما حددناه. فالفعل «بَاعَدَ» يرادف الفعلين «أَبْعَدَ» و«بَعَّدَ» في دلالته على جعل الشخص (أو الشيء) يبتعد :

(53) أ ــ أَبْعَدَتْ هند خالدا

ب ــ بَعَّدَتْ هند خالدا

ج ــ بَاعَدَتْ هند خالدا

إلا أن دلالة الوزن «فاعل» على معنى التعليل مَحْصُور في أفعال معدودة كالفعل «باعد». يعني هذا أن اشتقاق محمولات على وزن «فاعل» للدلالة على العلية ذو انتاجية محدودة بخلاف اشتقاق المحمولات المصوغة على وزني «أفْعَل» و«فَعَّل». لهذا السبب يكون من غير الطبيعي وضع قاعدة اشتقاقية للمحمولات الواردة على هذا الوزن والدالة على العلية بل يتعين أن يُمَثَّل لها في المعجم.

3.4 ــ قواعد تكوين المحمولات العلية :

1.3.4 ــ تكوين المحمولات في النحو الوظيفي : تذكير :

المحمولات، حسب النحو الوظيفي، صنفان : محمولات أصول ومحمولات مشتقة. المحمولات الأصول محمولات يتعلمها المتكلم كما هي قبل استعمالها في حين أن المحمولات المشتقة محمولات يكونها المتكلم، حسب قواعد منتجة، انطلاقا من المحمولات الأصول (16). بناءاً على التمييز بين هذين الصنفين من المحمولات، يُمَيِّز النحو الوظيفي، داخل المكون القاعدي «الأساس» بين مجموعتين اثنتين من القواعد : «المعجم» و«قواعد تكوين المحمولات». تضطلع قواعد المعجم بالتمثيل للمفردات الأصول وتضطلع قواعد تكوين المحمولات باشتقاق المفردات الفروع انطلاقا من المفردات الأصول.

وَيُمَثَّل للمفردات، في كلٍّ من عنصري «الأساس»، في شكل «أطر حملية» (Predicate Frames) تُحَدِّدُ : (أ) المحمول ومقولته التركيبية (فعل، اسم، صفة...) و(ب) عدَدَ محلات موضوعاته (Argument Positions) و(ج) الوظائف الدلالية («منفذ»، «متقبل»...) التي تأخذها هذه الموضوعات باعتبار «الواقعة» («عمل»، «حدث»، «وضع»، «حالة») الدال عليها المحمول و(د) قيود الانتقاء (Selection restrictions) التي يفرضها المحمول عل مَحَلَّات موضوعاته. ولنمثل لهذا النمط من التمثيل للمداخل المعجمية في النحو الوظيفي

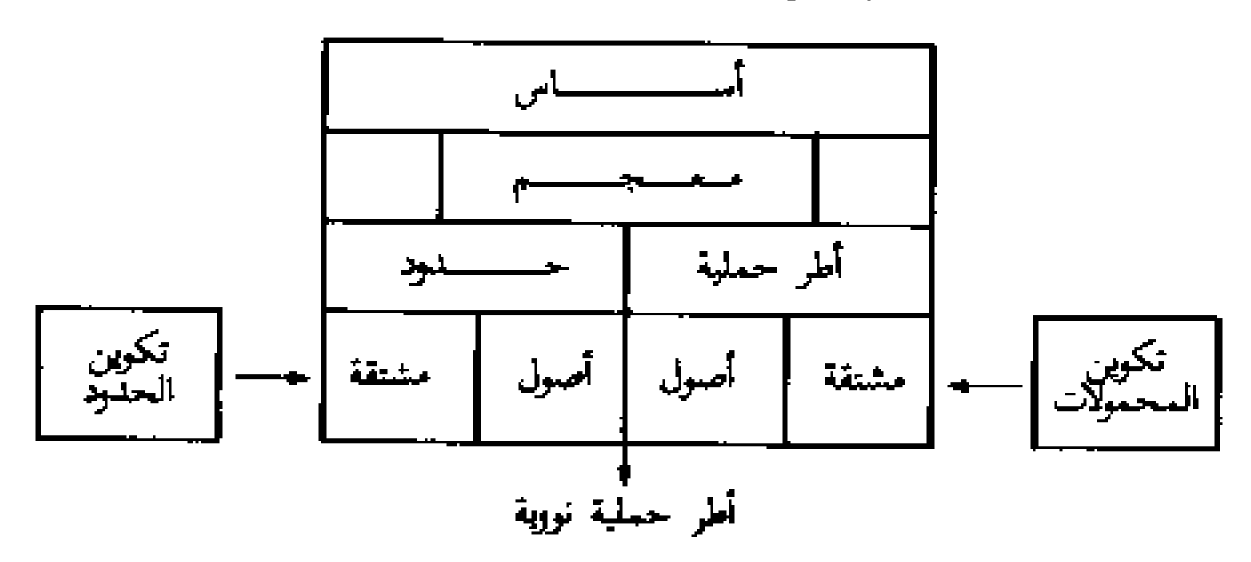
---

(16) انظر للمزيد من التفصيل حول تكوين المحمولات (ديك 1980 ص : 25 ــ 52).

بالإطار الحملي (54) للفعل «شَرِبَ» :

(54) شربف(س^{1} : حي (س^{1})) منف (س^{2} : سائل (س^{2})) متق

ويمكن توضيح بنية المكون القاعدي «الأَساس» ومَهَامّ عُنصُرَيْه، المعجم وقواعد تكوين المحمولات، بواسطة الرسم الآتي :



2.3.4 ـــ قاعدة تكوين المحمولات العلية في اللغة العربية :

تَقَدَّمَ أن ديك (ديك 1985) يقترح أن يتم اشتقاق المحمولات العِلِّيَّة طبقا للقاعدة العامة (32) التي نعيد سوقها هنا للتذكير :

(32) تكوين المحمولات العلية :

دخل : محمول (س^{1}) ... (س^{ن})
خرج : عل ـــ محمول (س^{0}) معلَّل (س^{1}) معلَّل ... (س^{ن})
معنى : «يتسبب س^{0} في تحقق الواقعة الدال عليها الاطار الحملي ـــ الدخل».

ونقترح أن تصاغ قاعدة تكوين المحمولات العلية في اللغة العربية [17]، بناء على ما

---

(17) القاعدة (55) واردة بالنسبة لتكوين المحمولات العلية في اللغة العربية الفصحى فحسب. أما تكوين المحمولات في اللغات العربية الدوارج فيستلزم تعديل هذه القاعدة على أساس الانقراض شبه التام للوزن «أَفْعَل». فالقاعدة الواردة بالنسبة لتكوين المحمولات العلية في اللغة العربية المغربية، مثلا، هي القاعدة الآتية :

تكوين المحمولات في العربية المغربية

دخل : α فعلف(س^{1}) ... (س^{ن})
خرج : α فَعَّلف(س^{0}) معلل (س^{1}) معلل ... (س^{ن})
معنى : «يتسبب س^{0} في تحقق الواقعة الدال عليها الاطار الحملي ـــ الدخل»

انتهينا إليه في الفقرة السابقة كما يلي :

(55) تكوين المحمولات العلية في اللغة العربية :

دَخل : α { فَعَل / فَعِل / فَعُل } ف (س^{1}) ... (س^{ن})

خَرْج : α { أَفْعَل / فَعَّل } ف (س^{0}) معلَّل (س^{1}) معلَّل ... (س^{ن})

معنى : «يتسبب س^{0} في تحقق الواقعة الدال عليها الاطار الحملي ـــ الدخل»

حيث يرمز α إلى جذر المفردة (المادة المكونة من الأصوات الصوامت). ونمثل لتطبيق القاعدة (55) باشتقاق الفعلين العليين «أشْرَب» و«شرَّب» من الفعل «شرِب» :

(56) **دَخل** : ش. ر. ب. فَعِل ف (س^{1}) ... (س^{ن})

خَرْج : ش. ر. ب. { أَفْعَل / فَعَّل } ف (س^{0}) معلَّل (س^{1}) معلَّل ... (س^{ن})

معنى : «يتسبَّب س^{0} في تحقق الواقعة الدال عليها الاطار الحملي ـــ الدخْل»

3.3.4 ـــ «أَفْعَل» و«فَعَّل» : ترادف أم تكامل ؟

يُستنتَجُ من القاعدة (55) أن المحمولات العلية تشتق، في اللغة العربية الفصحى، عن طريق اما وزن «أَفْعَل» أو وزن «فعَّل» بشكل اختياري. بعبارة اخرى، يستنتج من هذه القاعدة أن المحمولات العلية المصوغة على وزن «أَفْعل» ترادف المحمولات العلية المصوغة على وزن «فعَّل».

هذا غير صحيح إذ إن استعمال المحمولات العلية المصوغة على وزن «أَفْعَل» والمحمولات العلية المصوغة على وزن «فَعَّل» خاضع لمبدأ «التوزيع التكاملي» (Complementary Distribution).

يقتضي ضبط الاستعمالات التكاملية للمحمولات العلية المصوغة على هذين الوزنين القيام بجرد شامل لجميع الأفعال العلية التي وردت في اللغة العربية مصوغة على الوزن الأول وجميع الأفعال العلية التي وردت مصوغة على الوزن الثاني واستخلاص الحالات التي يتعين فيها استعمال الأفعال للأولى والحالات التي يتعين فيها استعمال الأفعال الثانية. تمهيداً لهذا المشروع، قمْنا بجمع حصيلة من الأفعال العلية تَوَخَّيْنا فيها قدرا معقولا من التمثيلية

وحاولنا أن نستشف، من خلال هذه الحصيلة، ما يضبط استعمال كل من الأفعال العلية المصوغة على وزن «أفْعَل» والأفعال العلية المصوغة على وزن «فعَّل». وفي ما يلي خلاصة ما توصلنا إليه :

أ ــ يؤالف بين الأفعال العلية الواردة على وزن «أفْعَل» والأفعال الواردة على وزن «فعَّل» أن كلتا الطائفتين من الأفعال تشتق اما من محمولات مصوغة على وزن «فَعِل» أو من محمولات مصوغة على وزن «فَعَل» كما يتبين من زمرتي الجمل (57) و(58) :

(57) أ ــ شربت هندٌ شاياً

ب ــ أشْرَب خالد هندا شايا

ج ــ شرَّبَ خالد هندا شايا

(58) أ ــ دَخَل الضيفُ

ب ــ أدْخَل خالد الضيفَ

ج ــ دخَّل خالد الضيفَ

ويؤالف، كذلك، بين الأفعال العلية المنتمية إلى الطائفتين أنها تشتق من المحمولات الدالة على أصناف الوقائع الأربعة : الأعمال والأحداث والأوضاع والحالات كما يتبين من الجمل (59) و(60) و(61) و(62) :

(59) أ ــ أكَلَ الضيف دجاجا

ب ــ آكَلَ خالد الضيف دجاجا

ج ــ أكَّل خالد الضيف دجاجا

(60) أ ــ ذابَ السكر في الماء

ب ــ أذَابَ خالد السكر في الماء

ج ــ ذوَّبَ خالد السكر في الماء

(61) أ ــ سَكَنَ عمرو الدار

ب ــ أسْكَنَ خالد عمرا الدار

ج ــ سكَّن خالد عمرا الدار

(62) أ ــ ألِمَت هند

ب ــ آلَمَ الخبر هندا

ج ــ ألَّمَ الخبرُ هندا

كما يؤالف بين الأفعال العلية المنتمية إلى هاتين الطائفتين أنها تشتق من اللازم كما تُشتق من المتعدي كما يتبين من الجمل (62 أ ــ ج) والجمل (59 أ ــ ج) مثلا.

ب ـــ رغم هذا التآلف، تظل الحالات التي تُستَعمل فيها المحمولات العلية المصوغة على وزن «أفْعَل» مُبَايِنَة للحالات التي تستلزم استعمال المحمولات العلية المصوغة على وزن «فعَّل» :

1 ـــ من خصائص النسق الاشتقاقي، في اللغة العربية، أنه يتضمن «ثغرات» (Gaps) أو «خانات فارغة». فثمة، كما هو معلوم، أفعال لا مصادر لها ومصادر لا أفعال لها، مثلا.

فيما يخص المحمولات العلية، يُلاحَظُ أن ثمة حالات لا يستعمل فيها الا أحد الوزنين المعبرين عن معنى التعليل : «أفْعَل» أو الوزن «فعَّل». ونشير، بهذا الصدد، إلى حالتين أساسيتين : الاكتفاء بأحد الوزنين والاستغناء عن الوزن الاخر كما في الأمثلة الاتية (حيث يشير الرمز (؟) إلى أن الفعل غير مسموع) :

(63) أ ـــ أجِل المشروع
ب ـــ أجّلت المشروع
ج ـــ ؟ آجَلْت المشروع

(64) أ ـــ تَخِم زيد
ب ـــ أتْخَم الطعامُ الدسِمُ زيدا
ج ـــ ؟ تخَّم الطَّعَام الدسم زيدا

وتَخَصُّصُ أحد الوزنين في الدلالة على معنى آخر غير معنى التعليل كما هو الشأن بالنسبة للفعل «أرْحَل» الدال على «كثرة الرواحل» والفعل «رَخّى» المرادف ل «خلّط» :

(65) أ ـــ رحل المسافر
ب ـــ رحّلت المسافر
ج ـــ * أرْحَلْتُ المسافر

(66) أ ـــ رَخِيَ الطين
ب ـــ أرْخَيْتُ الطين
ج ـــ * رَخَّيْتُ الطين

ويدخل في هذه الحالة الثانية ورود وزني «أفْعَل» و«فعَّل» دالين على معنيين متضادين كما في الجملتين (67 ب) و(67 ج) :

(67) أ ـــ مَرِضَ خالد
ب ـــ أمْرَض عمرو خالدا
ج ـــ مرَّض عمرو خالدا

فالفعل «أمْرَضَ» في الجملة (67 ب) دال على «الاصابة بالمرض» في حين أن الفعل «مرَّضَ» في الجملة (67 ج) دال على «إزالة المرض».

ملحوظة :

للظاهرة الممثّل لها بالفعلين «أمْرَضَ» و«مرَّض» أهميتها إذ من شأنها أنها توحي بتواجد صنفين من البنيات العلية في اللغة العربية الفصحى : بنيات علية «موجبة» وبنيات علية «سالبة».

ويشترك هذان الصنفان من البنيات في الخصائص البنيوية التي تميز البنيات العلية (إضافة موضوع جديد، الموضوع المعلّل) كما يتقاسمان خاصية الدلالة على معنى التعليل كما حددناه سابقا. إلا أنهما يختلفان من حيث إن بنيات الصنف الأوّل تدل على ان المعلّل يتسبب في تحقق الواقعة الدال عليها الحمل ـــ الدخل في حين أن بنيات الصنف الثاني تدل على أن المعلّل يتسبب في **انهاء** هذه الواقعة.

وكان من الممكن ان تضاف إلى قواعد تكوين المحمولات قاعدة ترصد العلاقة بين التراكيب التي من قبيل الجملتين (67 ب ـــ ج) لولا أن هذه التراكيب محصورة في مجموعة محدودة من الأزواج الفعلية كالزوج «أمرض» ـــ «مرّض» والزوج «اقذى» ـــ «قذّى».

2 ـــ المفردات الأُصول التي تشكل مصدر الاشتقاق في اللغة العربية هي، كما أسلفنا، المفردات، المصوغة على الأوزان الثلاثة «فعَل» و«فعِل» و«فعُل». ويضاف إلى هذه المفردات، كمصدر للاشتقاق، المفردات «الجامدة» أو المفردات الدالة على الذوات كـ «الذهب» و«الفضة» والجُبن» وغيرها.

فيما يتعلق بتكوين المحمولات العلية، رأينا أنها تشتق من المحمولات المصوغة على الأوزان الثلاثة عن طريق الوزن «أفْعَلَ» أو الوزن «فعَّل» كما يتبين من القاعدة (55). وننبه الآن، تقييدا لهذا التعميم، إلى الأمرين الآتيين :

ـــ ينفرد الوزن «فعَّل» باشتقاق الأفعال العلية من أسماء الذوات كما يتبين من المقارنة بين طرفي الأزواج الجملية (68) و(69) و(70) :

(68) أ ـــ ذهّبَ خالد الاناء
ب ـــ * أذْهَبَ خالد الاناء

(69) أ ـــ فَضّضَ خالد الاناء
ب ـــ * أفضَّ خالد الاناء

(70) أ ـــ جَبَّنَتْ هند اللبن
ب ـــ * أجْبَنَتْ هند اللبن

ـــ يمتاز نفس الوزن، الوزن «فعَّل»، على الوزن «أفْعَل» بأنه ينفرد باشتقاق الأفعال العلية من المحمولات المصوغة على وزن «فعُل» (بضم العين). بعبارة أخرى تشتق الأفعال العلية عن طريق «أفْعَلَ» من المحمولات المصوغة على وزن «فعَل» أو «فعِل» في حين أنها تشتق، عن طريق «فعَّل»، من المحمولات المصوغة على الأوزان الثلاثة جميعها : «فعَل» و«فعِل» و«فعُل» :

(71) أ ـــ جمُلت هند

ب ـــ جمَّل البرقع هندا

ج ـــ * أجْمل البرقع هندا

(72) أ ـــ نَظُف البيت

ب ـــ نَظَّفَتْ هند البيت

ج ـــ * أنْظَفَتْ هند البيت.

(73) أ ـــ صَعُبَ الامتحان.

ب ـــ صَعَّبَ الأستاذ الامتحان.

ج ـــ * أصْعَبَ الأستاذ الامتحان.

(74) أ ـــ سَهُلت قراءة الكتاب

ب ـــ سَهَّلَ الشرحُ قراءة الكتاب

ج ـــ * أسْهَل الشرح قراءة الكتاب

ج ـــ باستثناء الحالات السابقة، يتوافر كلا الوزنين (أفْعَل وفعَّل) لاشتقاق أفعال علية من نفس المحمولات ـــ الدُّخول كما تدل على ذلك الجمل (57) و(58) و(59) و(60) و(61) و(62).

إلا أنه يدرك من المقارنة بين الجملتين (ب) و(ج) في كل من هذه الزمر الجملية أن المحمولات المصوغة على وزن «فعَّل» لا ترادف المحمولات المصوغة على وزن «أفْعَل» أو، بعبارة أخرى أن الجمل المتضمنة للمحمولات المصوغة على وزن «فعَّل» لا ترادف الجمل التي تتضمن المحمولات المصوغة على وزن «أفْعَل». ويوحي عدم الترادف هذا بأن ثمة قيودا تضبط استعمال محمولات كُلٍّ من هذين الصنفين من المحمولات العلية.

يبدو لَنَا، بالنسبة لهذه المرحلة من البحث، أن ما يتحكم في استعمال المحمولات العلية المصوغة على وزن «أفْعَل» والمحمولات العلية المصوغة على وزن «فعَّل» يمكن إرجاعه إلى وسيطين (Parameters) أساسيين اثنين : وسيط **درجة «مُراقبة» المعلَّل** (بفتح اللام) للواقعة الدال عليها محمول البنية العلية ووسيط «جهة» (Aspect) المحمول.

1 ــ يُلاحِظ كمري (كمري 1981 : 166) أن الموضوع المعلَّل «يراقب» (controls) الواقعة التي يدل عليها محمول البنية العلية بدرجات متفاوتة حين يكون «حيا» ولا يراقبها حين يكون «غير حي». وتكمن «المراقبة» في «إرادة المعلَّل» القيام بالعمل الدال عليه محمول الجملة العلية أو استعداده لاتخاذ الوضع أو الحالة الدال عليها محمول الجملة كما يكمن في «قدرته» على ذلك. ثمة لغات تعبر عن درجات المراقبة هذه عن طريق اختلاف الحالات الاعرابية التي يأخذها المعلَّل كاللغة الهنغارية التي يأخذ فيها المعلَّل الحالة (Accusative) اذا ضَعُفَتْ مُرَاقَبَتُه والحالة الاعرابية (Instrumental) إذا قَوِيَتْ مراقبته كما في الجملتين الآتيتين (الواردتين في (كمري 1981 ص.167)) :

(75) a - En köhögtettem a gyerek-et

I Caused-to-cough the-child-Accusative

«جعلتُ الطفل يسعل»

b - En köhögtettem a gyerek-kel

I Caused-to-cough the child-Instrumental

«جعلت الطفل يسعل»

أمَّا فيما يخص اللغة العربية، فإن المعطيات توحي بأن استعمال المحمولات العلية المصوغة على وزن «أفْعَل» والمحمولات العلية المصوغة على وزن «فعَّل» يتم حسب التوزيع الآتي : تُستعمَل المحمولات العلية المصوغة على وزن «أفْعَل» في البنيات التعليلية التي «يراقب» فيها الموضوع المعلَّل الواقعة الدال عليها محمول البنية كأن يكون مريدا لتحققها أو قادرا على تحقيقها. فالجملة (76)، مثلا :

(76) أخرجت خالدا من الحفل

تفيد أن (خالدا) خرج من الحفل بمحض ارادته ودون أن يمانع في الخروج. وتستعمل المحمولات العلية المصوغة على وزن «فعَّل» في البنيات التعليلية التي يكون فيها الموضوع المعلَّل غير مراقِب للواقعة كأن يكون راغبا عن تحققها أو غير قادر على تحقيقها [18].

فالجملة (77)، مثلا، تفيد، في مقابل الجملة (76) أن (خالدا) خرج من الحفل وهو

(18) يلتقي ما نلاحظه بالنسبة لاختلاف صيغة المحمول العلي باختلاف درجات مُراقبة المعلَّل للواقعة وما يلاحظه شيباتاني (شيباتاني 1973) بالنسبة لاستعمال الأفعال المساعدة العلية في اللغة الانجليزية حيث يرى أن استعمال الأفعال المساعدة : «to make» و«to get» و«to have» مرتبط بدرجات المُمانَعة التي يواجهها المعلَّل (بفتح اللام). فالفعل المساعد الأوَّل يستعمل، حسب استقراء شيباتاني، حين تكون الممانعة شديدة، والفعل المساعد الثاني يستعمل حين تكون الممانعة أخف في حين أن الفعل المساعد الثالث يتعين استعماله حين لا ممانعة البتة.

راغم أو خرج منه وهو يمانع في الخروج أو أُخرج منه وهو عاجز عن الخروج.

(77) خرَّجْت خالدا من الحفل

ومما يدل على ورود وسيط «المراقبة» في استعمال صنفي المحمولات العلية أن الجمل التي من قبيل (79 أ ـــ ب) جمل ذات مقبولية دنيا إذا قورنت بالجمل التي من قبيل (78 أ ـــ ب) :

(78) أ ـــ أبدى خالد رغبته في الخروج من الحفل فأخرجته معي
ب ـــ لم يمانع خالد في الخروج من الحفل فأخرجته معي

(79) أ ـــ ؟؟؟ أبدى خالد رغبته في الخروج من الحفل فخرَّجْته معي
ب ـــ ؟؟؟ لم يمانع خالد في الخروج من الحفل فخرَّجْتُه معي

2 ـــ يقابل كمري (كمري 1976) بين «زمان» محمول الجملة (الفعل) و«جهته» على أساس أن «الزمان» مقولة تحدد، زمنيا (ماض، حاضر، مستقبل)، الواقعة الدال عليها المحمول بالنسبة لوقت التكلم وأن «الجهة» مقولة تحدد «التكوين الزمني الداخلي» (Internal temporal Constituency) للواقعة.

وتنقسم الوقائع، بالنظر إلى الجهة، إلى وقائع «تامة» (Perfective) ووقائع «غير تامة» (Imperfective). تكون الواقعة، من حيث الجهة، «تامة» إذا «قدمت ككل غير قابل للتحليل» أي إذا «ادمجت بدايتها ووسطها ونهايتها في كل واحد». وتكون الواقعة «غير تامة» إذا «نظر إليها من الداخل» أي من حيث تكوينها الزمني الداخلي.

وتنقسم الوقائع «غير التامة» إلى الوقائع «المنقطعة» في مقابل الوقائع «غير المنقطعة» كما تنقسم الوقائع «غير المنقطعة» إلى وقائع «مستغرقة» «مؤقتة» «ووقائع «مكررة»...

من المعلوم أن اللغة العربية الفصحى تتوسل للتعبير عن مقولتي «الزمان» و«الجهة» بصيغة المحمول (صيغة الماضي، صيغة المضارع...) أو بإضافة فعل مساعد (كان، مازال، طفق...) إلى المحمول.
فيما يخص البنيات التعليلية في هذه اللغة، نلاحظ أن لجهة المحمول تأثيرا في صيغته : بصفة عامة، يترجح ورود المحمول في هذا الضرب من البنيات، على وزن «فعَّل» إذا كانت الواقعة التي يدل عليها واقعة «مسترسلة» أو واقعة «مكررة» كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (80 أ ـــ ب) :

(80) أ ـــ أفْهَمْتُ خالدا الدرس
ب ـــ فهَّمتُ خالدا الدرس

من القراءات التي تقابل فيها الجملة (80 أ) الجملة (80 ب) أن الأولى تفيد أن خالدا فهم

الدرس بسرعة أو أنه فهمه مرة واحدة وأن الثانية تفيد أن خالدا أبطأ في فهم الدرس أو أنه لم يتمكن من فهمه في المرة الأولى فاستغرق فهمه إياه وقتا طويلا أو احتاج إلى إعادة شرحه مرات متعددة.

ويُرُوز حساسيةَ استعمال المحمولات العلية المصوغة على وزن «فعَّل» للمقولتين الجهيتين «مسترسل» و«مكرر» أنه يعسر إضافة عبارات دالة على عدم استرسال الواقعة أو عدم تكررها إلى الجمل التعليلية الوارد محمولها على هذا الوزن كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (81 أ ــ ب) والجملتين (82 أ ــ ب) :

(81) أ ــ ؟؟ فَهَّمْتُ خالدا الدرس بسرعة

ب ــ ؟؟ فَهَّمْتُ خالدا الدرس بشرحه له مرة واحدة

(82) أ ــ أَفْهَمْتُ خالدا الدرس بسرعة

ب ــ أَفْهَمْتُ خالدا الدرس بشرحه له مرة واحدة

ونشير إلى أن ثمة ترابطا بين الوسيطين : وسيط «المراقبة» ووسيط «الجهة» إذ إن عدم مراقبة المعلِّل للواقعة (عدم إرادته لتحقيقها أو عدم قدرته على تحقيقها) يستلزم استرسالها أو تكرارها.

نستخلص مما سبق أن المحمولات العلية المصوغة على وزن «أَفْعَلَ» والمحمولات المصوغة على وزن «فَعَّلَ» ليست محمولات مترادفة وإنما تستعمل، في التعبير عن معنى التعليل، حسب توزيع تكاملي تتحكم فيه وسائط ثلاثة : وسيط صيغ المحمول مصدر الاشتقاق ووسيط درجة «مراقبة» المعلِّل للواقعة الدال عليها محمول البنية العلية ووسيط «الجهة».

4.3.4 ــ البنيات التعليلية «البسيطة» / البنيات التعليلية «المركبة»:

يمكن التمييز، بالنسبة لمفهوم «التعليل»، كما حددناه آنفا، بين حالتين اثنتين : «التعليل البسيط» و«التعليل المركب».

نقصد ب «التعليل البسيط» أن يتسبب شخص ما (أو شيء ما) في تحقق واقعة ما. وهذا الضرب من التعليل هو الذي تناولناه بالدراسة فيما تقدم.

ونقصد ب «التعليل المركب» أن يتسبب شخص ما (أو شيء ما) في أن يتسبب شخص ما (أو شيء ما) في تحقق واقعة ما. ويُعَبَّر عن «التعليل المركب»، بصفة عامة، بواسطة بنيات تعليلية مشتقة من بنيات تعليلية أخرى. ونصطلح على تسمية هذا النمط من البنيات التعليلية ب «البنيات التعليلية المركبة» [19] في مقابل «البنيات التعليلية البسيطة».

(19) يُصْطَلَحُ، كذلك، على تسمية هذا النوع من البنيات التعليلية «البنيات التعليلية المزدوجة» (Double-Causatives).

تشتق البنيات التعليلية المركبة، عن طريق وسائل تركيبية (إضافة فعل مساعد إلى محمول البنية ــ الدخل) أو وسائل صرفية، من البنيات التي ينتمي محمولها إلى زمرة الأفعال الدالة بمعناها على العلة كما يتبين من الجمل الآتية :

(83) أ ــ وهبت هند خالدا أملاكها

ب ــ وهّبت هندا خالدا أملاكها

(84) a - Jean a tué Paul

b - J'ai fait tuer Paul par Jean

(85) a - John killed Mary

b - I made John kill Mary

أما إذا كان محمول البنية ــ الدخل لا ينتمي إلى زمرة هذه المحمولات العلية فإن اشتقاق البنيات التعليلية المركبة يتم كما يلي :

أ ــ إذا كان المحمول ــ الدخل مكونا من فعل مساعد ومحمول عِلّي اشتُقّت البنية التعليلية المركبة عن طريق «تزويج» الفعل المساعد كما يحصل في اللغتين الانجليزية والفرنسية على سبيل المثال :

(86) a - John made Paul read the book.

b - I made John make Paul read the book.

(87) a - Jean a fait ouvrir la porte à Paul.

b - J'ai fait faire ouvrir la porte à Paul par Jean.

ب ــ إذا كان المحمول ــ الدخل محمولا عِلّياً مشتقا صرفيا، فإن البنية التعليلية المركبة تشتق إما عن طريق تكرار تطبيق القاعدة الصرفية ذاتها كما يحدث في اللغة التركية حيث يمكن اشتقاق الفعل العلي (öl-dür) (قتل) من الفعل (öl) (مات)، مثلا، واشتقاق الفعل العلي المركب (öl-dur-t) (جعل يقتل) من الفعل العِلّي (öl-dür)، أو عن طريق إضافة فعل مساعد إلى المحمول العِلّي ــ الدخل. هذه الوسيلة الأخيرة هي التي تتوسل بها اللغة العربية لتكوين البنيات التعليلية المركبة [20]. بخلاف اللغة التركية،

---

(20) يُلْجَأ، في اللغة العربية، إلى الفعل المساعد «جعل» مضافا إلى المحمول للدلالة على التعليل، في حالات ثلاث :

1) في حالة التعليل المركب كما في الجملتين (90 أ ــ ب)،

2) وفي حالة تعذر استعمال الوسائل الصرفية للتعبير عن التعليل كأن تكون الصيغتان «أفْعَلَ» و«فعَّل» «مشتغلتين» بالتعبير عن معنى آخر كما في الجملتين الآتيتين : =

لا يمكن، في اللغة العربية، تكرار تطبيق قاعدة تكوين المحمولات العلية، أي القاعدة (55) كما يدل على ذلك لحن الجملتين (88 ج) و(89 ج) :

(88) أ ــ خرجت هند من الدار

ب ــ أَخْرَجَ خالد هندا من الدار

ج ــ * أَخْرَجَ عمرو خالدا هندا من الدار

(89) أ ــ فرحت هند

= جعل الفقر جارنا يَبيع فرسَه

جعل الفم جارنا يَعْجِزُ قبل الأوان

3) وفي حالة ورود المحمول الداخل على صيغة «أفعل» :

جعل قدوم هند البيت يضيء

جعل اقتراب موعد الامتحان خالداً يُسْرِعُ في انجاز بحثه.

يلاحظ كمري (كمري 1981) أن ثمة ترابطا بين الثنائية :

«التعليل المباشر»/«التعليل غير المباشر» والوسائل المعبر بها عن معنى التعليل، فالتعليل غير المباشر يُعَبَّرُ عنه، غالبا، بوسائل «تحليلية» (فعل مساعد عِلِّي + محمول) أما التعليل المباشر فيغلب أن يُعَبَّر عنه بوسائل «تأليفية» كالوسيلة الصرفية أو الوسيلة المعجمية.

إذا صح هذا التعميم، أمكننا أن نضيف حالة رابعة إلى الحالات التي تلجأ فيها اللغة العربية إلى الفعل المساعد العلي «جعل» للتعبير عن معنى التعليل. هذه الحالة هي حين يكون التعليل تعليلا غير مباشر كأن يكون المعلِّل مجرد دافع لتحقيق الواقعة كما يتبين من المقارنة بين الجملتين الآتيتين :

أَخْرَجَ خالد علياً من البيت

جَعَلَ حديث خالد علياً يخرج من البيت

ويُلْجَأُ، كذلك، إلى الفعل المساعد العلي «جعل» مضافا إلى المحمول للتعبير عن التعليل حين يتعذر استعمال الصيغتين «أَفْعَلَ» و«فَعَّلَ»، أي حين يكون المحمول مصوغا على غير الأوزان الثلاثة «فَعَلَ» و«فَعِلَ» و«فَعُلَ» :

جعل حديث خالد عليا يغادر البيت

جعل قدوم خالد عليا ينطلق إلى خارج البيت

جعل قدوم خالد عليا يضطرب

جعل الطمع الإخوة يتقاتلون

جعل تدخل خالد عليا يَتَحَفَّظ في اتخاذ القرار

يمكن أن نستخلص مما سبق أن اللغة العربية تلجأ إلى الفعل المساعد «جعل» مضافا إلى المحمول في حالات ثلاث :

1) حين يتعذر استعمال الصيغتين «أَفْعَلَ» و«فَعَّلَ»

2) وحين يراد التعبير عن معنى التعليل غير المباشر؛

3) وحين يراد التعبير عن معنى التعليل المركب.

ب ــ فرّح خالد هندا
ج ــ * فرّح عمرو خالدا هندا

تلجأ اللغة العربية، في هذه الحالة، إلى إضافة فعل مساعد (الفعل «جعل») إلى المحمول العلي ــ الدخل كما يتبين من الجملتين (90 أ ــ ب) :

(90) أ ــ جعل عمرو خالدا يُخْرِجُ هندا من الدار
ب ــ جعل عمرو خالدا يُخَرِّج هندا من الدار

تتخذ قاعدة تكوين البنيات التعليلية المركّبة، في اللغة العربية، دخلا لها الاطار الحملي الناتج عن تطبيق قاعدة تكوين البنيات العلية البسيطة، أي القاعدة (55). بعبارة أخرى، يشكل دخلا لقاعدة تكوين البنيات التعليلية المركبة خَرْجُ قاعدة تكوين البنيات التعليلية البسيطة.

على هذا، نقترح أن تصاغ القاعدة العامة لتكوين المحمولات العلية المركبة كما يلي [21] :

(90) تكوين المحمولات العلية المركبة :

دخل : عل ــ محمول (س^0) معلّل (س^1) معلَّل ... (س^ن)
خرج : عل [عل ــ محمول] (س^ك) معلِّل (س^0) معلَّل (س^1) ... (س^ن)
معنى : «يتسبب (س^ك) في تحقق الواقعة الدال عليها الأطار الحملي ــ الدخل»

ونقترح صوغ قاعدة تكوين المحمولات العلية المركبة في اللغة العربية كما يلي :

(91) تكوين المحمولات العلية المركبة في اللغة العربية :

دخل : α {أفعَل / فعّل} ف (س^0)معلّل (س^1) معلّل ... (س^ن)

خرج : جعل ــ α {أفعَل / فعّل} ف (س^ك) مُعلِّل (س^0) معلّل (س^1)، ... (س^ن)

معنى : «يتسبب (س^ك) في تحقق الواقعة الدال عليها المحمول ــ الدخل»

---

(21) يمتاز خَرْج قاعدة تكوين المحمولات العلية المركبة بخاصيتين :
1) تضمن موضوع إضافي بالنسبة لموضوعات الاطار الحملي ــ الدخل،
2) وتغيير العلاقات العلية بحيث يصبح الموضوع الاضافي معلِّلا (بكسر اللام) والموضوع المعلَّل الأصلي معلَّلا (بفتح اللام).

5 ـــ خصائص البنيات التحليلية :

1.5 ـــ موضوعات البنية التحليلية :

لقواعد تكوين المحمولات، بصفة عامة، تأثيرات مختلفة، في الاطار الحملي الذي تتخذه دخلا لها.

من هذه القواعد ما ينقل محمول الاطار الحملي ـــ الدخل من مقولة تركيبية إلى مقولة تركيبية أخرى كقاعدة «التسمية» (nominalization) مثلا، التي تشتق محمولا اسميا من محمول فعلي :

(92) أ ـــ ساءني أن انتقد خالد استاذه

ب ـــ ساءني انتقاد خالد استاذه

ومنها ما يحدث تغييرا في عدد موضوعات الاطار الحملي ـــ الدخل تقليصا أو إضافة. وتندرج قاعدة تكوين المحمولات العلية في زمرة القواعد التي تتميز بتوسيع الاطار الحملي ـــ الدخل عن طريق الزيادة في عدد موضوعاته، كما يتبين من القاعدة (55) المكررة هنا للتذكير :

(55) تكوين المحمولات العلية في اللغة العربية :

دخل : α {فَعَل، فَعِل، فَعُل} ف (س^{1}) ... (س^{ن})

خرج : α {أَفْعَل، فَعَّل} ف (س^{0}) معلَّل (س^{1}) معلَّل ... (س^{ن})

معنى : «يتسبب (س^{0}) في تحقق الواقعة الدال عليها الاطار الحملي ـــ الدخل».

يتبين من المقارنة بين دخل القاعدة (55) وخرجها أن التغيير الذي تحدثه هذه القاعدة في عدد موضوعات الاطار الحملي ـــ الدخل هو إضافة موضوع آخر، الموضوع (س^{0}) الدال على «المعلِّل».

من المعايير المعتمدة في تصنيف المحمولات معيار عدد الموضوعات التي تأخذها. على هذا الأساس، تقسم المحمولات إلى محمولات ذات محل واحد (One-place predicates) ومحمولات ذات محلين (two-place predicates) ومحمولات ذات ثلاثة محلات (three-place predicates)...

ويتم التغيير الذي تحدثه القاعدة (55) في عدد موضوعات الاطار الحملي ـــ الدخل بالشكل الاتي :

1 ـــ اذا كان محمول الاطار الحملي ـــ الدخل محمولا ذا محل واحد، يصبح بعد تطبيق القاعدة (55)، محمولا ذا محلين :

(93) أ ـــ سَكَتَتْ هند
ب ـــ أَسْكَتَ خالد هندا

2 ـــ اذا كان محمول الاطار الحملي ـــ الدخل محمولا ذا محلين فإنه يصبح محمولا ذا ثلاثة محلات :

(94) أ ـــ أَكَلَ عمرو دجاجا
ب ـــ أَكَّلَ خالد عمرا دجاجا

3 ـــ اذا كان محمول الاطار الحملي ـــ الدخل محمولاً ذا ثلاثة محلات، فإنه يصبح محمولا ذا أربعة محلات :

(95) أ ـــ مَنَحَ خالد هندا مالا
ب ـــ مَنَّحَ عمرو خالداً هنداً مالا

ويحدث نفس التغيير في البنيات التعليلية المركبة إذ يضاف، بإدخال الفعل المساعد «جعل» على محمول الاطار الحملي ـــ الدخل، موضوع آخر، الموضوع المعلِّل كما يتبين من الجملتين (90) المكررتين هنا للتذكير :

(90) أ ـــ جعل عمرو خالدا يخرج من الدار
ب ـــ جعل عمرو خالدا يُخْرِج هندا من الدار

2.5 ـــ المعلِّل : وظيفته الدلالية، وظيفته التركيبية، إعرابه :

يجمع دارسو البنيات التعليلية، في مختلف الأُطر النظرية، على أن الإشكال الأساسي الذي يطرحه هذا الضرب من التراكيب يَكْمُن في رصد الخصائص البنيوية للموضوع المعلَّل (بفتح اللام).

ويتلخَّص هذا الإشكال، حين يُطْرَحُ في إطار النحو الوظيفي، في ما يلي :

يأخذ الموضوع المعني بالأمر، في الاطار الحملي ـــ الدخل، الوظيفةَ الدلاليةَ التي يقتضيها دوره بالنسبة للواقعة الدال عليها المحمول. فهو «منفذ» و«قوة» و«متموضع» و«حائل» في الجمل (59 أ) و(60 أ) و(61 أ) و(62 أ) بالتوالي :

(59 أ) أَكَلَ الضيف دجاجا
(60 أ) ذَابَ السكر في الماء
(61 أ) سَكَنَ عمرو الدار
(62 أ) أَلِمَتْ هند

وتسند إليه، في مستوى البنية الوظيفية، الوظيفةُ التركيبيةُ الفاعلُ التي تُخوِّلُه أخذ الحالة الاعرابية «الرفع» كما يتبين من البنيات الوظيفية الجزئية (96) و(97) و(98) و(99) للجمل (59 أ) و(60 أ) و(61 أ) و(62 أ) بالتوالي :

(96) مض أكل ف (ع س^1 : ضيف (س^1)) منف فا (رفع) (ن س^2 : دجاج (س^2)) متق مف (نصب)

(97) مض ذاب ف (ع س^1 : سكر (س^1)) فو فا (رفع) (ع س^2 : ماء (س^2)) ملك

(98) مض سكن ف (ع س^1 : عمرو (س^1)) متض فا (رفع) (ع س^2 : دار (س^2)) ملك مف (نصب)

(99) مض ألم ف (ع س^1 : هند (س^1)) حا فا (رفع)

بعد تطبيق قاعدة تكوين المحمولات العلية، يضاف كما تقدم، إلى موضوعات الاطار الحملي ــ الدخل موضوع آخر، الموضوع المعلِّل (بكسر اللام). من خصائص هذا الموضوع المضاف أنه «يَخْتَلِسُ» (usurps) حقوق الموضوع المعلَّل (بفتح اللام) إذ يستأثر بالوظيفة الدلالية «المنفذ» كما في الجمل (59 ج) و(60 ج) و(61 ج) أو الوظيفة الدلالية «القوة» كما في الجملة (62 ج). وتسند إليه، في مستوى البنية الوظيفية، الوظيفةُ التركيبيةُ الفاعل التي تخوله أخذ الحالة الاعرابية «الرفع».

في هذه الحالة، يَحِقُّ التساؤل عن الخصائص البنيوية التي تؤول إلى الموضوع المعلَّل (بفتح اللام). يلاحظ، بهذا الصدد أن ثمة لغات يتخلى فيها المعلَّل عن خصائصه الأصلية (وظيفته الدلالية ووظيفته التركيبية وحالته الاعرابية) ويكتسب خصائص جديدة، كاللغة العربية، مثلا، حيث يصبح هذا الموضوع حاملا لوظيفة دلالية غير الوظيفة «المنفذ» وآخذا للوظيفة التركيبية المفعول التي تخوله الحالة الاعرابية «النصب». لادراك هذا النقل الحاصل في خصائص الموضوع المعلَّل في اللغة العربية، قارن بين الجملة (62 أ) وبنيتها الوظيفية (99) من جهة والجملة (62 ج) وبنيتها الوظيفية (100) من جهة ثانية :

(62 أ) ألمت هند

(62 ج) أَلَمَ الخبزُ هندا

(99) مض ألم ف (ع س^1 : هند (س^1)) حا رفا
رفع

(100) مض ألم ف (ع س^1 : خبز (س^1)) منف رفا (ع س^2 : هند (س^2)) متق رمف
رفع نصب

حيث يستبدل الموضوع (هند) الوظيفة الدلالية «المتقبل» والوظيفة التركيبية المفعول والحالة الاعرابية النصب بالوظيفة الدلالية «المنفذ» والوظيفة التركيبية الفاعل والحالة الاعرابية الرفع التي تؤول إلى الموضوع المضاف (الخبز). إلا أن تخلي الموضوع المعلَّل الكُلّي عن خصائصه البنيوية الأَصلية لا يحصل في جميع اللغات الطبيعية إذ إن هناك لغات يحتفظ فيها هذا الموضوع بوظيفته الدلالية الأَصلية ويتصرف تركيبياً على أساس هذه الوظيفة. ففي اللغة الفرنسية يرد الموضوع المعلَّل مركبا حرفيا يتصدره الحرف (**à**) أو الحرف (**par**) الذي يختص بتصدر المركبات الحاملة للوظيفة الدلالية (المنفذ) :

(101) a - Paul a ouvert la porte

b - J'ai fait ouvrir la porte **à Paul**

c - J'ai fait ouvrir la porte **par Paul**

ويلاحظ ديك (ديك 1980 : 60) أن الموضوع المعلَّل في اللغة الهولندية يرد مفعولا كما يرد مركبا حرفيا يتصدره الحرف الدال على «المنفذ»، الحرف (door) :

(102) a - Marie kocht een auto

«اشترت ماري سيارة»

b - Piet liet Marie een auto kopen

«جعل بيت ماري تشتري سيارة»

c - Piet liet **door Marie** een auto kopen

«جعل بيت ماري تشتري سيارة»

ب ـــ لرصد خصائص المعلَّل البنيوية، اقترح كمري (كمري 1976) كما تقدم، المبدأ (27) القائم على سلمية العلاقات النحوية (26) والذي يفيد أن المعلَّل يأخذ العلاقة النحوية المفعول المباشر إذا لم يكن في الجملة مفعول مباشر والعلاقة النحوية المفعول غير المباشر إذا كانت الجملة متضمنة لمفعول مباشر، وإحدى العلاقات النحوية «المائلة» اذا كانت الجملة تتضمن مفعولا مباشرا ومفعولا غير مباشر كما يتضح من الجمل (28) و(29) و(30):

في مقابل هذا التحليل التركيبي الصرف، اقْتَرَحَ كول (كول 1983) تحليلا دلاليا يقوم على الافتراضات الآتية :

(103) «تترتب الحالات الاعرابية التي يمكن أن يأخذها المعلَّل طبقا لسلمية المراقبة الآتية :

(104) Instrumental > Dative > Accusative

(105) «تزداد درجة المعلَّل المُرَاقَبِيَّة بعلو حالته الاعرابية في السلمية (104)».

(106) «تقِلُّ درجة موضوع الأفعال اللازمة، من حيث المراقبة، عن درجة الموضوع الأول للأفعال المتعدية. لهذا السبب يغلب أن يأخذ موضوع الأفعال الأُولى الحالة الاعرابية (Accusative) في حين أن الموضوع الأوّل للأفعال المتعدية يأخذ إحدى الحالتين الاعرابيتين : «Instrumental» و«Dative».

يتلاءم التحليل الذي يقترحه كول والمعطيات الواردة في عدد من اللغات الطبيعية التي تدل على أن ثمة اطِّرادا في مطابقة الحالات الاعرابية الثلاث لدرجات المراقبة التي يتسم بها الموضوع المعلَّل في التراكيب التعليلية. فقد سبق أن رأينا أن المعلَّل في اللغة الهنغارية يأخذ الحالة الاعرابية «Accusative» إذا ضعفت مراقبته للواقعة الدال عليها محمول الجملة والحالة الاعرابية «Instrumental» إذا قويت مراقبته للواقعة، كما يتضح من المقارنة بين الجملتين (75 أ ـــ ب) المكررتين هنا للتذكير :

(75) a - En köhögtettem a gyerek-et

I Caused-to-cough the child-Accusative

«جعلت الطفل يسعل»

b - En köhögtettem a gyerek-kel

I Caused-to-cough the child-Instrumental

«جَعَلْتُ الطفلَ يسعل»

ج ـــ يذهب ديك (ديك 1985) إلى أن كلًّا من التحليلين اللذين يقترحهما كمري وكول لا يقويان، إذا أُخذ كل تحليل على حدة، على رصد خصائص الموضوع المعلَّل في التراكيب التعليلية.

فبالنسبة للتحليل الأوّل، يلاحظ ديك أنه لا يفسر الظواهر الآتية :

1 ـــ إذا كان المبدأ (27) يصدق بالنسبة للتراكيب التعليلية في اللغة الفرنسية حيث يُدَنَّى المعلَّل إلى المفعول المباشر أو المفعول غير المباشر أو إحدى العلاقات النحوية المائلة كما تشهد بذلك الجمل (28) و(29) و(30) فإنه لا يفسر إمكان ورود المعلَّل، في هذه اللغة، مفعولا غير مباشر ومائلا، أي توافر الجمل التي من قبيل (107 ج) إلى

جانب الجمل التي قبيل (107 ب) :

(107) a - Jean ouvre la porte

b - Pierre fait ouvrir la porte à Jean

c - Pierre fait ouvrir la porte par Jean

2 ـــ يمكن أن يأخذ المعلَّل العلاقة النحوية «المفعول المباشر» حتى في حالة وجود مفعول مباشر في الجملة كما هو الشأن بالنسبة للجملة (102 ب) المكررة هنا للتذكير :

(102) b - Piet liet Marie een auto kopen

«جعل بيت ماري تشتري سيارة»

3 ـــ ثمة عدد من اللغات يأخذ فيها الموضوع المعلَّل الحالة الاعرابية التي تقتضيها وظيفته الدلالية الأصلية كما يحصل في اللغة الهنغارية مثلا. هذه الظاهرة لا تدخل في حيز تنبؤات المبدأ (27) القائم على سلمية العلاقات النحوية (26).

أما فيما يتعلق بالتحليل الدلالي الذي يقترحه كول فان ديك يلاحظ :

1 ـــ أن ثمة لغات تخضع فيها الحالات الاعرابية التي يأخذها المعلَّل للسلمية (104) دون أن تكون هذه الحالات الاعرابية مؤشرات لفروق دلالية،

2 ـــ وأن لا مبرر لاعتبار موضوع الأفعال اللازمة أقل مراقبة من موضوع الأفعال المتعدية اذ ان ثمة أفعالا متعدية لا يراقب فاعلها الواقعة كالأفعال التي يكون فاعلها «معانيا» (Experiencer) لا «منفذا» [22].

وينتهي ديك إلى أن التحليل الملائم لخصائص المعلَّل في التراكيب التعليلية هو التحليل الذي يأخذ بعين الاعتبار الوسائط التركيبية والوسائط الدلالية معا، أي التحليل الذي يكامل بين تحليلي كمري وكول [23].

د ـــ يقترح ديك (ديك 1985)، بديلا لتحليلي كمري وكول، التحليل القائم على المبدأين العامين الآتيين :

---

(22) من الأفعال التي يكون فاعلها «معانيا» الفعل «سَمِعَ» والفعل «رأى». هذان الفعلان يَدُلّان على واقعتين لا يراقبهما الفاعل («السامع» أو «الرائي») إذ إن تحققهما يتم دون إرادته، بخلاف الفعلين «استمع إلى ...» و«نظر إلى...».

(23) ينتهي كمري (كمري 1981 : 167 ـــ 176) من المقارنة بين المقاربة التركيبية والمقاربة الدلالية للبنيات التعليلية إلى نفس النتيجة أي وجوب تضافر المقاربتين لرصد خصائص هذه البنيات رصدا كافيا.

(108) مبدأ التكيف الصوري : (Principle of Formal Adjustment)

«تنزع التراكيب المشتقة ذات النمط س إلى مطابقة بنيتها الصورية للبنية الصورية النموذجية للتراكيب غير المشتقة ذات النمط س».

(109) مبدأ التكيف الدلالي (Principle of Semantic Adjustment)

«اذا خضع تركيب مشتق ما لضغط مبدأ التكيف الصوري، فانه ينزع أيضا إلى التكيف والخصائصَ الدلاليةَ للبنية الصورية النموذجية».

ويحدد ديك البنيات الصورية النموذجية كما يلي :

(110) البنيات الصورية النموذجية (Prototypical Expression Model) :

أ ــ المحمولات ذات المحل ــ الصفر لا بنية صورية نموذجية لها.
ب ــ المحمولات ذات المحل الواحد بنيتها الصورية النموذجية هي البنية ذات موضوع معين واحد.
ج ــ المحمولات ذات محلين بنيتها الصورية النموذجية هي البنية ذات موضوعين «منفذ» و«متقبل».
د ــ المحمولات ذات ثلاثة محلات بنيتها الصورية النموذجية هيَ البنية ذات موضوعات ثلاثة «منفذ» و«متقبل» و«مستقبل».
هـ ــ المحمولات ذات أربعة محلات لا بنية صورية نموذجية لها [24].

ويمكن التمثيل للبنيات الصورية النموذجية في اللغة العربية بالجمل الآتية :

(111) أ ــ حزنت هند
ب ــ كتبت هند رسالة
ج ــ أعطى خالد هندا مجلة

تتصرف التراكيب التحليلية في اللغات الطبيعية بالنسبة للبنيات الصورية النموذجية (110) أحد التصرفين الآتيين :

1 ــ تظل هذه التراكيب محتفظة ببعض من خصائص البنيات التي تُشَكِّل مصدر اشتقاقها

---

(24) مُفَادُ (هـ) أنه يتعذر توافر محمولات تأخذ أربعة موضوعات، أي محمولات تأخذ موضوعا آخر بالاضافة إلى الموضوعات «المنفذ» و«المتقبل» و«المستقبل». ويصدق هذا بالطبع، على الحدود الموضوعات دون الحدود اللواحق التي لا قيد، كما هو معلوم، على عددها.

فيأخذ الموضـوع المعلّل الخصائص البنوية التي تخوله اياها وظيفته الدلالية الأصلية. في هذه الحالة تكون التراكيب التعليلية غير خاضعة لضغط مبدأي التكيف الصوري والتكيف الدلالي أي المبدأين (108) و(109).

2 ـــ تخضع التراكيب التعليلية لمبدأي التكيف الصوري والتكيف الدلالي فتوافق بين بنيتها والبنيات الصورية النموذجية [25].

فيما يخص اللغة العربية الفصحى، يُلاحَظ أن التراكيب التعليلية التي يأخذ فيها المعلّل الحالة الاعرابية المطابقة لوظيفته الدلالية الأصلية غير ممكنة. يدل على ذلك لحن الجملتين (112 أ ـــ ب) :

(112) أ ـــ * أكَل خالدٌ دجاجاً الضيفُ (برفع «الضيف»)

ب ـــ * أكَل خالد دجاجاً من قبل الضيف

من لدن الضيف

نستنتج من هذا أن التراكيب الناتجة عن تطبيق قاعدة تكوين المحمولات العلية، في اللغة العربية، خاضعة دائما لمبدأي التكيف الصوري والتكيف الدلالي اذ تطابق دائما بين بنياتها والبنيات الصورية النموذجية.

هـ ـــ وتتم هذه المطابقة كما يلي :

1 ـــ اذا كان دخل قاعدة تكوين المحمولات العلية (55) محمولا ذا محل واحد، يكون خرجها محمولا ذا محلين :

(113) أ ـــ سقط الاناء

ب ـــ أسقط الطفلُ الاناء

وتتكيف البنية خرج القاعدة (55)، تحت ضغط مبدأي التكيف الصوري والتكيف الدلالي، والبنيةَ الصوريةَ النموذجيةَ للمحمولات ذات محلين فيأخذ الموضعُ المعلّل الوظيفة الدلالية «المنفذ» والموضوعُ المعلَّل الوظيفة الدلالية «المتقبل» :

(114) أسقطف(س٥) معلّل منف (س١) معلَّل متق

---

(25) تتوافر الحالتان معا، في اللغة الفرنسية، إذ يمكن أن يأخذ المعلّل إما الخصائص البنوية للمكون «المستقبل» أو الخصائص البنيوية للمكون «المنفذ» كما يتبين من المقارنة بين الجملتين اللتين سبق التمثيل بهما :

(107) b - Pierre fait ouvrir la porte à Jean

c - Pierre fait ouvrir la porte par Jean

2 ــ اذا كان دخل القاعدة (55) محمولا ذا محلين، يكون خرجها محمولًا ذا ثلاثة محلات :

(115) أ ــ شرب الطفلُ لبناً

ب ــ أشربت هندٌ الطفلَ لبنا

وتوافق البنيةُ الخرْجُ، تحت ضغط مبدأي التكييف الصوري والتكييف الدلالي، البنيةَ الصورية النموذجية للمحمولات ذات ثلاثة محلات فيأخذ الموضوع الممثّل الوظيفة الدلالية «المنفذ» والموضوع الممثّل الوظيفة الدلالية «المستقبل» والموضوع الثالث الوظيفة الدلالية «المتقبل» :

(116) أشرب ف ($س_0$) معلّل منف ($س_1$) معلّل مستق ($س_2$) متق

و ــ يشكل الاطار الحملي خَرْج القاعدة (55) مصدر اشتقاق البنية الحملية التي تنتج عن تطبيق قواعد ادماج الحدود. هذه القواعد، يتم عن طريق تطبيقها بناء البنيتين الحمليتين (117) و(118)، مثلا، انطلاقا من الاطارين الحمليين (114) و(116) :

(117) مض أسقطف(ع $س^1$: طفل ($س^1$)) منف (ع $س^2$: اناء ($س^2$)) متق

(118) مض أشربف(ع $س^1$: هند ($س^1$)) منف (ع $س^2$: طفل ($س^2$)) مستق (ن $س^3$: لبن ($س^3$)) متق

وتُنقَل البنيةُ الحمليةُ إلى بنية وظيفية بواسطة تطبيق قواعد إسْنادِ الوظائف التركيبية ثم قواعد اسناد الوظائف التداولية.

فيما يخص الوظيفتين التركيبيتين «الفاعل» و«المفعول» أثبتنا في مكان آخر [26]، أنهما تسندان، بالنسبة للغة العربية الفصحى، وفقا للمسطرة الآتية :

1 ــ تسند الوظيفة (الفاعل) في البنيات ذات الموضوع الواحد، إلى هذا الموضوع نفسه أيا كانت وظيفتُهُ الدلالية وإلى الموضوع المنفذ (أو الموضوع القوة) في البنيات ذات موضوعين،

2 ــ وتسند الوظيفة «المفعول»، إلى الموضوع المتقبل في البنيات ذات موضوعين وإلى الموضوع المستقبل في البنيات ذات ثلاثة موضوعات.

طبقا لمسطرة اسناد الوظيفتين التركيبيتين هذه، تكون البنيات الوظيفية الجزئية للجمل (111 أ ــ ج)، المكرورة هنا للتذكير، هي البنيات (119) و(120) و(121) بالتوالي :

(26) انظر «المفعول في اللغة العربية».

(111) أ ـــ حزنت هند
ب ـــ كتبت هند رسالة
ج ـــ أعطى خالد هندا مجلة

(119) مض حزنف(ع $س^1$: ($س^1$)) حافا

(120) مض كتبف(ع $س^1$: هند ($س^1$)) منف فا (ن $س^2$: رسالة ($س^2$)) متق مف

(121) مض أعطيف(ع $س^1$: خالد ($س^1$)) منف فا (ع $س^2$: هند ($س^2$)) مستق مف
(ن $س^3$: مجلة ($س^3$)) متق

وتخضع البنيات الحملية للجمل التعليلية، فيما يتعلق بإسناد الوظيفتين التركيبيتين «الفاعل» و«المفعول»، لنفس المسطرة التي تضبطُ اسنادَ هاتين الوظيفتين، في البنيات النموذجية التي مثَّلنا لها بالجمل (111 أ ـــ ج).

تُسْنَدُ الوظيفة الفاعل في البنيتين الحمليتين (117) و(118) إلى المَوْضُوع «المنفذ» وتسند الوظيفة المفعول إلى الموضوع «المتقبل» في البنية الحملية (117) والموضوع.

«المستقبل» في البنية الحملية (118) كما يتبين من البنيتين الوظيفيتين الجزئيتين (122) و(123) :

(122) مض أسقطف(ع $س^1$: طفل ($س^1$)) منف فا (ع $س^2$: اناء ($س^2$)) متق مف

(123) مض أشربف(ع $س^1$: هند ($س^1$)) منف فا (ع $س^2$: طفل ($س^2$)) مستق مف
(ن $س^3$: لبن ($س^3$)) متق

ز ـــ يُثار، بالنسبة للبنيات التعليلية ذات ثلاثة موضوعات كما يثار بالنسبة للبنيات غير المشتقة التي تتضمن نفس العدد من الموضوعات، إشكالُ عدد المكونات المسندة إليها الوظيفة التركيبية المفعول. ويمكن صوغ هذا الأشكال في التساؤل الآتي : هل تتضمن الجمل التي من قبيل (111 ج) والجمل التي من قبيل (115 ب) «مفعولا مباشرا» و«مفعول غير مباشر» أم هل تتضمن مكونين اثنين مسندة إليهما نفس الوظيفة التركيبية «المفعول» أم هل تتضمن مفعولا واحدا ؟

استدللنا في مكان آخر [27] على أن الوظيفة التركيبية «المفعول غير المباشر» مشكوك في ورودها بالنسبة للغة العربية الفصحى وأن الوظيفة التركيبية «المفعول» باعتبارها مفهوما واحدا لا تسند إلا إلى مكون واحد داخل نفس الحمل : المكون «المتقبل» في الجمل المتضمنة لموضوعين اثنين أو المكون «المستقبل» في الجمل التي تتضمن موضوعات ثلاثة.

---

(27) انظر نفس المرجع.

فيما يخص البنيات التعليلية المتضمنة ثلاثة موضوعات، (أي البنيات الممثل لها بالجملة (115))، تُسْنَدُ فيها الوظيفة التركيبية المفعول إلى الموضوع الحامل للوظيفة الدلالية «المستقبل» (أي الموضوع المعلَّل) ويُترك الموضوع الثالث (أي الموضوع «المتقبِّل») بدون وظيفة تركيبية، شأنه في هذا الضرب من البنيات شأنه في البنيات التي من قبيل (111 ج).

ومما يزكي افتراضَ «المفعول الواحد» واسناد هذه الوظيفة إلى المكون «المستقبل» في البنيات التعليلية أن هذا المكون أكثر استقطابا لخصائص المفعول من المكون «المتقبل». فالأول، خلافاً للثاني، قابلٌ لأن يحتل الموقع الموالي لموقع الفاعل من جهة [28] ولأن يكون فاعلا للبنية التعليلية المصُوغة للمجهول من جهة أخرى كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوجين الجمليين (124) و(125) :

(124) أ ــ أَسْمَعَ خالد هندا أغنية

ب ــ ؟؟ أَسْمَعَ خالد أغنية هندا

(125) أ ــ أُسْمِعَتْ هندٌ أغنية

ب ــ * أُسْمِعَت أغنيةٌ هندا

تحدد اعراب المكونين المعلّل والمعلَّل وظيفتاهما التركيبيتان الفاعل والمفعول بالتوالي، فيأخذ الأول الحالة الاعرابية «الرفع» كما تقدم، والثاني الحالة الاعرابية «النصب». على هذا الأساس، تكون البنيتان الوظيفيتان المحددتان اعرابيا للجملتين (113 ب) و(115 ب) البنيتين (126) و(127) بالتوالي :

(126) مض أسقطن (ع س^1 : طفل (س^1)) منف فا (رفع) مح

(ع س^2 : إناء (س^2)) متق مف (نصب) بؤجد

(127) مض أشربن (ع س^1 : هند (س^1)) منف فا (رفع) مح

(ع س^2 : طفل (س^2)) مستق مف (نصب) مح

(ن س^3 : لبن (س^3)) متق (نصب) بؤجد

---

(28) يمكن أن يحتل المكون المتقبِّل الموقع الموالي لموقع الفاعل شريطة أن يكون «عبارة مُحيلة» كما يتبين من المقارنة بين الجملة (124 ب) والجملة الآتية :

اسمع خالد الأغنية هندا

أما المكون «المتقبل» في البنيات التعليلية التي من قبيل (115 ب) فان حالته الاعرابية «النصب» شأنه في هذا النمط من البنيات شأنه في البنيات التي من قبيل (111 ج)، راجعة إلى وظيفته الدلالية («المتقبل») نفسها كما يتضح من البنية الوظيفية المحددة اعرابيا (127).

3.5 — الوظائف التداولية في البنيات التعليلية :

نُذَكِّرُ بأن الوظائف التداولية، حسب النحو الوظيفي، صنفان : وظائف «خارجية» تسند إلى مكونات لا تنتمي إلى حمل الجملة ووظائف «داخلية» تسند إلى موضوعات الحمل أو لواحقه. الوظائف الخارجية وظائف ثلاث : «المبتدأ» و«الذيل» و«المنادى»، والوظائف الداخلية وظيفتان : «البؤرة» و«المحور». وقد استدللنا [29] على ورود التمييز بين بؤرتين : «بؤرة جديد» و«بؤرة مقابلة».

أ — يأخذ المكون المعلَّل، في البنيات التعليلية، بالاضافة إلى وظيفتيه الدلالية (المتقبل أو المستقبل) والتركيبية (المفعول)، احدى الوظيفتين التداوليتين : المحور والبؤرة، طبقا لوضع المعلومة التي يحملها في مستوى البنية الأخبارية (Informational Structure) للجملة.

ب — يرد المكون المعلَّل «محورا» اذا كان يشكل «محط الحديث» داخل حمل الجملة.

ويأخذ المعلَّل هذه الوظيفة التداولية في حالتين : حين يكون حمل الجملة برمته بؤرة وحين تكون البؤرة مسندة إلى مكون آخر كالمكون الفاعل أو المكون المتقبل.

1 — تسند الوظيفة المحور إلى المعلَّل (عمرا) وإلى المعلِّل (خالد) معا في الجملة (129) باعتبارها جوابا للجملة (128) كما يتبين من البنية الوظيفية (130) :

(128) ماذا حدث ؟

(129) أغرق خالد عمرا

(130) [مض أغرقف(ع س^{1} : خالد (س^{1})) منف فا مح

(ع س^{2} : عمرو (س^{2})) متق مف مح] بؤجد

2 — وتُسنَدُ نفس الوظيفة إلى المعلَّل (عمرا) في الجملة (132) باعتبارها جوابا للجملة (131) كما يتضح من البنية الوظيفية (133) :

(131) من أغرق عمرا ؟

---

(29) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

(132) أغرق عمرا خالد (بنبر «خالد»)

(133) مض أغرقفِ(ع س^{1} : خالد (س^{1})) منف فا بؤجد (ع س^{2} : عمر (س^{2})) متق مف مح

ج ــ تسند الوظيفة «بؤرة الجديد» بصفة عامة، إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المتكلم (في حالة الاستخبار) أو المخاطب (في حالة الإخبار). وتسند الوظيفة «بؤرة المقابلة» إلى المكون الحامل للمعلومة التي يتردد المتكلم (في حالة الاستخبار) أو المخاطب (في حالة الإخبار) في ورودها.

يأخذ المكون المعلَّل الوظيفة «بؤرة الجديد» إذا كان حاملا للمعلومة التي يجهلها المتكلم فيتحقق حينئذ في شكل اسم استفهام :

(134) من أغرق خالد ؟

أو للمعلومة التي يجهلها المخاطب كما في الجملة (135) التي تشكل جوابا للجملة (134) :

(135) أغرق خالد عمْرا (بنبر «عمرا»)

ويأخذ الوظيفةَ بؤرةَ المقابلةِ حين يرد حاملا للمعلومة التي يتردد المتكلم في ورودها :

(136) أعمرا أغرق خالد ؟

أو للمعلومة التي يتردد المخاطب في ورودها أو يُنْكِرُ ورودها، كما في الجملة (139) التي تشكل جوابا تصحيحيا إما للجملة (137) أو للجملة (138) :

(137) أإبراهيم أغرق خالدٌ أم عمرا ؟

(138) لم يغرق خالد عمرا بل إبراهيمَ

(139) عمرا أغرق خالد

4.5 ــ ترتيب المكونات في البنيات التحليلية :

يحدد مواقعَ المكونات، حسب النحو الوظيفي، عواملُ ثلاثة : الوظائف التركيبية والوظائف التداولية ودرجات التعقيد المقولي.

فيما يَخُصُّ اللغة العربية الفصحى، استدللنا، في مكان آخر [30]، على أن البنيات الموقعية التي تترتب طبقا لها المكونات داخل الجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة الرابطية [31] هي البنيات (140) و(141) و(142) بالتوالي :

---

(30) انظر المرجع السابق.

(31) نقصد بالبنيات «الرابطية» البنيات ذات المحمول غير الفعلي المتضمنة للرابط «كان» وما يحاقله.

(140) م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\Phi}$ ف (م$^{?}$) فا (مف) (ص)، م^{3}

(141) م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\Phi}$ فا {م س / م ص / م ح / م ظ} (مف) (ص)، م$^{3}_{1}$

(142) م^{4}، م^{2}، م^{1} م$^{\Phi}$ ط فا {م س / م ص / م ح / م ظ} (مف) (ص)، م^{3}

يتحدد مَوْقِعَا كُلٍّ من المكونين المعلَّل والمعلِّل كما يلي :

1 ـــ يحتل المكون المعلِّل الموقع فا، طبقا للبنية الموقعية (140)، بمقتضى وظيفته التركيبية «الفاعل». ولا يجوز أن يتقدم هذا المكون على الفعل، شأنه في ذلك شأن أي مكون فاعل في جملة فعلية، إذ بتقدمه على الفعل يصبح «مبتدأ» مُحْتَلاًّ للموقع الخارجي م^{2} رابطا إحاليا للأصقة الفعلية باعتبارها ضميرا فاعلا. فالجملة (143) ليست جملة بسيطة (من قبيل الجمل ذات الرتبة الفعلية : فاعل فعل مفعول) بل جملة معقدة من قبيل مبتدأ، [حمل] كما يتضح من التمثيل (144) :

(143) خالد، أغرق عمرا

(144) خالد$_{1}$[مض أغرق ف (س^{1} : (ـــ)$_{1}$(س^{1})) منف فا مح

(ع س^{2} : عمرو (س^{2})) متق مف مح] بؤجد

2 ـــ أما المواقع التي يمكن أن يحتلها المعلِّل فهي صنفان : موقع «غير موسوم» وموقعان «موسومان».

يحتل المعلِّل الموقعَ غيرَ الموسوم مف، طبقا للبنية الموقعية (140) بمقتضى قاعدة الموقعة (145) :

(145) مفعول ــــ مف

حيث يقرأ السهم (ــــ) : «يتموقع في»

ويحتل المعلِّل هذا الموقع، كما يتبين من القاعدة (145)، بمقتضى وظيفته التركيبية «المفعول» سواء أكان محوراً كما في الجملة (129) المكررة هنا للتذكير :

(129) أغرق خالد عمرا

أم كان بؤرة جديد، في جملة خبرية، كما في الجملة (135) المعاد سوقها هنا للتذكير :

(135) أغرق خالد عمْراً (بنبر «عمرا»)

ويحتل الموقعَ الموسومَ م$^{\Phi}$ حين تكون مسندة إليه الوظيفة بؤرة المقابلة كما في الجملتين (136) و(139) وحين تكون مسندة إليه الوظيفة بؤرة الجديد، في جملة استخبارية، (أي حين يكون اسم استفهام) كما في الجملة (134).

ويتموقع المكون المعلَّل في م$^{\Phi}$ بمقتضى قاعدة الموقعة في م$^{\Phi}$ التي اقترحنا [32] صوغها كما يلي :

(146) قاعدة الموقعة في م$^{\Phi}$:

محــــور بؤرة مقابلة اسم استفهام	←	م$^{\Phi}$

أما احتلال المعلَّل الموقعَ الموسومَ م^{T}، فإنه يتم في حالتين [33] : حين يرد محورا وحين يكون أقل تعقيدا، مقوليا، من المكون الفاعل.

يتموقع المعلَّل في م^{T}، حين تكون مسندة إليه الوظيفة التداولية المحور، طبقا للقاعدة (147) :

(147) محور ← م$^{\Phi}$ / م^{T}

ومن أمثلة احتلاله لهذا الموقع، بمقتضى وروده محورا، الجملةُ (132) المكررة هنا للتذكير :

(132) أغرق عمرا خالَد (بنبر «خالد»)

ويحتل نفس الموقع حين يفوقه المكون الفاعل (المعلَّل) من حيث التعقيد المقولي كأن يرد هذا المكون جملة :

(148) أ ــ آلَم هندا أن خالدا تزوج فاطمة

ب ــ ؟ آلَم أن خالدا تزوج فاطمة هندا.

ملحوظة : يحتل المعلَّل، حين يرد محورا، الموقع الذي يتوسط موقعي الفعل والفاعل

---

(32) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية»

(33) انظر التبريرات التي قدمناها لاضافة الموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل الفصل الثاني من الجزء الأول من «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي».

(المعلَّل) أي الموقع م². ولا تسوغ موقعته في م^φ إلا إذا ربط إحاليا ضميرا في موقعه العادي، الموقع مف، كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (149أ) و(149 ب) :

(149) أ ــ عمرا أغرقه خالد

ب ــ ؟؟؟ عمرا أغرق خالد

باعتبار المكون (عمرا) في الجملة الثانية محورا لا بؤرة مقابلة (34).

5.5 ــ العلاقات الربطية في البنيات التعليلية :

يربط إحاليا المكون المحتل لموقع من المواقع المتقدمة على موقع الفعل (أ والرابط) عنصرا داخل الحمل. ويكون العنصر المربوط إحاليا إما **ضميرا** أو **موقعا**. وقد اقترحنا إطلاق مصطلحي «الربط الضميري» و«الربط الموقعي» على نمطي الربط الاحالي الأول والثاني بالتوالي.

فيما يتعلق بالبنيات التعليلية، تقدم، في الفترة السابقة، أن المكون المعلَّل يحتل، بمقتضى قاعدة الموقعة (146)، الموقع م^φ إذا كان بؤرة مقابلة أو محورا أو اسم استفهام. في حالة احتلاله للموقع م^φ، يربط المعلَّل إحاليا، داخل الحمل، موقعهُ العادي (الموقع مف) حين يكون اسم استفهام أو بؤرة مقابلة كما يتبين من التمثيلين (150) و(151) للجملة (134) و(139) المكررتين هنا للتذكير :

(134) من أغرق خالد ؟

(139) عمْرًا أغرق خالد

(150) من$_1$أغرق خالد (φ)$_1$

(151) عمْرًا$_1$أغرق خالد (φ)$_1$

وضميرا في موقعه العادي حين يكون محورا كما يتضح من التمثيل (152) للجملة (149 أ) :

(152) عمرا$_1$ أغرقه$_1$خالد

---

(34) لا يحتل المكونُ المحوَّر، إذا كان موضوعا من موضوعات المحمول («متقبلا» أو «مستقبلا») الموقع م^φ إلا إذا ربط ضميرا داخل الحمل. ويمكن أن يحتل هذا الموقع موضوع من موضوعات المحمول، دون أن يربط ضميرا داخل الحمل، إذا كان بؤرة مقابلة. وقد بيَّنَّا (الفصل الثاني من الجزء الأول من «الوظائف التداولية في اللغة العربية») أن «الاشتغال» استراتيجية تمكن الموضوع «المتقبل» أو الموضوع «المستقبل» المسندة إليهما الوظيفة التداولية «المحور» من احتلال الموقع م^φ.

(35) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية».

خــــلاصــــة :

1 ــ تتوسل اللغة العربية الفصحى للتعبير عن معنى التعليل بالصيغتين الصرفيتين «أفْعَل» و«فَعَّل». وتلجأ إلى استعمال الفعل المساعد العِلّي «جعل» مضافا إلى المحمول حين يتعذر استعمال هاتين الصيغتين أو حين يراد التعبير عن «التعليل المركب» أو «التعليل غير المباشر».

2 ــ تشتق المحمولات العلية المصوغة على وزن «أفْعَلَ» ووزن «فَعَّلَ» من المحمولات المصوغة على الأوزان «فَعَلَ» و«فَعِلَ» و«فَعُلَ» عن طريق قاعدة تكوين المحمولات العلية.

3 ــ يتميز الاطار الحملي الناتج عن تطبيق قاعدة تكوين المحمولات العلية بتضمنه لموضوع إضافي، الموضوع المعلّل، الذي يستحوذ على خصائص الموضوع الأول للاطار الحملي الأصل إذ يستقطب الوظيفة الدلالية «المنفذ» والوظيفة التركيبية «الفاعل».

4 ــ يحكم استعمالَ المحمولات العلية المصوغة على وزن «أفْعَلَ» والمحمولات العلية المصوغة على وزن «فَعَّلَ» مبدأ التوزيع التكاملي. ويضبط الاستعمال التكاملي لهذين الصنفين من المحمولات العلية وسيطان : وسيط «مراقبة» المعلِّل للواقعة الدال عليها محمول البنية التعليلية ووسيط «الجهة».

5 ــ تنزع المحمولات العلية إلى تكييف بنياتها والبنياتِ الصوريةَ النموذجيةَ للمحمولات غير المشتقة المنتمية إلى نفس النمط.

تعد اللغة العربية الفصحى من اللغات التي تخضع فيها التراكيب العلية لمبدأ «التكيف» في جميع الحالات، فتأخذ هذه التراكيب الخصائصَ الدلاليةَ والتركيبية والتداولية والربطية التي تميز التراكيب غير العلية المنتمية إلى نفس النمط.

6 ــ يأخذ المكون المعلِّل، طبقا لهذا المبدأ، الوظيفة الدلالية «المتقبل» (في البنيات التعليلية ذات موضوعين) أو الوظيفة الدلالية «المستقبل» (في البنيات التعليلية ذات موضوعات ثلاثة) وتسند إليه، في الحالتين، الوظيفة التركيبية «المفعول» التي تخوله أخذ الحالة الاعرابية «النصب».

ويتصرف، من حيث رتبته في الجملة، تصرفَ المكون المفعول في البنيات غير العلية فيحتل موقعه العادي، الموقع الموالي لموقع الفاعل، أو الموقع الصدر م* إذا أسندت إليه الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة أو كان اسم استفهام أو الموقع م² إذا كان محورا.

ويَسُوغُ احتلالُه للموقع م* إذا كان محورا شريطة أن يربط إحاليا ضميرا داخل الحمل.

الرباط، 5 نونبر 1985

المـراجـــع

المراجع باللغة العربية :

سيبويه : الكتاب. القاهرة (1966)

ابن يعيش : شرح المفصل. القاهرة (د. ت)

ابن هشام : مغني اللبيب. القاهرة (د.ت)

الجرجاني : دلائل الاعجاز. القاهرة (د.ت)

السكاكي : مفتاح العلوم. القاهرة (د.ت)

السيوطي : همع الهوامع. الكويت (1966).

د.عبد القادر الفاسي الفهري : «لسانيات الظواهر وباب التعليق» البحث اللساني والسيميائي. منشورات كلية الآداب. الرباط (1984).

د.عبد القادر الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية. جزآن. توبقال (1985).

د.عبد القادر الفاسي الفهري وذ.ادريس السغروشني : تكامل المعرفة. اللسانيات. عدد 9 (1984)

ذ.محمد الشكيري : البنية الوظيفية والاشتقاق في اللغة العربية. كلية الاداب الرباط (1984)

د.أحمد المتوكل : نحو قراءة جديدة لنظرية «النظم» عند الجرجاني. منشورات كلية الاداب. الرباط (1976)

د.أحمد المتوكل : «المبتدأ» في اللغة العربية. تكامل المعرفة. اللسانيات. عدد 9 (1984).

د.أحمد المتوكل : اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة «الاستلزام الحواري». البحث اللساني والسيميائي. منشورات كلية الاداب. الرباط (1984).

د.أحمد المتوكل : الوظائف التداولية في اللغة العربية. دار الثقافة. البيضاء (1985).

د.أحمد المتوكل : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. دار الثقافة. البيضاء (1986).

د.أحمد المتوكل : من قضايا الرابط في اللغة العربية. (قيد الطبع)

المراجع باللغات الأجنبية :

Abraham, W.,
1978 Valence, Semantic Case and Grammatical Relations. Benjamins.

Bolkestein, M.A. et al (eds),
1981 Predication and Expression in Functional Grammar. London. Academic Press.

Bolkestein, M.A. et al (eds),
1985a Syntax and Pragmatics in Functional Grammar. Dordrecht. Foris.

Bolkestein, M.A. et al (eds),
1985b Predicates and Terms in Functional Grammar. Dordrecht. Foris

Bresnan, J.
1978 «A realistic transformational Grammar». In : Halle, M. et al (eds).

1980 «Polyadicity» In : Hoekstra, T. et al (eds).

Bresnan, J. et al (eds),
1982 Mental Representation of Grammatical Relations. MIT Press.

Chomsky, N.,
1975 Reflections on language. New York. Pantheon Books.

Chomsky, N.
1977 Essays on Form and Interpretation. Elsevier North-Holland, Inc.,

Chomsky, N.
1980 Rules and Representation. Columbia University Press.

Chomsky, N.
1981 Lectures on Government and Binding. Dordrecht. Foris

Chomsky, N.
1982 Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Binding. Dordrecht. Foris.

Cole, P. and Sadock, J. (eds)
1977 Grammatical Relations. Syntax and Semantics. vol : 8. New York. Academic Press.

Cole, P.
1983 The grammatical role of the Causee in Universal Grammar. IJAL 49.

Comrie, B.
1976 «The syntax of causative constructions : Cross - language similarities and divergences» In : Shibatani, M. (ed).

Comrie, B.
1977 «In Defense of Spontaneous Demotion : The Impersonal Passive». In. Cole, P. and Sadock, J. (eds).

Comrie, B.

1981 Language Universals and Linguistic Typology. Oxford. Blackwell.

Dik, Simon, C.
1978 Functional Grammar. North-Holland. Amsterdam
1979 «Raising in Functional Grammar» Lingua 47
1980 Studies in Functional Grammar. London. Academic. Press.
1981 «Discrepancies between Predication and expression in natural languages». In : Bolkestein et al (eds)

1985 «Formal and semantic adjustment of derived constructions». In : Bolkestein et al (eds)

Dik, Simon, C. (ed)
1983 Advances in Functional Grammar. Dordrecht. Foris.

Dik, Simon, C. et al
1981 In Hoekstra, T. et al (eds)

Eilfort, W.H. et al (eds)
1985 Papers from the parsession on Causatives and Agentivity. CLS. 21

Fassi-Fehri, A.
1982 Linguistique arabe : Forme et Interprétation. Publications de la Faculté des Lettres. Rabat.

1985 «Agreement, Binding and Coherence» (à paraître)

Fillmore, Ch. J.
1977 «Case for Case reopened». In : Cole, P. and Sadock, J. (eds).

Givon, T.
1976 «Topic, Pronoun and Grammatical Agreement» In : Li, Ch. (ed).

Halle, M. et al (eds)
1978 Linguistic Theory and Psychological Reality. MIT Press.

Hoekstra, T.
1980 Lexical Grammar. Dordrecht. Foris.

Hoekstra, T.
1981 Perspectives on Functional Grammar. Dordrecht. Foris.

Jacobson, P. and Pullum, G.
1982 The nature of Syntactic Representation. Dordrecht. D. Reidel.

Junger, J.
1985 «Morphological Causatives in Modern Hebrew». In : Bolkestein, M.A. et al (eds)

Kac, M.B. (ed)
1980 Discussion on current Approaches to syntax. Indiana University Linguistic Club.

Kanno, K.
1983 «Between Object and Oblique : In defence of Secondary Object» In : Dik (ed).

Keenan, Ed.
1976 «Toward a Universal Definition of «Subject of»» In Li, Ch. (ed)

Li, Ch. (ed),
1976 Subjet and Topic. New York. Academic Press.

Marantz, A.
1984 On the Nature of Grammatical Relations Cambridge, Mass. MIT Press.

Moravcsik, E. and Wirth, J. (eds)
1980 Current Approches to Syntax. Syntax and Semantics. Vol : 13. New York. Academic Press.

Moutaouakil, A.
1982 Réflexions sur la Théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe. Publications de la Faculté des Lettres. Rabat.
1983 «La dérivation lexicale en Arabe». First Fall Session of Arab School on Sciences and Technology.
1984 «Le Focus en Arabe : Vers une analyse Fonctionnelle» Lingua 64.
1985a «Topic in Arabic : Towards a Functional Analysis». In : Bolkestein, M.A. et al (eds)
1985b «L'interrogation en Arabe». Ms. Faculté des Lettres. Rabat.
1985c «La Coordination en Arabe». Ms Faculté des Lettres. Rabat.
1985d «VZS en Arabe». Ms. Faculté des Lettres. Rabat.
1985e «La Fonction d'objet en Arabe». Ms. Faculté des Lettres. Rabat.
1985f «Les Causatives en Arabe». Ms. Faculté des Lettres. Rabat.
1985g «Les Constructions à montée d'objet en Arabe». Ms. Faculté des Lettres. Rabat.
(à paraître a) Pragmatic Functions in Arabic. Dordrecht. Foris.
(à paraître b) «Pour une représentation adéquate de la force Illocutionnaire en Grammaire fonctionnelle». In : Working Papers in Functional Grammar.

Perlmutter, D.M.
1980 «Relational Grammar». In : Moravcsik and Wirth (eds).
1981 «Relational Grammar and functional Grammar». In : Hoekstra et al (eds).

Peterson, Karen, L. et al (eds)
1985 Papers from the General Session. CLS 21.

Postal, P.
1974 On Raising. Cambridge. MIT. Press.

Putseys, Y. and de Geest, W. (eds)
1984 Sentential Complementation. Dordrecht. Foris

Ruwet, N.
1982 Grammaire des insultes et autres études. Paris. Seuil.

Schachter, P.
1985 «Semantic and Syntactic Functions in Toba Batak : Some implications for Functional Grammar». In : Bolkestein et al (eds).

Shibatani, M. (ed)
1976 The Grammar of Causative Constructions. Syntax and Semantics. Vol:6. New York. Academic Press.

Taha, A.
1985 Essais sur les Raisonnements Argumentatifs et Naturels. Thèse de Doctorat d'Etat. Paris.

Thompon, Sandra A. and Hopper, Paul J. (eds)
1982 Studies in Transitivity. Syntax and Semantics. Vol : 15. New York. Academic Press.

Van Valin, R.D. and Foley, W.A.
1980 «Role and Reference Grammar». In : Moravcsik and Wirth (eds).
1984 Functional Syntax and Universal Grammar. Cambridge, UK : Cambridge University Press.

فهرست الكتاب

الفصل الثاني

الوظيفة المفعول في اللغة العربية 55

الفصل الثالث

الفصل الرابع